



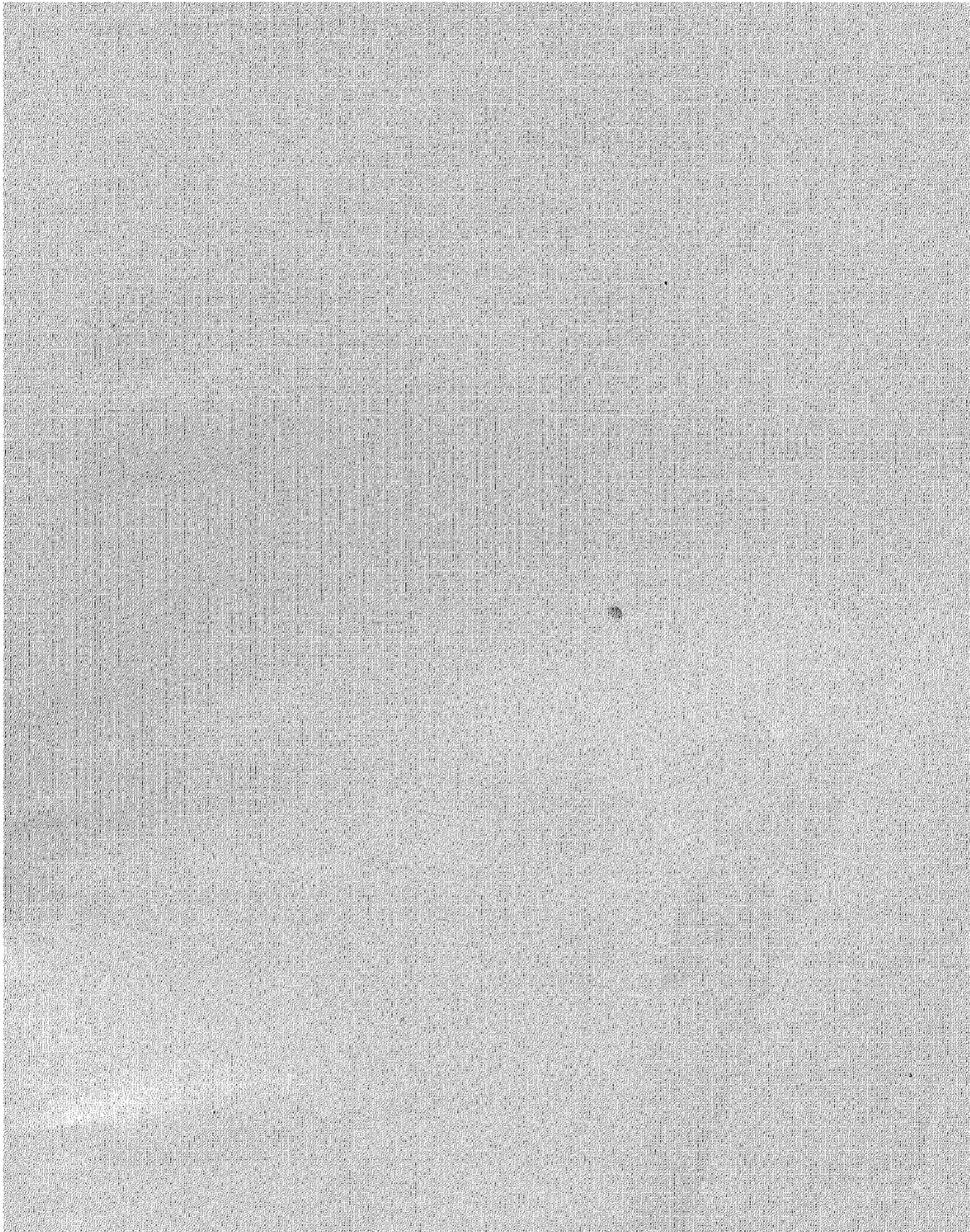






٢٧ / ٤١٤ هـ

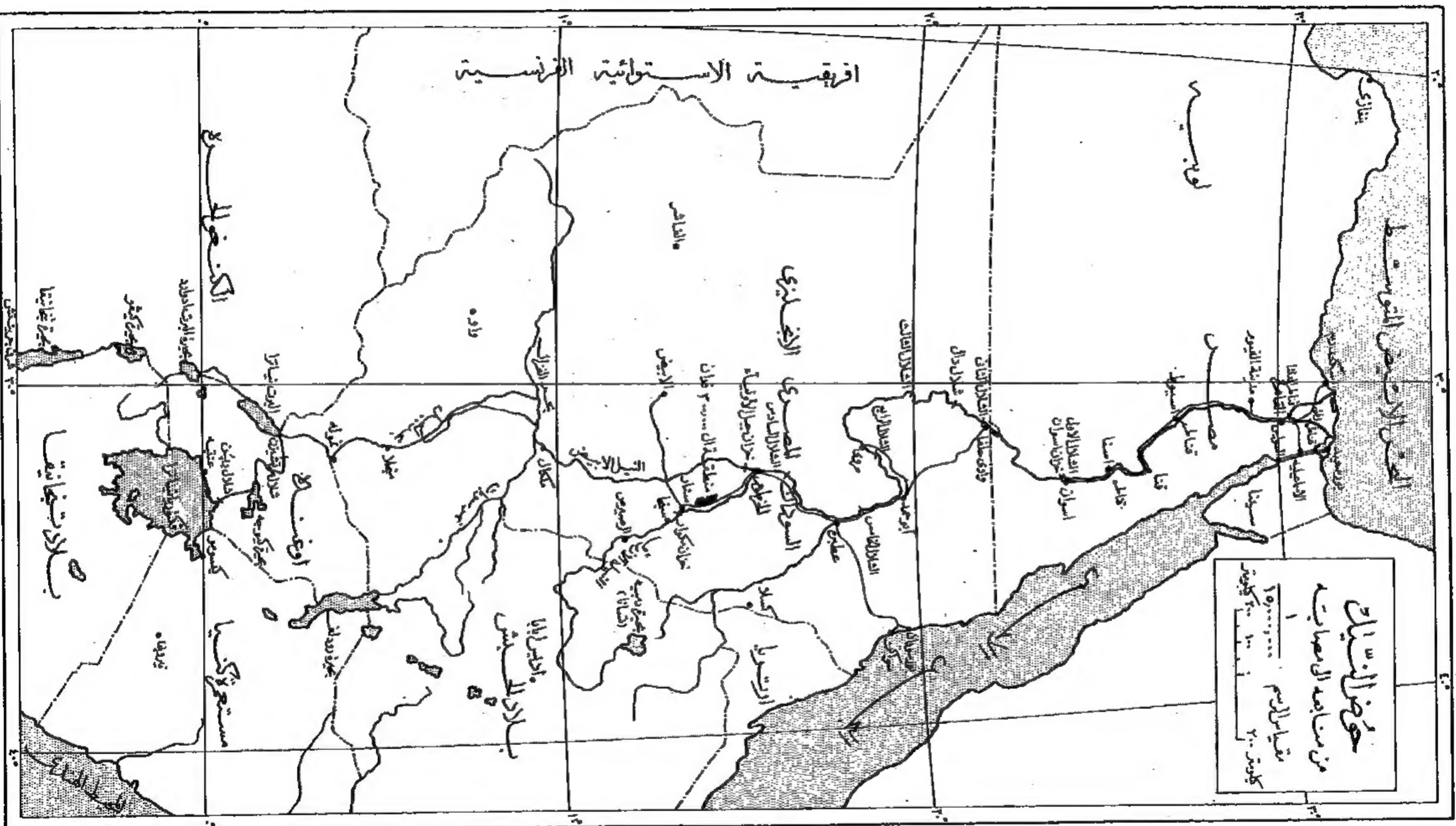














# السُّوَدَانُ المَصْرِيّ

بمطامع السياسة البريطانية



بقلم

داود بركات

١٣٤٢ - ١٩٢٤

المطبعة السلفية - بمصر

تصايبها : محب الدببة الطيب وعبد القناح فتون



﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾



# مقدمة

هذه كلمات طلب اليّ كثير من اصحابي الذين يشتغلون في المسألة  
المصريّة نشرها ، فأجبت طلبهم

وليس القصد منها الاستفاضة في التاريخ والوقائع، بل بيان  
مساعي السياسة في السودان المصري بالاستناد الى الوقائع التاريخية،  
وبيان حق مصر في السودان ، وأن السودان جزء من مصر لا يجرّأ ،  
وأن مصر لا تستطيع ان تعيش سياسياً ومادياً دون السودان

داود برطت

٢٥ مارس ١٩٢٤



# السودان المصري

## والسياسة الانكليزية

في سنة ١٨٨١ قامت الدعوة المهدية في السودان والثورة العرابية في مصر في وقت واحد ، كأنهما كانتا على موعد . وكانت للسياسة الانكليزية في كليهما يد ظاهرة ، لأن الانكليز كانوا بالمصر بالمرصاد يغمون الفرص ان لم تقل يخلقونها ، خطة قديمة وضعوها منذ نزل نابليون في مصر وهدد الهند سنة ١٧٩٧ فند ذلك اليوم خلقت عند الانكليز كلمة « طريق مواصلات الامبراطورية » فحاولوا - بعد اخراج نابليون ، وانكار معاهدة أميان ( ١٨٠٢ ) بينهم وبين فرنسا على أن تظل حالة مصر بلا تغيير - الاستيلاء على مصر ( ١٨٠٧ ) فصد هم محمد علي يساعده الفرنسيون على أن يكون الأمر بيده في مصر عند ما ظهر لهم مقصد الانكليز وهم عاجزون عن مقاومتهم . وظل الفرنسيون بعد طرد الانكليز يؤيدون محمد علي وينظمون ملكه ، حتى انتصر على تركيا ، ومد الملك المصري الى جبال طورس ، وألف امبراطورية ضخمة من مصر وسوريا والسودان . ولكن الانكليز كانوا له بالمرصاد ، فألبوا الدول على مصر واعتبروا « الغالب مغلوبا » وأبقوا مصر ولاية تركية . ثم اتخذوا عباس الاول آله صماء في أيديهم فجعل طريق الهند في قلب مصر ، وضمن لهم نقل البريد من الاسكندرية الى السويس وأنشأ لذلك طريقاً معبدة ، وأقلل المدارس وتنازل عن كثير من الامتيازات ، ولوطال ملكه لا رجع مصر بارشادهم ولاية تركية

ولما تولى سعيد باشا وقال دي لسبس منه امتياز حفر قناة السويس قاومه الانكليز الى أن عجزوا عن المقاومة فجعلوا نصب عيونهم امتلاك القناة . وكان شعار سعيد « مصر للمصريين » فقوى الوطني وعززه بتولي شؤون البلاد ، فلم تجد السياسة الانكليزية طريقاً اليه



وخلفه اسماعيل ، فعقد العزيمة على أن يتم عمل جده محمد علي وأبيه ابراهيم ، لا بقوة الجند - وقوة الجند محرمة عليه باتفاق لندرة ( ١٨٤١ ) - بل بقوة المال ، فنال من تركيا سبعة فرمات بتوسيع سلطته حتى الاستقلال قد الفتح في السودان حتى الدرجة الثانية بعد خط الاستواء وأدخل الاوغندا تحت حماية مصر بمعاهدة مع ملكها متيزا <sup>(١)</sup> ( ١٨٧٤ ) وعين لينان دي بلقون مندوباً سامياً هناك . وهكذا صارت البحيرات وجميع منابع النيل مصرية ، وولاه السلطان اقليم سواكن سنة ١٨٦٥ ، ثم صار ذلك الاقليم قطعة من الأراضي المصرية بفرمان ١٧ مايو ١٨٦٦ . ومن أول يوليو ١٨٧٥ أعطي بفرمان آخر اقليم زيلع . ثم وجه اسماعيل حملة مصرية استولت على سواحل البحر الأحمر من بربرة حتى الأقيانوس الهندي ولكن عين الانكليز كانت ساهرة يقظة يهدون السبيل لتحقيق مطامعهم ، فحملوا اسماعيل على أن يستخدم رجالهم في حكومة السودان - بعد ما ابتاعوا منه أسهم القناة طريق المواصلات الامبراطورية وأوحوا الى أولئك الرجال بمقاصدهم حتى اذا وقعت الأزمة المالية كتب مندوبهم في اللجنة الدولية السير ريفرس ويلسون « انه لا ينقذ مصر ولا يصلح لحكها سوى الانكليز يتولون . أمرها » وكتب الكولونل ستوارت عن السودان « ان المصريين الذين لا يصلحون لحكم الدلتا كيف يصلحون لحكم السودان ؟ » هذا القول قاله الكولونل ستوارت بعدما نشر السير صموئيل باكر سنة ١٨٦١ تقريراً عن السودان قال فيه « يستطيع السائح الأوروبي أن يتجول وحده في جميع انحاء السودان كما يتجول الانكليزي في حديقة هايد بارك عند غروب الشمس ، فالشعب لين الطباع سهل الانقياد ليس أسهل من حكمه » فبعد خلع اسماعيل قامت الثورة العراقية والدعوة المهدية بوقت واحد تنشطهما السياسة بكل الطرق والاساليب الى

(١) هذه المعاهدة سلمت لضابط انكليزي في خدمة مصر ، فزقها وادعى أنه كان ثملاً من الخمر ، ولكن رد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية ظل محفوظاً فدل على نصوصها وشروطها



أن تسنى للانكليز احتلال مصر سنة ١٨٨٢، فوضعوا نصب عيونهم تفكيك  
الامبراطورية المصرية وامتلاك السودان وجعلوا حجتهم في البقاء بمصر  
« الاضطرابات السياسية والمالية بمصر وخطر المهديّة بالسودان » أما المهديّة  
فقد وصفها غوردون بقوله : انها « حركة اليأس » بعد ما شدد الانكليز في  
ابطال النخاسة والرق تشديداً دفع الناس الى اليأس وبعد ما ملأوا السودان  
بالحكام الأجانب واقصاء المصريين والسودانيين وبعد احتلالهم مصر وتسليمهم  
عليها ومنعهم حكومتها من اخذ الثورة الى أن اكرهوها على الجلاء اكرهاً  
وكانت حجة السير بارنغ (اللورد كرومر) أن ميزانية مصر تتحمل في كل عام  
٢٦٠ ألف جنيه هو عجز ميزانية السودان ، فهي اضعف من ان تقوم بهذا  
الحمل . ولكن هذا الادعاء كان وسيلة لقطع السودان عن مصر لأن حماية  
الحدود بعد ذلك كانت تتطلب أضعاف هذه النفقة وحملوا خزانة مصر ٤٠٠  
ألف جنيه في العام نفقة جيش الاحتلال . ولما ارسلوا غوردون لاخلع  
السودان فحصره الثوار اتفقوا هم من مالهم ومال مصر على حملة واسلي  
لا تقاذه ١١ مليون جنيه ، ودفعت خزانة مصر من ديون غوردون اباذ حصاره  
٩٩٦٠٦٠ جنياً منها ٦٥٧٢٥٨ جنياً للأجانب ، ناهيك بجيش مصر الذي ذاب  
في السودان بعد تركه ، ومتاجر المصريين وأموالهم وأملأهم ، والقلاع  
والحصون والمراكب الحربية والتجارية ، ثم بعد ذلك تفقات استعادة السودان  
وقد أربت على سبعة ملايين جنيه . كل هذا المال دفع في ١٦ سنة اقتصاداً  
لمتني ألف جنيه تدفع في سنة أو سنتين ، ولكنهم لم يريدوا الاقتصاد وإنما  
أرادوا فصل السودان ثم استعادته لا تقسم لا لمصر



## السودان المصري

وماذا كان وماذا صار ؟

وصف ستوارت <sup>(١)</sup> باشا السودان المصري عام ١٨٨٣ في تقرير قدمه لحكومة انكلترا - حكومته - قال فيه :

« ان البلاد التي يحتلها الآن المصريون ويطلقون عليها اسم « السودان » لهاي بلاد كبيرة جداً مترامية الاطراف وطولها من الشمال الى الجنوب - أي من اسوان الى خط الاستواء <sup>(٢)</sup> - نحو ٢٤ درجة أو ١٦٥٠ ميلاً وعرضها من مصوع الى غربي دارفور نحو ٢٢ درجة أو ١٢٠٠ ميل الى ١٤٠٠ ميل واذا أبتدأنا من نقطة برانيس على ساحل البحر الاحمر شرقاً على خط موازاة الدرجة ٢٤ الى نقطة غير معينة في صحراء ليبيا تفترضها الدرجة السابعة والعشرين شرقي غرنويتش ، ومن هناك يتجه خط الحدود جنوباً الى الغرب حتى نقطة الاتصال في شمالي اقليم دارفور الى الغرب ، ثم يتجه باستقامة على وجه التقريب نحو الجنوب الى الدرجة ١١ أو ١٢ ، ومن مبوبو يتجه من الجنوب الشرقي الى بحيرة ألبرت نيازا ويماس فكتوريا نيازا ويصعد من هناك شمالاً الى الشرق فيشمل اقليم هرر ، ثم يصل الى المحيط الهندي عند رأس غردفوي ، ويصير على ساحل البحر الاحمر حتى يرجع الى برانيس

وقد طبعت وزارة خارجية انكلترا هذا التقرير وألحقت به الخريطة التي

(١) ستوارت هو وكيل غوردون باشا حاكم السودان العام . ارسله غوردون في شهر سبتمبر ١٨٨٤ من الخرطوم الى مصر لطلب تجسدة لاتقاذه فركب الوابور عباس ومعه قنصل انكلترا المستر بور وقنصل فرنسا الموسيو هرين وحسن افندي حسني من موظفي التلغراف الانكليزي و ١٩ تاجراً يونانياً و ٥ عساكر طوبجية ومدفع . وجر الوابور عباس اربعة مراكب صغيرة ركبها جماعة من التجار اليهود والسوريين واليونان . فاصطدم الوابور بصخر في شلالات ودقو فرسا بجزيرة قبالة قرية هبة فجاء شيخ السلامة وأومهم انه يريد اضافتهم واعداد الجمل لركوبهم فقصدوا منزله حيث ذبحوا جميعاً

(٢) كانت حدود السودان في الدرجة الثانية وراء خط الاستواء



وضمها مسداليا في الخرطوم وفيها مديرية خط الاستواء وشمالى الاوغندا ومديرية اللادو والمكلا وبحر الغزال وهي الاراضي المصرية التي أجزتها الحكومة الانكليزية باتفاق ١٤ مايو ١٨٩٤ لولاية الكونغو البلجيكية

اما حدود السودان المصري الآن فهي : من جهة الشمال الخط ٢٢ من خطوط العرض الشمالى الى شمالى حلقا ، ومن الجنوب حدود بلاد اوغندا التابعة لانكلترا على خط ٥ من العرض الشمالى ، ومن الشرق البحر الاحمر وبلاد الاريترة والحبشة ، ومن الغرب والجنوب الغربى الصحراء الكبرى وبلاد واداي والجبال المتوسطة بين نهر الكونغو وبحر الغزال . فالطول الآن من الشمال الى الجنوب نحو ١٢٠٠ ميل ومن الشرق الى الغرب نحو ١٠٠٠ ميل لأن مديرية خط الاستواء التي ظل أمين باشا مديراً مصرياً فيها ومعه ألفا جندي مصري والعمال والكتاب ، اقتطعت من السودان وألحقت بالاوغندا التي كانت تحت حماية مصر وبعد استعادة السودان جعلوا منجبالا آخر حدود السودان المصري ، وما بقي من الاراضي السودانية المصرية جنوباً ألحق بأوغندا وأعطيت اللادو وما حولها ملك بلجيكا على ان تعود للانكلز بعد وفاته . وبذلك اقتطعوا من السودان المصري ٤٥٠ ميلاً بالطول و ٤٠٠ ميل بالعرض ، وأخرجوا منه البحيرات التي ينبع منها النيل . وجعلوها ملكاً لهم ليملكوها السودان ومصر معاً . ولم يكفهم ذلك فان البحر الاحمر وسواحه لازمة لطرق مواصلات الامبراطورية فأخرجوا المصريين من تلك السواحل بعد ان صار زمام مصر بأيديهم وهكذا هدموا « الامبراطورية المصرية » بالسودان وأخذوا انتقاضها واقتسموا مع ايطاليا ، وبلجيكا الغنيمة

كانت مساحة السودان المصري في سنة ١٨٨٣ تعادل مساحة فرنسا . واسبانيا وألمانيا معاً ، فلم يبق منها الآن سوى الثلث ، وهذا الثلث يدعي الانكلز أنهم أصحابه دون مصر وكانت تجارة مصر مع السودان تجارة كبيرة



جداً ، فالصادر من مصر بطريق أسوان وحدها كان مليوني جنيه والصادر من سواكن وقنا وأسيوط يعادل هذا المبلغ . أما واردات السودان الى مصر وبطريق مصر فقد كانت نحواً من ١١ مليون جنيه ، أما الآن فانه لم يبق لمصر من هذا الوارد التجاري والصادر الا الجزء اليسير الذي لا يكاد يستحق الذكر ، ولولا ورود المواشي السودانية في العهد الأخير لوصلت الصلات والعلاقات التجارية بين مصر وسودانها الى حيز العدم رغم زيادة العمران وعدد الاهالي فبلغ المليون والنصف المحصورة به تجارة مصر والسودان الآن يدلنا على أن مصر لا تنحسر بإضاعة السودان مصدر حياتها بل تجارتها وتنتاج صناعتها . لذلك لم تحتج الحكومة المصرية برئاسة شريف باشا وحدها سنة ١٨٨٤ على مسمى الانكليز لاخلاء السودان بل احتج أيضاً على هذا المسمى التجار الوطنيون والاجانب بمذكرة رفعوها الى الخديوي توفيق باشا ووزيره نوبار باشا ومعتدي الدول قالوا فيها :

« ان واردات السودان مليوناً جنيه ( بطريق اسوان ) وصادراته ١١ مليوناً ونصف مليون جنيه ، وان الاملاك والعقارات تقدر بالملايين الكثيرة وان عدد التجار المسيحيين ١٥ ألفاً وعدد التجار المصريين ٤٠ ألفاً وعدد المحلات التجارية المصرية ثلاثة آلاف وعدد المحلات التجارية الأوربية نحو ألف والخزون من البضائع يقدر بنصف مليون جنيه »

ولكن ذلك كله لم يحل دون عزم انكلترا على اخلاء السودان ، بل ان ذلك هو الذي دعاها الى اخلائه لتضع يدها عليه ، وما كاد يصدر أمر الاخلاء حتى أنزل الاميرال هويت قوة انكليزية بسواكن ( ٢٤ فبراير ١٨٨٤ ) . وكانوا قبل ذلك أي في سنة ٨٣ قد خططوا السكة الحديدية من سواكن الى بربر ليحولوا طريق التجارة عن مصر الى سواكن فيربحوا خيرات السودان وتجددوا كهم مرتزقاً من النقل دون مزاحم . وبعد احتلال سواكن ارسلوا المجاور هنتر لاحتلال زيلع وبربرة وما وراءهما ، فكانت الجنود المصرية تلف.



علمها وفي الوقت ذاته كانت الجنود الانكليزية ترفع علم دولتها فوق القلاع المصرية . وفي ٣ يونيو ١٨٨٤ عقد هنتر اتفاقاً مع النجاشي لإيو حنا بشأن إقليم هرر دون استشارة الحكومة المصرية ودون رأيها وألف هناك حكومة محلية برئاسة عبد الله محمد عبد الشكور . اما مصوع التي سلمتها تركيا للحكومة الخديوية في سنة ١٨٦٦ مقابل ١٦ ألف جنيه تدفعها في كل سنة ، فقد كانت محافظة تمتد من رأس قصار في البحر الاحمر حيث منتهى محافظة سواكن الى حلة رهيفة عند بوزاز باب المندب وتمتد بالبر الى سبدرات بالقرب من كسله . ويطلق الطليان عليها الآن اسم الاريتره . فالبحر الاحمر كان بحراً مصرياً صرفاً مع خليج العقبة وقلعة الوجه التي بناها المصريون واقاموا فيها حتى ٨٩ وفي ٦ فبراير ١٨٨٥ أخرجت الحامية المصرية من زيلع واعيدت الى مصر ومنحت زيلع وبربر للانكليز .

وأغرب من ذلك ان هذه البلاد التي أخذت من مصر لا تزال مصر تدفع اتاوتها لتركيا وقد قرر مؤتمر لوزان ان تظل مصر تدفع هذه الاتاوة الى سنة ١٨٥٥ .

\*\*\*

اما القوة المصرية التي كانت في بلاد السودان حين قيام ثورة المهدي فهي حسب الاحصاء الرسمي ١٩٥٠ في دنقله و ٢١٧٠ في بربر و ٧٤٨٠ في الخرطوم و ٢٣٥٠ في سنار و ١٦١٠ في القلابات و ٨٠٠ في الجيرة و ٢٠٠ في القضارف و ٣٩٤٠ في كسله و ٩٢٠ في أمبديب و ١٩٠٠ في سنهيت و ٣٤٧٠ في هرر و ٥٨٣٠ في كردوفان و ٤٨٦٣ في دارفور و ٨٨٦ في بحر الغزال و ٢٦٣١ في خط الاستواء . فجملة عدد الجيش المصري في السودان ٤٠٤٩٠ وفي خدمتها ١٢ وابوراً حرياً وعدد المتطوعة مع الجيش نحو ٢٠ ألفاً وعدد الموظفين نحو ٣٠ ألفاً .



## كيف دفع السودان

### لثورة

دس الانكليز رجالهم في خدمة الحكومة المصرية في السودان وظن امما عيل باشا - الذي كان يجيب طلبهم باستخدام رجالهم وباعطائهم السلطة التي لاحد لها - أنه يرضيهم ويحول مطامع انكلترا عن بلاده فظن خطأ وتولى الموظفون الانكليز المناصب بطلب حكومتهم وارشادها ليتمكنوا من هدم الامبراطورية المصرية الواقعة على طريق الهند وتحويلها الى مستعمرات انكليزية فصموئيل بكر في خط الاستواء وغوردون في بحر الفزال وكلاهما وال مصري اعطيا السلطة التي لاحد لها فاستخدما قانون منع الرق لاغضاب السودانيين الذين كانوا يستخدمون العبيد في أعمالهم وينصرفون هم الى التجارة والأعمال الكبيرة ، فكانا يتكلمان بالناس تنكيلاً شديداً ويعاقبان بالقتل والسجن ومصادرة الأملاك بحجة تنفيذ المعاهدة المبرمة بين امما عيل باشا وانكلترا سنة ١٨٧٧ لمنع الرقيق ، مع أن الانكليز في أملاكهم الافريقية كانوا يتساهلون كل التساهل ، فعند عمل الانكليز فوق ما تقدم تعرضاً للدين . ثم انهم ميزوا قبيلة على أخرى فأعفوا قبائل الشايقية من الضرائب فأغضبوا القبائل الأخرى كما فضلوا أصحاب الطريقة الميرغنية على أصحاب الطرق الأخرى فأوجدوا التحاسد بين أصحاب الطرق

وبلي ذلك اهل شأن محمد احمد المهدي عند ظهوره ، وظهور هؤلاء الذين يدعون المهدي في السودان كثير جداً وقد ظهر من يوم استعادة السودان الى اليوم ١٥ مهدياً لو أهملوا لاستفحل أمرهم . وضاعف في الأمر الثورة العرابية التي كان ينشطها ويشجعها وكيلهم السيامي بعصر السير مالت وغيره من خدمة سياستهم فتحوّلت انظار حكومة مصر عن السودان الى أن احتل الانكليز مصر



## محمد أحمد والثورة

أما محمد أحمد المهدي فهو ابن نجار تعلم العلوم الدينية بالخرطوم واتبع الطريقة السمانية وسكن مع اخوته النجارين في جزيرة أبا حيت كثير تلامذته وأتباعه . وفي سنة ٨١ جهر بدعوى المهديّة ، وحث أصحابه على القيام معه لنصرة الدين والجهاد في سبيل الله كما يفعل ذلك الكثيرون ولما وصل خبره الى رؤوف باشا حاكم السودان أرسل اليه يسأله عن منشوراته وادعائه فأجابه أنه المهدي المنتظر . فأوفد اليه محمد بك أبا السعود أحد معاونيه قدخل عليه في غاره وسأله عن دعواه . فأجابه : أنا المهدي أنا ولي الأمر . فعاد أبو السعود الى رؤوف باشا وقص عليه حكاية محمد أحمد ، فأرسل معه بلوكين للقبض عليه وكان محمد أحمد قد جمع أتباعه فلما نزل الجنود الى البرفتك بهم رجاله لأن الجنود لم يكونوا على حذر وخاف المهدي العاقبة ففر مع من معه الى جبل قدير وارتأى محمد سعيد باشا مدير كردوفان مطاردة محمد أحمد ، ولكن رؤوف باشا منعه وأرسله الى جزيرة أبا ليحقق عن قتل الجنود . ولما استقر محمد أحمد بجبل قدير استأذن مدير قاشوده راشد بك بأن يزحف عليه فمنعه رؤوف باشا ، ولكنه ذهب بأربعمائة جندي ، وقبل وصوله الى مقر المهدي جمع هذا ثمانية آلاف هجم بهم على راشد بك فقتله واسر جماعته وقتل بالباقيين . فعزلت الحكومة رؤوف باشا وولت عبد القادر باشا . وقبل وصول عبد القادر باشا جهز جيکار وكيل الحاكم قوة بقيادة يوسف باشا السلامي قابلهما محمد أحمد بجيش عدده ١٥ ألفاً فالتصر على يوسف باشا وقتله ( ٢٩ مايو ١٨٨٢ ) ولما ذاع خبر انتصاره هابه الناس واخذوا بالهجرة اليه وامتدت الثورة الى سنار ومديرها حسين باشا شكرى ثم من هناك الى جهة النيل الازرق

وفي ١١ مايو ١٨٨٢ وصل عبد القادر باشا الى الخرطوم فأخذ بتحصينها



وتجنيد المساكر وأتى بست أورط من السودان الشرقي وأخذ فتنة سنار وعزل الموظفين الذين خانوا . ثم سار هو ذاته بجيش نكل بزعماء الثورة في سنار واحداً فواحداً . وكاد يخذ الثورة في جميع الانحاء عند ما تلقى الامر من القاهرة بعزله ، كأنما الانكليز ما كانوا يريدون اخماد الثورة بل زيادة اتقادها فعينوا علاء الدين باشا خلفاً له زاعمين ان عبد القادر باشا يريد الاستقلال بالسودان . ومن المعلوم ان الانكليز عند ما دخلوا القاهرة كان أول عمل عملوه انهم حلوا الجيش في ٢٠ ديسمبر ١٨٨٢ ثم جمعوا ستة آلاف رجل وعينوا السرافلن وود سردارا وعينوا الضباط الانكليز قواداً وارسلوا الى السودان عشرة آلاف من فلول جيش عرابي بقيادة هكس باشا

وصل علاء الدين باشا الى الخرطوم في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ وسلطته محصورة بالادارة الملكية وولوا سليمان باشا نيازي العسكرية وهكس باشا رئيساً لاركان الحرب

ولما وصل عبد القادر باشا الى مصر ألح على الحكومة بأن تدع الجيش يحافظ على النيل الأبيض حتى لا تمتد الثورة الى سنار وان تدع محمد أحمد وشأنه في كردوفان فهو يسقط من تلقاء نفسه فلم يسمعوا نصيحته وجهاز هكس باشا حملة كبيرة على كردوفان مؤلفة من ٧٠٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من الفرسان النظاميين و ٥٠٠ من الفرسان المتطوعين وألفين من الاتباع و ٥٠٠ رجل و ٣٠٠ بغل و ١٠ آلاف حمار وخمسة آلاف جواد و ١٠ مدافع جبلية و ٤ كروب و ٦ نوردنقلت . سار هذا الجيش وضل الطريق . وفي ٤ نوفمبر أخذ الدراويش يطوقون معسكر هيكس الذي دخل وادياً كثير الغابات والاشواك طلباً للماء لان العطش برح بالجنود فحمل عليهم رجال محمد أحمد من كل جانب فقتلوا الجيش ولم يسلم منه سوى ضابطين و ٣٠٠ جندي أخذوا اسرى . وحينئذ أرسل الكولونل سيتوارت تقريراً الى حكومته بأن الوقت قد حان لاخلاء السودان ، وألحوا على الخديوي توفيق باشا في ذلك فلم يوافقهم على



هذا الطلب ، وكانت حجة السرافلن بارنغ ان في ميزانية السودان عجزاً قدره ٢٦٠ ألف جنيه ، والخزانة المصرية لا تستطيع تحمل مثل هذا المبلغ في كل عام ، والحكومة الانكليزية لا ترضى بأن تقدم جندياً واحداً لتأييد سلطة مصر على السودان . وألحت على وزارة شريف باشا باخلاء السودان ، فأبى شريف باشا قبول طلبهم وقال كلمته المشهورة « اذا نحن تركنا السودان فهو لا يتركنا » . ولكنهم اكرهوه على الاستعفاء عملاً بالقاعدة التي سنّها اللورد غرقل وهي « اما ان يخضع الموظف المصري ، أو يستقيل » . ولما استعفت وزارة شريف باشا خلفتها وزارة نوبار باشا التي قررت في الحال اخلاء السودان ( ٨ يناير ١٨٨٤ )

اما وزارة شريف باشا فاتها قالت في كتاب استعفاؤها  
« اطلب حكومة جلالة ملكة انكلترا ان تترك السودان ، فليس من حقنا ان نسلم بتركه ، لأن هذه البلاد التي هي ملك الباب العالي قد سلمت لنا لنحافظ عليها  
وتقول حكومة جلالة الملكة انه يجب على مصر اتباع مشورتها دون مناقشة ، وفي ذلك مخالفة للأمر العالي الصادر في ٢٣ اغسطس ١٨٧٩ وفيه ان سمو الخديوي يحكم مع وزرائه وبواسطتهم  
فنحن نستعفي لانا نمنع من الحكم حسب احكام الدستور »



## التعليمات لغوردون<sup>(١)</sup>

وكانت حكومة انكلترا الى غوردون اخلاء السودان دون استشارة الحكومة المصرية . ونشرت بلاغاً قالت فيه « ان حكومة جلالة الملكة سألت غوردون: هل هو مستعد لأن يذهب الى الخرطوم ليقم في السودان حكومة وطنية سودانية ، ويبذل جهده لاواة الحاميات المصرية الموجودة هناك ؟ فسأل الجنرال : هل تناط به هذه المهمة باسم جلالة الملكة ، أم باسم الخديوي ؟ وبما انه ضابط عظيم من جيش جلالة الملكة فهو ينفذ الأوامر التي يكون له شرف تلقيها من جلالته ، فهو لا يرضى بحال من الاحوال ان يذهب الى السودان كممثل للخديوي . فالوزراء أجابوه بأنه سيكون بالسودان مندوب الحكومة البريطانية وليس له أقل شأن مع الخديوي . ولكي يكون ذلك أكثر وضوحاً فهو يسافر الى الخرطوم بطريق السويس الى سواكن ويقابله في السويس السير بارنغ ويتفق معه على الجلاء وتسكين السودان »

ذلك هو البلاغ الرسمي . اما التعليمات السرية التي تلقاها فانها تضمنت ان هذا العمل هو البدء بتنفيذ برنامج اللورد دوفرين . وهذا البرنامج هو : (١) اخلاء مصر للسودان (٢) جلاء الجنود والموظفين المصريين (٣) استعادة السودان لمصلحة انكلترا وحدها

ولما وصل غوردون الى بورسعيد تحول عن عزمه وحضر الى القاهرة وأخذ أمراً من الخديوي باخلاء السودان كان هم غوردون قبل وصوله الى الخرطوم ان يعلن مقاصده فأرسل من

(١) كان غوردون ضابطاً في الجيش الانكليزي ، شهد حرب القريم ، ثم سافر الى الصين . ودخل في جيشها . وفي سنة ٦٥ عاد الى انكلترا . وفي سنة ١٨٧٤ طلب ولى عهد انكلترا من الخديوي اسماعيل باشا ان يعينه مديراً لخط الاستواء خلفاً لصموئيل باكر فأجاب طلبه . وفي سنة ٧٦ استعفى وعاد الى انكلترا تاركاً الكولونل بروت الذي لم يلبث ان لحق به وصارت الولاية بعدما لامين باشا ، ولما عزموا على اخلاء السودان عينوا غوردون لهذه المهمة



أُسيوط إلى حسين باشا خليفة مدير بربر تلغرافاً يأمره فيه بأن يبلغ عهد البلاد وأعيانها إنه سمي والياً على السودان وأنه عند وصوله سيعزل جميع الموظفين الترك والمصريين ويولي حكماً من أهل البلاد ليعيد الحكم إلى ما كان عليه قبل الفتح ، وأنه أعنى أهل السودان من ضرائب ١٨٨٣ وأباح تجارة الرقيق »

ولما وصل إلى كورسكو أرسل كتاباً إلى المهدي بأنه عينه سلطاناً على كردوفان ودارفور . وعند ما وصل إلى بربر خطب بالاهالي بأنه جاء ليخرج الجنود المصرية من السودان ويعيد الحكم إلى السودانيين أنفسهم ، ثم عين مجلس شوري لحكم تلك الجهة من السودانيين وفتح الطريق إلى محمد أحمد وكان مقفلاً فأخذ الناس يهرعون إليه بعد منشور غوردون ويزيدون قوته . أما خوفاً منه وأما حباً به

ولما وصل إلى الخرطوم فعل الفعل ذاته ثم زاد على ذلك أنه جمع دقاتر المالية وأحرقها أمام الجمهور ليزيد في ثقة السودانيين وفي إضعاف قلوب المصريين .

ثم أخرج العساكر المصرية من الخرطوم وألف مجلساً من السودانيين لحكم البلاد وبعد ذلك أرسل ستيوارت باشا وكيله ليرى كيف كان وقع عمله في البلاد فوجد أن الثورة طامة وليس لها رأس وإن المهدي لا يريد مخاطبة الانكليز والاتفاق معهم كما كان يأمل حين نادى به سلطاناً على دارفور وكردوفان فأخذ يبحث عن رجل قوي يولييه الحكم ويتفق معه فطلب الزير باشا من مصر ووعدته بمنحه رتبة الفريق والنيشان العثماني وراتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠ جنيه وأن تعطيه الحكومة المصرية كل سنة مليونين ونصف جنيه لمدة سنتين وإن ترك له سلاحها وذخائرها وإن يكون له جرك سواكن فلم يقبل الزير ولم يسلم الانكليز مخافة أن يكون كالمهدي أو ينضم إليه ، فقرروا ترك القواضي تماماً كل السودان إلى أن يستعيدوه . ولكن مركز



غوردون تخرج ، ولم يستطع الخروج من السودان فذهب ضحية السياسة مع من ذهبوا مع الامبراطورية المصرية السودانية التي هدموها ولما عثروا على مذكرات غوردون واعادوها الى أهله نزعوا منها التعليقات التي تقضح السياسة فطبعت تلك المذكرات وفيها خمس صحائف بيضاء حاولت الحكومة الانكليزية بعد حصار الخرطوم انقاذ غوردون فألقت حملة بقيادة اللورد ولسلي ، وقالت في الاوامر الصادرة اليه « ان الغرض انقاذ غوردون وستيوارت ، فتم ذلك لا يجوز القيام بأعمال أخرى » فاستخدم ولسلي الجيش المصري و ٩ آلاف من الجيش الانكليزي و ٩٠٠ زورق نيلي وقامت الحملة في ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ وسارت متقدمة ، ولكن الخرطوم سقطت في ٢٦ يناير ١٨٨٥ ووصل السير تشارلس ويلسون اليها بوابورين عند ظهر ٢٨ يناير ولما عرف الخبر عاد راجعاً الى اللورد ولسلي الذي أقلع بحملته الى مصر . وهكذا تم جلاء المصريين عن السودان ، ولم يعيش محمد أحمد بعد سقوط الخرطوم سوى ٥ شهور فتوفي في ١٤ يونيو ١٨٨٥ وخلفه عبد الله التعايشي الذي استعاد الجيش المصري السودان من يده سنة ١٨٩٨ أي بعد ١٦ عاماً لم ينقطع فيها القتال يوماً واحداً بين المصريين وثور السودان على الحدود وما كان عبد القادر باشا يطلب منهم لاختاد الثورة نصف ما عرضوه على الزير باشا ولا عشر معشار ما حملوا مصر من الاعباء بعد ذلك ليستعيدوه لأنفسهم لا لمصر . فقد كانت الوقائع الشديدة بين الجيش المصري وثور السودان ٢٤ واقعة ، وكانت الوقائع لاستعادة السودان ١١ واقعة ، والاطانة التي تقدمها مصر للسودان بعد استعادته ٤٦٠ ألف جنيه في السنة ما عدا الجيش والوابورات والموظفين الذين يتناولون رواتبهم من الخزانة المصرية . ولكن مجلس الشورى يقرر عند دفع الاموال « من حيث ان السودان جزء من مصر لا يجزأ فهو يوافق على دفع مبلغ كذا الخ »



## الزير رحمة

من قبيلة الجميعاب (نسبة الى جميع العباسي) وهي قبيلة مشهورة بالشجاعة طأدت الأمير اسماعيل بن محمد علي يوم فتحه السودان وثبتت على ولاء الأسرة العلوية . وقد كان للزير شأن يذكر في تاريخ السودان بدأ حياته بالتجارة ثم سافر مع ابن عمه الى بحر الغزال في خدمة التاجر المصري علي ابي عموري من نجع حماده سنة ١٨٥٦ وكان التجار المصريون هناك كثيرين وكل تاجر منهم يبني زريبة من الشوك يخزن فيها بضائعه . فهاجم الأهالي هذه الزرائب لتهب البضاعة فدافع الزير عن زريبة علي ابي عموري فهابه الأهالي وذاع أمره فأنقذ بتجارته وريح . وزاد طمعه فأوغل بالبلاد الى حيث لم يصل التجار ثم قصد الى بلاد النمام حيث تزوج من بنت سلطانها فزادت تجارتها ، وابتاع من ملك النمام ٥٠٠ شاب دربهم على حمل السلاح . وكان هؤلاء الشبان من المحكوم عليهم ومادة أهل البلاد أن يذبحوهم ويأكلوا لحومهم ، فخشي الملك حموه بطشه فخرج الزير الى ملك آخر هو عدو حميه فأرسل حموه رجاله للفتك به في الطريق فتغلب عليهم . ولما لجأ الى الملك الثاني جهز حموه جيشاً لقتاله ففر هذا الملك من وجهه واضطر الزير أن يلجأ الى بلاد قولو وملكها يومئذ « عدوه شكو » الذي قتل أخاً للزير ، فقامت الحرب بينهما فقتل الملك وابنه وصار الزير ملكاً على تلك البلاد وسمى عاصمة ملكه ديم الزير . ثم طأدت عرب الزريقات وفتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردفان . وفي سنة ١٨٦٩ وصل الى بحر الغزال الحاج محمد السلامي المغربي ومعه ٢٠٠ جندي سوداني بقيادة محمد افندي منيب و ٤٠٠ من الباشبوزق و ٦٠٠ من الخطرية فقاتلهم الزير وانتصر عليهم . وكان والي السودان يومئذ جعفر باشا مظهر . ولما رأى ملك النمام اتساع ملك الزير أرسل اليه يهدده ان لم يترك الملك ويعود الى التجارة فأبى . فقامت بينهما الحرب التي انتهت بانتصار الزير



فضم بلاد النمام . وكان الزريقات قد تقضوا العهد وقطعوا الطريق فاستنجد عليهم سنة ١٨٧٣ بسultan دارفور فلم ينجده فقاتلهم وكسرتهم وأسر فقيهم عبد الله التعايشي فمنعه المشايخ من قتله ، وعبد الله هذا هو الذي صار خليفة للمهدي وحاربه الجيش المصري وفر من أم درمان فأدركه الجيش المصري في مكان يسمى جديد في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ وقتل عن معه . أما هو واصحابه فاتهم لما أيقنوا بالهلاك فرشوا فريهم وجلسوا ينتظرون الموت فلم يكن بعيداً منهم بل جاءهم مسرعاً

وبعد فتح كردوفان أرسل الزبير الى اسماعيل باشا أيوب حاكم السودان يطلب منه ان يرسل من يستلم البلاد التي فتحها ، فجاءه الرد منه بأن سمو الخديوي أنعم عليه بالرتبة الثانية وولاه تلك البلاد مقابل ١٥ ألف جنيه يدفعها كل سنة . ثم دارت الحرب بينه وبين سلطان دارفور ، فأوتي النصر وأرسل اولاد سلاطين دارفور الى مصر ثم حدث خلاف بين حكام السودان والزبير فجاء الزبير مصر سنة ١٨٧٥ ورافق الجيش المصري في حرب روسيا . وفي أثناء ذلك ثار ابنه سليمان على الحكومة فأرسل غوردون جسي بك لقتاله فقتل سليمان . وفي سنة ٨٣ انتدب لقتال عثمان دقنه في طوكر فبعد أن جمع الاياد من السودانيين بمصر عدل لأنه أبي ان يكون تحت أمرة باكر باشا . وفي سنة ٨٤ استدعاه غوردون لاستلام البلاد السودانية على ما مر فرفض ، لان الانكليز اهانوه بوصفه انه نخاس . وفي سنة ٨٥ تقي الى جبل طارق بتهمة مراسلة المهدي فظل هناك ٣٠ شهراً ، ثم افرج عنه وعينت له الحكومة راتباً شهرياً قدره ٢٨٩ جنيهاً تناوله حتى وفاته . وكان يطالبها بمبلغ مليون جنيه . وبعد استعادة السودان أعيد اليه كثير من أملاكه





## التسابق الى السودان

حملة مارشان وحملة ككتشنر - حملة مكدونالد - حملة كافانديش

### فاشودة

لما فشلت المفاوضات بين انكلترا والباب العالي سنة ٨٩ لجلاء الانكليز عن مصر أرسل الموسيو بروت العضو الفرنسي في السكة الحديدية المصرية تقريراً الى الموسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا وزميله في الدراسة يقترح عليه فيه احتلال نقطة من الأراضي المصرية تكرر انكلترا على الاحتجاج ودول أوروبا على فتح المسألة المصرية . وارتأى ان تكون هذه النقطة فاشودة في السودان المصري (١) لان وصول الفرنسيين اليها سهل من املاكهم بافريقيا (٢) ولانها مركز مديرية (٣) ولانها مفتاح مصر لوقوع عند مصب نهر الصوبات بالنيل . فرأى الموسيو كارنو صواب الرأي فسيرت حكومة الجمهورية الحملة سنة ٩٤ . ولكن انكلترا كانت تنوي امتلاك السودان بعد اكراه مصر على اخلائه . من جهة الاوغندا بعد ان اخرجت أمين باشا من خط الاستواء وقال الكولونيل مونتاييل « ان انكلترا لا تجلو عن مصر الا بعد ان تمتلك السودان وطريق بربر الى سواكن » وفي سنة ٩٥ خلف مارشان مونتاييل برئاسة حملة فاشودة وأرسلت فرنسا الموسيو ليفران الى بلاد الحبشة ليؤلف حملة تقابل مارشان فلم يفلح . ولما أحس الانكليز بحملة الفرنسيين وبفشل حملتهم من الاوغندا سيروا الحملة المصرية . ولما احتل السردار ام درمان عرف ان مارشان يحتل فاشودة منذ ١٠ يوليو أي قبل شهرين من وصول السردار الى ام درمان وكانت قوة مارشان ١٢٠ جندياً من العبيد و٩ ضباط فرنساويين . فواصل اللورد ككتشنر السير الى فاشوده حيث قابل مارشان ورفع الراية المصرية على ٥٠٠ ياردة من الراية الفرنسية .



وظل مارشان في فاشودة حتى ١١ ديسمبر فغادرها بأمر حكومته بطريق الحبشة

\*\*\*

من مذاهب السياسة الانكليزية توخي الربح الكبير بالنفقة القليلة ، فهم كانوا يطمعون بالسودان لأنفسهم بعد أن أكرهوا المصريين على اخلائه ولكنهم كانوا يضمنون بأموالهم في هذا السبيل فبعد أن سيروا الحملة المصرية بقيادة كتشنر باشا أخذوا من احتياطي صندوق الدين للاتفاق على الحملة نصف مليون جنيه . وقال المستر كرزون في جلسة مجلس النواب في ١٩ مارس ١٨٩٦ « ان تقدير الأموال اللازمة لهذه الحملة ليس بالامكان ، ولكنني أؤكد للمجلس بأن الخزانة المصرية وحدها تتحمل هذه النفقات كلها »

وأعلن المستر بلفور في مجلس العموم أن سفراء انكلترا تلقوا التعليمات من حكومتهم بأن يبلغوا الدول أن هذه الحملة إنما هي جردت لمصلحة مصر وأن نفقات هذه الحملة قد تتجاوز مقدرة الخزانة المصرية فعليهم أن يقنعوا الدول لتسمح بأخذ نصف مليون جنيه من احتياطي صندوق الدين لهذا الغرض . فوافقت المانيا والنمسا وايطاليا ، ورفضت فرنسا وروسيا . ثم قال المستر بلفور « انا لا نرجع عن عزمنا ، وحيثما وضع الجندي الانكليزي قدمه فهو يبقى ولا ينزحزح »

رفع الفرنسيون حاملو الاسهم المصرية قضية أمام المحكمة المختلطة فحكمت محكمة الاستئناف بعد محكمة البداية في ٦ ديسمبر ١٨٩٦ بإعادة المبلغ الى صندوق الدين ، فقدمت انكلترا لمصر في ٦ فبراير مبلغ ٧٩٨٨٠٢ ج بفائدة ٢ ١/٢ بالمائة لا قرصاً بل حساباً جارياً لأنه لا يجوز لحكومة مصر الاقتراض دون موافقة الدول وهذا المبلغ تنازلت عنه انكلترا . وعال هذا التنازل بأن المال خص أكثره بمشترى الادوات اللازمة لسكة حديد حلفا وهي تعتبر جزءاً من سكة حديد القاهرة الى السكاب . وكان سسل رود صاحب المشروع يومئذ في القاهرة يفاوض رئيس الوزارة مصطفى باشا فهمي في مشترى السكك



الحديدية التي تفضي الى السودان ، فأذاعت جريدة « الاهرام » الخبر الذي كان له دوي عظيم في اوربا ، فكتب الباب العالي الى الخديوي يحرم عليه مثل هذا البيع

في ٢ سبتمبر ١٨٩٨ دخل اللورد كتشنرام درمان ، وفي ١٩ سبتمبر وصل الى فاشوده حيث قابل مارشان وعرف أن الحملة الانكليزية التي قامت من الاوغندا قاصدة الخرطوم بقيادة الماجور مكدونالد وقوامها بقية جيش أمين باشا في خط الاستواء ثارت على قائدها وامتنعت في قلعتها عند مدخل فكتوريا نيانزا فلم يستطع مكدونالد التقدم ، كذلك الحملة الاخرى التي انقهرت على ساحل بحر الهند بقيادة كافانديش فانها لم تستطع الوصول الى السودان المصري

غضب الانكليز لوجود مارشان في فاشوده وأخذوا يهددون الفرنسيين حتى قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا كورسل : « ان عند السردار قوة كافية تمكنه من طرد مارشان ومن معه الى حيث يريد » ففهم السفير بأن معنى ذلك استعداد انكلترا لاعلان الحرب ، وسألت فرنسا حليفتها روسيا عن خطتها ، فأجابت حكومة القيصر بأن الافضل تسوية هذه الازمة سلمياً مع حفظ كرامة فرنسا ، ولزمت المانيا الحياد لأن بينها وبين انكلترا اتفاقاً موريا على افريقيا فاضطرت فرنسا الى اعلان سحب جنودها من فاشوده في ٤ نوفمبر بحجة أن هذه البلاد ملك لمصر . ونما كتبه اللورد سالسبوري الى سفير انكلترا في باريس في ٥ اكتوبر ١٨٩٨ « لا شك بأن حقوق مصر بامتلاك مجرى النيل قد كانت من جراء نجاح المهدي مهمة ، ولكنها حقوق ثابتة لا تقبل جدلاً ولم يبق شك بها بعد انتصار الجنود المصرية على الدراويش . أو لم تعلن انكلترا هذه عمداً وجود حقوق الخديوي على تلك الاملاك بالاتفاق الانكليزي الكونني في ١٢ مايو ١٨٩٤ ؟

وفي ١٢ اكتوبر قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا « ان وادي



النيل كان لمصر ولا يزال لها ولكن مائثاً كان قائماً في وجه الملكية المصرية من جراء ثورة المهدي قد زال بانتصار الجنود المصرية والانكليزية في معركة أم درمان »

وهذا نص كتاب بطرس باشا خالي وزير خارجية مصر الى اللورد كرومر ردّاً على مذكرته بشأن ازمة فاشوده بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٩٨ :

« ان حكومة سمو الخديوي كما تعلم سيادتكم لم يغب عنها في حين من الأحيان العود الى احتلال مديريات السودان الذي لم تنسحب منه الا عقيب ظروف قوة قاهرة . فاستعادة الخرطوم تكون عقيمة اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله في الزمن السابق ضحايا جسيمة ولعلمي ان مسألة فاشوده هي الآن موضوع المباحثة بين انكلترا وفرنسا فان الحكومة المصرية تكل الي ان اطلب من سعادتكم اسعادنا بالوساطة الطيبة لدى اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل الجدل . وحتى تعاد اليها جميع الأراضي التي كانت تحتلها جنودها عند قيام ثورة محمد احمد »





## مصر هي النيل

خطب الموسيو برونه المهندس الفرنسي الشهير الذي كان عضواً فرنسائياً في مجلس ادارة السكك الحديدية المصرية - قبل حل هذا المجلس باتفاق ١٩٠٤ - في المعهد العلمي المصري في ٢١ يناير ١٨٩٣ فقال :

« ان اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لاشد الاخطار بل للموت ويكفي للقضاء على مصر ان يقام سد عند فوهة بحيرة نيازا بأعلى الشلال المسمى ريبون . فان هذه البحيرة التي تعادل ٥٠ مليار متر مكعب يرتفع مستوى الماء فيها ٣٠ سنتيمتراً في السنة على الأكثر فيلزم اذن ان تمر عشر سنين قبل ان تملو المياه الى قنة هذا السد . وعلى هذه الطريقة تحرم مصر في ايام الفيضان كمية قليلة من الماء وهي عشرة مليارات من الامتار المكعبة ، ومجموع ماء الفيضان في النيل ٧٥ مليارا

ولكن الضرر يظهر عند الانخفاض ، فان مصر تحرم ٢٥٠ متراً مكعباً في الثانية من ٤٥٥ متراً مكعباً . وهذا الماء محسوب على مقياس الخرطوم ، ولكنه يضيع منه الكثير بالتبخر والرشح قبل ان يصل الى القاهرة فمن ٤٥٥ متراً مكعباً من الماء في الخرطوم يصل الى القاهرة ٢٠٠ متر مكعب . فاذا أنشئ السد يصل الى القاهرة من الماء من ٨٠ الى ١٠٠ متر مكعب بالثانية فقط ويكون من وراء ذلك الخراب »

وفي أول اكتوبر ١٨٩٥ قدم السير سكوت مونكريف الذي كان وكيلاً لوزارة الاشغال المصرية تقريراً الى المعهد العلمي الملكي الانكليزي قال فيه :

« اذا ملكت دولة متمدنة أطالي النيل أنشأت بلاشك المسارب في بحيرة فيكتوريا نيازا لتنظيم خروج المياه من ذلك البحر كما تنظم مانشستر تيرلر . وهذا العمل في نفسه سهل فاذا تم صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد لدولة المالكة هناك . واذا دفع سوء الحظ مصر التبعة الى ان تكون في



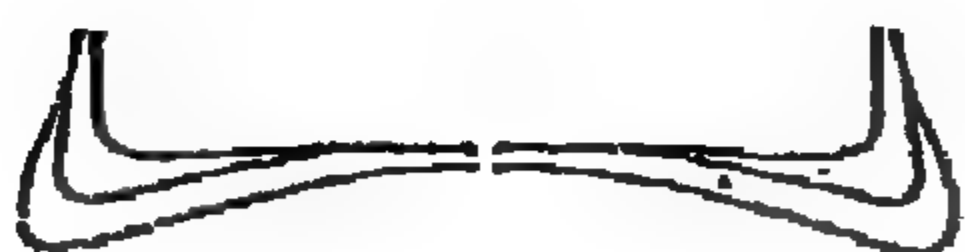
حرب مع الدولة النازلة على شاطئ بحيرة فيكتوريا فانها تكون عرضة اما للشرق واما للغرب كما يخطر لتلك العدو»

وقال القومندان مونتيل في تقريره لوزارة خارجية فرنسا عن حملة فاشوده « ان الانكليز وضعوا نصب عيونهم منذ الساعة الأولى ان السودان الكبير الغني يجب ان يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانكليترا»

وجاء في تقرير السير جيرالد بورتال - مندوب انكليترا في الاوغندا - سنة ١٨٩٤ : « اذا نحن نظرنا الى الاوغندا من الوجهة السياسية وجدنا انها أقوى حكومة في أفريقيا الشرقية . وفي قبضة الاوغندا منابع النيل ، فوقتنا في الاوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لان من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيتته ويكون باستطاعته ان يقضي على مصر»

وقال رياض باشا في مذكرته بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٨٨ الى السير افلن بارنغ « من الواضح الجلي ان النيل حياة مصر ، والنيل هو السودان . ولا يشك أحد بأن الروابط التي تربط مصر بالسودان هي روابط وثيقة لا انفصام لها كما ترتبط الروح بالجسم»

فيكفي المصري أن يراجع هذه الاقوال وامثالها ليعرف منزلة السودان وقيمته ، وليستسهل كما استسهل آباؤه وأجداده كل ضحية غالية في سبيله





## من محمد علي الى عباس الثاني

١٨١٢ - ١٩٠٣

لما استتب الامر لمحمد علي في مصر كان أول ما وجه اليه نظره فتح السودان . وقال مؤرخو ملكه المجيد بل عهده السعيد ان من الاسباب التي حملته على الاسراع في ذلك يقينه بان لا حياة لمصر بغير السودان وأهمها الاسباب الآتية :

الاول — الوصول الى منابع النيل حتى تكون في قبضة المصريين  
والثاني — حفر معادن الذهب ليقرن ثروة مصر الزراعية بثروة معادن السودان

والثالث — تجنيد السودانين لانهم أهل بأس وشدة وقد اشتهروا بالحروب وهو في ملكه الجديد بحاجة الى الجيوش  
والرابع — استئصال شأفة المماليك الذين لجأوا الى دققة وسنار مخافة ان يؤلفوا جيشاً سودانياً يغزون به مصر ، ففعل ما فعل نابليون قبله بإرساله ديسكس للقضاء على بقية المماليك في السودان بعد ان قهرهم في مصر

والخامس — التخلص من جيشه المتطوع من الارناؤوط والجرکس والمغاربة والترك باقطاعهم الاقطاع في السودان الواسع ، لان هذا الجيش المتطوع كان كجيش الانكشارية في الاستانة مصدر تعب وخطر ، فما كانوا يخضعون للنظام الذي نظم به جيشه المصري على أسلوب الجيش الفرنسي  
والسادس — تمهيد طريق التجارة بين مصر والسودان ، لان التجار المصريين كانوا يلقون مشقات عظيمة في معاملة بلاد السودان بل كانوا عرضة للاخطار الشديدة

والسابع — اتمام تأليف المملكة المصرية بضم سوريا وبلاد العرب اليها بعد ضم السودان منبع النيل



فبدأ عمله بأرسال وفد في سنة ١٨١٢ الى ملك سنار يتودد اليه ويطلب منه طرد المماليك الذين لجأوا الى بلاده . وزود ذلك الوفد بالهدايا والتحف النفيسة وأرسل مع الوفد أناساً من رجال الحرب والعلم فكتبوا له التقارير الضافية ووضعوا الخطة لفتح السودان . وفي سنة ١٨١٦ أرسل وفداً آخر برئاسة كايو الفرنساوي للوقوف على معادن الذهب في جبل زباره ومعه الفنيون لوضع خريطة البلاد فلما أتم ذلك كله وجه ابنه الامير اسماعيل على رأس جيش ضخم لفتح سنار وزوده بالهدايا وأوصاه بان يدخل في طاعته البلاد بلا حرب وأرسل معه وفداً من العلماء ليرشدوا الناس ويحببوا اليهم هذه الطاعة فنجح نجاحاً كبيراً فان بلاد النوبة سلمت بلا قتال ولم يقع فيها ما يستحق الذكر من سنة ١٨٢٠ الى ١٨٨٥ سوى ثورة حسن وردي الكاشف فانه بعد تقديم الطاعة للامير الذي ولاه على بلاد السكوت بين حلها ودقله قتل بعض رجال الحامية المصرية وامتنع بقلعة هناك مع عبيده فأرسل محمد علي قوة من مصر حصرته في القلعة ونسفتها بالبارود

وكان ملوك تلك البلاد وزعمائها يتقدمون الى الأمير اسماعيل طائعين الى ان وصل الى كورتى فوجد امامه ثلاثة من ملوك الشايقية يريدون قتاله فزق شملهم وواصل سيره وهو يتقبل طاعة الملوك ويقرهم على بلادهم ويعزز جيشه بقوة من رجالهم وكانت تلك القوة السودانية أول نواة الجيش السوداني الذي ظل شطراً من الجيش المصري الى اليوم . وفي ٢٨ مايو ١٨٢١ دخل الامير اسماعيل الخرطوم وكان قد أرسل الى الملك بادي ملك سنار يدعوه الى الطاعة فأجابه جواباً جافاً لان المماليك الذين فروا من مصر سلموا جيش ذلك الملك ستة مدافع أخذوها معهم فزحف الامير اسماعيل قاصداً سنار وقبل أن يصل قدم له ملكها الطاعة فدخل العاصمة في ١٢ أكتوبر ١٨٢١ وأعلن العفو العام وبذلك تم فتح البلاد وأحصى عدد السكان والعبيد والدور والمواشي ليقف على موارد السودان من كل وجه . ولما وصل الخبر الى محمد علي أرسل ابنه



ابراهيم لمساعدة أخيه اسماعيل على تنظيم البلاد وأمره بمواصله الزحف حتى منابع النيل لانت الوصول اليها وامتلاكها هو الغرض الاول والاسمى من امتلاك السودان فاتفق الاميران على اعادة تنظيم الجيش وقسمه قسمين قسماً يواصل الزحف على النيل الازرق لاكتشاف منبعه واكتشاف معادن الذهب في بلاد شنقول وقسماً يواصل الزحف على النيل الابيض فسار الامير اسماعيل قاصداً بلاد فازوغلي وسار الامير ابراهيم قاصداً بلاد الدنكا وظل ديوان افندي محافظاً لسنار . ولما وصل ابراهيم الى جبل القرين أصيب بالدوزنتاريا فعاد الى مصر وتولى القيادة سلاح داره طوسون حتى وصل الى آخر بلاد الدنكا وأتم الامير اسماعيل فتح بلاد فازوغلي وبحث كايوعن معادن الذهب في شنقول فتبين له انها قليلة التبر . وفي أثناء غياب الامير اسماعيل عن سنار اتفق حاكمها ديوان افندي وكاتبه المعلم حنا علي ضرب الضرائب على الاهالي فهاجوا ولما بلغ الامير اسماعيل الخبر عاد مسرعاً وأبطل الضرائب وعفا عن الثوار

وكان محمد علي قد أعد في الوقت ذاته جيشاً لفتح كردوفان بقيادة صهره محمد بك الدفتردار وكانت كردوفان تابعة لسلطنة دارفور فقاتله حاكمها قتالاً شديداً فكسره ودخل الابيض عاصمتها وتقدم الى دارفور لفتحها وقبل ان يصل الى دارفور بلغ الامير اسماعيل وهو في سنار ان الملك نمرأ ملك السعداب في شندي يتحفز للثورة فجاء شندي في ديسمبر سنة ١٨٢٣ وأحضر الملك نمرأ وتهدهه وضرب عليه جزية فأظهر الرجل الطاعة ولما جن الليل جمع عبيده ووضعوا المشيم حول المنزل الذي ينام فيه الامير اسماعيل ورجالاه واضرموا فيها النار فماتوا جميعاً وفر الغادر فأخذ القواد يؤدبون الذين اشتركوا بهذه الجريمة وأسرع الدفتردار من كردوفان للانتقام من الملك نمر فمر من وجهه فأدب شركاءه أشد تأديب ولجأ الملك نمر الى بلاد الحبشة حيث مكث الى عهد سعيد باشا الذي عفا عنه



وعاد الدفتردار الى مصر فعين محمد علي الميرالاي عثمان بك أول حاكم على السودان في سنة ١٨٢٥ وخلفه محو بك سنة ١٨٢٦ ثم خورشيد باشا الذي أمر ببناء الخرطوم والمدن الاخرى بالطوب ووسع الفتح في جهات الحبشة وجعل القلايات مركزاً كبيراً للتجارة وبني المساجد والمدارس الابتدائية وعلم الناس لبس القماش وكانوا يلبسون الجلود . وفي سنة ١٨٣٠ فتح بلاد الشوك وفي سنة ١٨٣٥ نظم المحاكم . وقرر ان تقدم كل قبيلة عدداً من العبيد للخدمة في الجندية

وفي سنة ١٨٣٩ خلفه في حكم السودان احمد باشا أبو ودان . وزار محمد علي تلك البلاد فسافر من القاهرة في ١٥ اكتوبر من تلك السنة فوصل الى الخرطوم في ٢٣ نوفمبر وأقام فيها ٢٢ يوماً ثم ذهب الى فازو غلي وكان قد شيد قصراً في فامكه فاقام فيه وهو ينظر في أمور تلك البلاد وينظمها وأعلن ابطال النخاسة ثم عاد الى مصر فوصل الى القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٨٤٠ ودخلت كسله في حكم السودان الذي قسم الى سبع مديريات وخلف احمد باشا أبو ودان احمد باشا المناكلي سنة ١٨٤٤ ثم خالد باشا من سنة ١٨٤٦ الى ١٨٥٠ وكان ابراهيم باشا قائماً بإدارة الملك مقام أبيه محمد علي فمات في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وفي ٢ اغسطس سنة ١٨٤٩ مات محمد علي فاقبعت عليه المناطات في جميع أنحاء السودان . وفي سنة ١٨٥٠ على عهد عباس باشا الاول عين عبد اللطيف باشا حاكماً فأسس رفاعة بك ويومي بك المدرسة الكبرى في الخرطوم ثم عين رستم بك حاكماً على السودان وطلب قنصل انكلترا من عباس باشا الذي خلف جده ارسال بمئة ليرة لدرس احوال السودان فارسلت البعثة برئاسة المستر مري وكان هذا الرجل ذا تفوذ كبير على عباس الاول وهذه البعثة هي أول بعثة انكليزية للسودان . وفي سنة ١٨٥٤ توفي عباس باشا وتولى سعيد باشا فعين حاكماً على السودان علي چركس باشا وزار السودان حلیم باشا ابن محمد علي فاقام مدة طويلة ثم زاره سعيد باشا ذاته فوصل الى الخرطوم في ١٦



يناير سنة ١٨٥٧ فنظم البلاد ورتب البوستان بين مصر والسودان وانزل الضرائب وحرّم على الجنود تحصيلها وألف في الخرطوم مجلساً شورياً من أعيان البلاد يجتمع مرة في السنة للنظر في شؤون البلاد وإصلاحها وأعلن إبطال الرق وكلف مونجل المهندس الفرنسي برسم خط السكة الحديدية بين حلغا والخرطوم. وعلى عهده عاد الملك نمر وجماعته من بلاد الحبشة وطلبوا الأمان فأمّنهم سعيد باشا وأعاد إليهم أملاكهم. وفي ١٧ يناير سنة ١٨٦٣ توفي سعيد باشا وخلفه إسماعيل باشا فاهتم بالسودان اهتماماً كبيراً. وعلى عهده تمت الفتوحات الكبيرة، ومد رواق مصر وسلطانها إلى ما وراء خط الاستواء ودخلت زنجبار وأوغندا تحت حماية مصر وبدأ بعد الخط الحديدي من حلغا وسواكن وأمتلك سواحل البحر الأحمر واكتشف معادن البترول والرصاص والحديد وفتح دارفور وضرب المثل بشمول الأمن والراحة لبلاد السودان ومن ولاية السودان الذين يذكرون بحسن الإدارة موسى باشا حمدي، فانه قدم تلك البلاد على عهد سعيد باشا وإسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٦٥) وقمع الثورات في كردوفان، وألف مجلساً من الأعيان والوجوه، ووضع نظاماً لجمع الضرائب وجعلها ثلاثة أنجم في السنة، وعين من الأهالي نظار أقسام ومعاونين، وألبسهم الملابس التركية، وطرد الاحباش من القلايات. وفي أيامه وصل إلى الخرطوم صموئيل باكر وزوجته لاكتشاف منابع النيل الأبيض ولقاء غرانت وسبيك اللذين أرسلتهما الجمعية الجغرافية الانكليزية للغرض ذاته سنة ١٨٥٨ بطريق زنجبار. وكانت إحدى الحملات العلمية التي أرسلها محمد علي سنة ١٨٤١ وقد وصلت إلى غاندو كرو

ولما تولى إسماعيل باشا في ١٨ يناير ١٨٦٣ جاء موسى باشا إلى مصر فأطلع إسماعيل باشا على حالة البلاد فأنعم عليه برتبة الفريق وأبقاه في منصبه إلى أن توفي هناك في ٦ مارس ١٨٦٥

وخلفه جعفر باشا صادق. وفي ولايته عصى الجهادية في كسلا وعددهم أربعة



آلاف جندي من السودانيين وألف من الباشبوزق الترك والشايقية لانهم لم يتناولوا رواتبهم ، فتوسط بالأمر السيد محمد المرغني مؤسس الطريقة المرغنية فأعطاهم رواتبهم وأعادهم الى الطاعة وساروا للغزو الذي رفضوا القيام به عند صدور الأمر لهم بذلك ، وحاكم جعفر باشا العصاة وأدبهم تأديباً شديداً جداً وتلاه جعفر باشا مظهر ( ١٨٦٦-١٨٧١ ) . وعلى عهده ضمت سواكن ومصوع الى السودان ( ١٨٦٦ ) وأوفده اسماعيل باشا الى سواحل البحر الأحمر . وفي سنة ٦٩ أرسل البلالي الى بحر الغزال لاحتلاله ووصل السير صموئيل باكر من مصر لتولي ادارة خط الاستواء ولمنع تجارة الرقيق

وبعد عزل جعفر باشا مظهر سنة ١٨٧١ ولي ممتاز باشا ( ١٨٧١-١٨٧٣ ) فدخل الى السودان زراعة القطن المصري ، ولكنه أكثر من طلب الرشوة فشكاه السودانيون الى اسماعيل باشا ، فأمر بالقبض عليه والتحقيق معه وعزله وبعد عزله ولي اسماعيل باشا أيوب ( ١٨٧٣-١٨٧٧ ) فكانت فاتحة أعماله ازالة السدود من النيل الأبيض حتى انطلقت فيه المراكب . وقسم البلاد الى مديريات وجعل كل مدير مسئولاً عن مديريته . وعلى عهده عاد باكر من خط الاستواء وخلفه غوردون بطلب ولي عهد انكلترا . وفي عهد ولايته ختمت دارفور وضمت الى السودان على يد الزبير باشا ، وأرسل اسماعيل باشا هيأتين علميتين لدرس حالة دارفور ، وأرسل يرسم طريق السكة الحديدية من مصوع الى كسلة واحتل سنهت هذا الغرض ، وابتاع أفليم آيلت من صاحبه لوقوعه وسط الاملاك المصرية بين حماسيم ومصوع ، فاغضب ملك الحبشة يوحنا الذي رفع الأمر الى الدول ولا سيما انكلترا ، فلم يهتم له اسماعيل باشا . ووجه نظره الى هرر ، وهي سلطنة اسلامية منذ الفتح الاسلامي مات سلطانها احمد فاستبد بالاهالي خلفه محمد ، فطلبوا من اسماعيل باشا والياً عليهم فقبل ان يجيب طلبهم وابتاع بربر وزيلع ميناءى هرر من الباب العالي مقابل ١٣٣٦٥ جنيهاً في السنة ( يوليو ١٨٧٥ ) . وفي



شهر سبتمبر ١٨٧٥ أرسل رؤوف باشا بحملة الى هرر فقبض على الأمير محمد وقتله ، وظلت هرر مصرية الى أن أخلوها مع أقاليم السودان وكانت حماسيم سبب الحرب مع الحبشة وانكسار المصريين في ١١ نوفمبر ١٨٧٥ وفي ٨ مارس ١٨٧٦

وخلف غوردون باشا اسماعيل باشا أيوب (٧٧-٧٩) فلأ السودان بالموظفين الأجانب ، وبدأت الثورات كثورة السلطان هارون في دارفور ، وثورة سليمان ابن الزير ، وثورة راجح مولى الزير ، وثورة الصبأحي في دارفور

وفي سنة ٧٧ بدأ اسماعيل باشا بمد الخط الحديدي من حلفا الى الخرطوم ولكنه لم يمد منه سوى ٥٠ ميلاً

ولما خلف توفيق باشا اسماعيل باشا على عرش مصر (٢٥ يونيو ١٨٧٩) كان غوردون حاكماً على السودان فاستعفى (٧ سبتمبر ١٨٧٩) فعين رؤوف باشا خلفاً له . وفي سنة ١٨٨٠ قامت الثورة في الصومال فاجدها حاكم هرر وتلتها الثورة العراقية بمصر ثم ثورة محمد أحمد

وخلف عبد القادر باشا حلي رؤوف باشا (٨٢-٨٣) ، ثم علاء الدين باشا ، ثم غوردون الذي كانت مهمته اخلاء تلك البلاد فقط

فأنت ترى مما تقدم ان المصريين تقدموا الانكليز في كل شيء في الاقطار السودانية . فتقدموهم بمد السكك الحديدية ، وفتح السدود ، وانشاء المدارس ، وزرع القطن ، وابطال الرقيق وتمدين الاهالي ، وانشاء طرق المواصلات ، حتى ان اسماعيل باشا كان يشتغل بتمهيد الطريق من وادي جوبا القائم الخلاف عليها الآن بين الانكليز والطلليان ، الى خط الاستواء

وبعد ان استعيد السودان وجعل شركة بين مصر وانكلترا في سنة ٩٨ زار عباس باشا الثاني الخرطوم في ٣ ديسمبر ١٩٠١ فلقى خطابه الذي تضمن الشكر للذين اتموا السكة الحديدية ومحو سلطة التعايشي واعادوا الراحة



والعدل وقال « ان العديين الانكليزي والمصري اللذين يتخفان معاً هما اشارة الى الحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الاهالي » وما شا كل ذلك فكان الفرق بين زيارة سلفائه وزيارته عظيماً جداً كالفرق بين الحاليتين . وزار اللورد كرومر معتمد انكلترا - الذي اكره حكومة مصر على ترك السودان - تلك البلاد ثلاث مرات الأولى سنة ١٨٩٩ والثانية ١٩٠٠ والثالثة ١٩٠٣ فالتقى الخطب ووعد بالاصلاحات الخ لان الامر في السودان صار امره . وفي تلك الخطب وضع البرامج الاعمال القائمة هناك كاعمال الخزانات وسواها . وكانت خطبه تحقيق نبوءة غلادستون سنة ١٨٧٧ بقوله « اذا نزلنا في مصر ذهبنا الى السودان واذا ذهبنا الى السودان مددنا ايدينا من خط الاستواء الى جنوب افريقيا واتممنا تأليف امبراطوريتنا الافريقية »





## السودان مصري فقط

قبل أن تكرر حكومة مصر على اخلاء السودان بأمر الحكومة الانكليزية عرض على عبد القادر باشا حامي وهو وزير الحرية سنة ١٨٨٥ أن يعود الى السودان فيسكن ثأرته . فاشترط لذلك شرطين الأول أن يعطى ١٥ ألف جندي والثاني أن تتحول الحكومة الانكليزية عن طلب الجلاء . فارتضوا بالشرط الأول ولم يرتضوا بالشرط الثاني لأن الغرض لم يكن إعادة السودان الى أمه مصر ، بل أخراج من كانوا في السودان وهم نحو ٤٠ ألفاً من المصريين وسواهم ، فأبت نفسه قبول هذه المهمة . وعبد القادر باشا تولى حكم السودان من سنة ١٨٨٢ الى ١٨٨٣ وتمكن من كبح جماح العصاة واتحاد القننة في سنار رغم ضعف قوته . وكان كلما طلب نجدة أجابوه أن الانكليز حلوا جيش عرابي وليس لمصر جيش ثان . ولكن هذا القول لم يثبط همته حتى رأى أن خلفه وصل الى الخرطوم بينما هو مشغول بإعادة تنظيم سنار . ولعبد القادر باشا كلمة تقضح سر عزله وردت في كتاب السودان لمؤلفه . نعم بك شقير قال « سألت عبد القادر باشا : لماذا استدعيت من السودان وأنت ناجح في تدوين الثوار وإعادة السلام الى ربوعه فأجاب ؟ » انهم اهتموني بالطمع بالاستقلال » وهذه الكلمة لا ندرك مغزاها الا اذا عدنا الى الروح التي كانت سائدة يومئذ وتلك الروح هي روح الخوف من بقاء الانكليز في مصر حتى أخذ بعضهم يحجر باستخدام السودان ومافيه من قوة لطرد الانكليز من وادي النيل . وكان جمال الدين الافغاني يتظاهر بذلك وينادي به ويدعو الرسل ليذهبوا الى تنشيط المهدي محمد احمد وتنظيم قوته لهذا الغرض . وشعر عبد القادر ذاته بمهالة فريق من الموظفين للمهدي والثوار عملاً بهذه الروح فعزلهم . ولما سأل اللورد سالسبوري منشيء الاهرام عن ثورة السودان قال له « انها ثورة أي فتنة محلية جعلتموها انتم الانكليز بخطتكم وسياستكم



ثورة عامة فارتكوا السلطة للخديوى يستعد السودان حالاً وتخضع له جميع القبائل « ولم يكن شيء من ذلك يغيب عن الانكليز كما انهم يعرفون أكثر من سواهم أن والي مصر محمد سعيد باشا زار السودان في سنة ١٨٥٨ وجهر في الخرطوم بأنه ينوي سحب جيوشه ورجال حكومته من تلك البلاد فجاء مشايخ القبائل وأعيان السودانيين من كل حذب وصوب يتوسلون اليه بالافعال وأعادوه عن عزمه الذي لم يفصح لنا التاريخ عن سببه حتى الآن . اليس في ذلك دليل على ميل السودانيين وتمسكهم بولاية مصر عليهم ؟ ان سعيداً ذاته عين وهو في الخرطوم بعد ذلك الطلب الذي طلبه المشايخ والاعيان والوجوه كاتبه الأرمي اراكيل افندي والياً على تلك البلاد فهب أولئك الاعيان ذاتهم للشكوى والفتنة « لأن والي عين نصرانياً حاكماً لبلادهم » فلم يفعل اراكيل ما فعله غوردون وسواه . بل قصد الجماهير الحاشدة للثورة عليه ووقف في جمعهم وقال لهم « اذا كنتم قد تقمتم على حكومة والي لأنه عيني حاكماً عليكم فهذا دمي اريقوه وظلوا على الولاء لحكومة مصر » فانطلقت جذوة غضبهم وتحولوا من الفتنة الى الطاعة وتقدموا لخدمة الحكومة في ضبط الأمن والراحة في انحاء السودان كله

وهذا المهدي الذي مثله غولاً قامت الثورة في جميع انحاء البلاد لقيامه اذا أخذنا تاريخه عرفنا أنه كان كهؤلاء الذين يدعون المهدية في هذا العهد فمذ دخول كتشنر السودان الى اليوم قام ١٥ مهدياً في تلك البلاد والتف حول كل واحد منهم جماعة من الناس لسداجتهم ولكن بعض الجنود تمكنوا من أخذهم من نواصبيهم وحادثه أبي السعود الضابط الذي أرسله رؤوف باشا حاكم السودان الى محمد احمد يوم قيامه ودعوته مشهورة فان أبا السعود وصل الى الرجل وهو في غار مع أصحابه فاحتقر أمره وتركه ولوانه أراد تكبيله أو أوالتنكيل به لما عز عليه الأمر ولا صعب . ولكن الفتنة التي بدأت على ما رأيناها وأنكرها علماء السودان ذاتهم تحولت بعد ذلك وشملتهم جميعاً



لأسباب التي ذكرناها ويثبت ماتقدم منشور ونجت باشا الى السودانين يوم تعيينه حاكماً على السودان وسرداراً للجيش المصري وونجت باشا أكبر خبير بأميال السودانين وعواطفهم وتجربته بهذه الأميال والعواطف لم يقل لهم انه معين لادارة بلادهم من حكومة جلالة الملك والخديوي ولكنه استهل منشوره بالمباراة الآتية :

« فان سمو الأمير خديوي مصر عباس باشا حامي الثاني حرسه الله قد اختارني لأن أكون سرداراً لجيشه وحاكماً عاماً للاقطار السودانية بعد اتفائه مع دولة بريطانيا العظمى على ذلك » الخ  
وختم منشوره بقوله « والله المسئول أن يكون لي عوناً على تنفيذ ارادة سمو الخديوي المعظم »

فقد جعل الاتفاق مع انكلترا غامضاً في التعبير عن تعيينه ليفهم السودانيون أن الخديوي قد عينه منفرداً بهذا التعيين كعادتهم في العبارات السياسية فأى قول فوق هذا القول يدحض مزاعم القائلين بنفور السودان من حكم مصر وعد السودانيين أمة منفصلة عن الأمة المصرية . ولولا وثوق الجنرال ونجت من ميول السودانيين وعواطفهم لافتتح منشوره باسم جلالة الملكة ولأورد اسم حكومة مصر أو خديويها على الأسلوب الذي اورد فيه اسم « دولة بريطانيا العظمى »

واذا نحن عدنا الى كتاب الجنرال ونجت ذاته والى غيره من المؤلفين عرفنا ان الذين يعتد بهم في السودان ويعدون الأمة السودانية هم العرب الذين وفدوا على السودان من مصر ، فهم الأسياد وهم اصحاب النفوذ وهم السودان »

فاذا اخذنا بقولهم هم ويقول علماءهم فليقل لنا أولئك الكتاب الذين يزعمون أن مصر أمة والسودانيين أمة كيف التوفيق بين أقوال المؤرخين الخبراء من الانكيز ذاتهم وبين ادعائهم هم . ألا يحق لنا أن نقول انه ادعاء.



لا يبرره سوى السياسة او هو ادعاء لتبرير السياسة فقط

\*\*\*

لم يكن خروج الجيوش المصرية من السودان في سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ تخلية عن السودان حتى يصبح «مملكة لا مالكة له»، فيستبيح دخوله وامتلاكه كل من استطاع الى ذلك سبيلا . بل عدا اخلاء السودان عملاً عسكرياً فقط قضت به الضرورة العسكرية والشاهد الأ كبر على ذلك الأمر العالي الخديوي الصادر في ١٥ يناير ١٨٨٤ فان هذا الأمر نص صريحاً على إلحاق اقليم السودان المصري بوزارة الحرية المصرية وظل هذا الأمر نافذاً وظلت وزارة الحرية تتولى شؤون السودان الى أن انتهت الثورة واستعيدت البلاد والشاهد الثاني كتاب بطرس باشا عالي وزير الخارجية المصرية الى اللورد كرومر في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ ردّاً على مذكرة منه قال فيه ما نصه « ان حكومة سمو الخديوي كما تعرف سيادتكم لم تهمل في وقت من الأوقات أمر العودة الى احتلال اقاليمها في بلاد السودان تلك الاقاليم التي هي منبع حياة مصر وهي اذا كانت قد انسحبت منها مؤقتاً فانما كان ذلك عقيب ظروف بقوة القاهرة لاستعادة الخرطوم لا توصل الى الغرض المراد منها اذا لم يعد وادي النيل كله - الذي ضحت مصر في سبيله الضحايا العظيمة - الى يدها وقبضتها ولعلمي أن مسألة فاشودة هي الآن موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا فالحكومة المصرية قد كلفتني ان اسأل سيادتكم ان تولينا وساطتكم الطيبة لدي اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل شكاً وحتى نعاد الى مصر جميع الاقاليم التي كانت لها الى يوم فتنة محمد احمد »

واذا كان كتاب بطرس باشا عالي قد اتخذ يومئذ حجة على فرنسا في فاشودة فانه يعد ايضاً حجة قائمة على الانكليز الى الأبد فالانكليز اعتمدوا في مكالمة الفرنسيين في مسألة حدود السودان المصري على هذا الكتاب وعلى الخريطة التي وضعها غوردون سنة ١٨٧٩ وفي كتاب بطرس باشا ذكر



« الاقاليم التي كانت تحكمها مصر حتى ثورة المهدي » ومعلوم أن أمين باشا كان يحكم اقليم خط الاستواء حتى ١٠ يناير ١٨٨٩ وفي خريطة غوردون أن من اقليم لادو المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من النيل في سورمست وهي المنطقة التي تصل بحيرة فيكتوريا نيازا ببخيرة ألبرت نيازا وعلى هذه المنطقة يحقق الآن العلم الانكليزي وحده ولم يكن في سنة ١٨٨٤ شريك للعلم المصري في تلك الارضاء . وتدل خريطة غوردون أيضاً على أن هرر وزيلع وبربره أراض مصرية . وقال غوردون ان حاميتها كانت ٣٤٠٠ جندي وثققات بربره ١٧٢٢٩ جندياً وثققات زيلع ٥٠٦١ جندياً وثققات هرر ٤٣٢٢٩ جندياً وان مصوع كانت تابعة لسواكن . وقد عرف القاريء من كلامنا السابق ان انكلترا عاملت السودان معاملة « ملك لا مالك له » فظلت تأخذ منه وتعطي حتى سنة ١٨٩٥ أي حتى اتفقت مع المانيا وايطاليا وشعرت بثبوت قدمها في مصر فعادت الى التمسك بحقوق مصر ولم يحسب لمصر في ذلك كله حساب حتى ان اتفاقها مع وزير خارجية مصر في ١٩ يناير ١٨٩٩ لم تقره الامة المصرية وهيأتها النيابية وهو ذلك الاتفاق الذي يجعل انكلترا شريكة مصر في السودان وأجمع رجال القانون على أن هذا الاتفاق مخالف للشرائع والقوانين





## سلخ السودان

### وطريق المواصلات الامبراطورية

مصر والسودان وقناة السويس وفلسطين والعراق وإيران لازمة لانكثرا لانها طريق الهند كما يقول اللورد كرزون فيصفق النواب لقوله ولبلاغة حجته (؟) واذا قالت مصر: السودان مني ولي وأنا له وهو حياتي ومنى وحدي كانت حياته. صاح الكتاب الانكليزي لها من بدعة وياللاحق من الجور؟؟!!

ظلت انكثرا قرناً تنقض من قوة مصر وتأبى عليها النخو الي أن غنمت فرصة ثورة عرابي علي الحكومة بحجه تحويل الحكم الي يد الشعب فاحتلت البلاد فاختل جبل الأمن في السودان فكانت اذا قال لها العالم: مصر. تجيبه السودان. الي أن جعلته شركة بينها وبين مصر يحلل هذه الشركة التي أمرت بها انكثرا أمراً ولم يراع فيه شرع ولا قانون « أن الدول لم تعترض عليها » كما قالت المانشستر غارديان. وتجاهلت ان تركيا احتجت وهي صاحبة الشأن. علي فصل مصر عن السودان

وتقول التيمس ان مصر أمة والسودان أمة أخرى. ويضاعف في ذلك كله ان السودان اذا أعطى لمصر فان الاوغندا وراء السودان ومنها تحول مياه النيل عن مصر كما يقول الكتاب الآخرون ويتجاهلون ان الاوغندا كانت تابعة لمصر قبل ان يأكلوها ثم يحاولون هضم السودان

\* \*

بدأت حياة مصر المستقلة سنة ١٨٤١ بالمعاهدات بين الدول وبالقرمانات المستندة الي تلك المعاهدات وهذه القرمانات تجعل في ادارة محمد علي وذريته. أي مصر الممثلة بأميرها وواليها. بلاد النوبة ودارفور وكردوفان وملحقاتها.



أي السودان كله فبسط امراء مصر حكمهم ووطدوا ادارة ملكهم حتى خط الاستواء . وفي سنة ١٨٧٠ لم تكتف مصر بذلك بل أرسلت حملة على رأسها صموئيل باكر الى منابع النيل . وأخضع الزبير بحر الغزال ونظم غوردون خط الاستواء وفي سنة ١٨٧٤ ابرم صاحب الاوغندا معاهدة مع مصر قبل فيها حماية مصر على بلاده وعين اسماعيل باشا لنان دي بللفون بك حاكما على السودان الشرقي وقسمت بلاد السودان الى ١٦ مديرية وكل مديرية الى دور وأخطاط ووضع شالو بك المهندس الأكبر لبلاد السودان خطط تلك البلاد الطبيعية والسياسية ومنها يؤخذ ان الاقسام السياسية كانت :

- ١ خط الاستواء
- ٢ بحر الغزال
- ٣ فاشر ده
- ٤ الفاشر
- ٥ دارا
- ٦ توبا
- ٧ سولكون
- ٨ كبكبية
- ٩ كردوفان
- ١٠ خرطوم
- ١١ سنار الفاو غلي
- ١٢ القضارف
- ١٣ القلابات
- ١٤ تاكا
- ١٥ بربر
- ١٦ دقلة



وكانت الخرطوم القاعدة لمساحة ١٥٠٠ كيلو متر طولاً وفأشوده قاعدة الحامية على مجرى النيل حتى البحيرات النابع منها . وفي سنة ١٨٦٥ كتب باكر<sup>(١)</sup> بك عن السودان يقول « يستطيع السائح الاوروبي أن يطوف هذه البلاد - التي تعادل مساحتها مساحة فرنسا والمانيا وانكلترا معاً - وهو في امن وراحة قد لا يلقاها المتنزه في هيدپارك - حديقة لندن الكبرى - اذا تأخر فيها مساء . أما الاهالي فلينبو العريكة مطواعون لحكومتهم ، فماذا غير هؤلاء في ٢٠ عاماً ؟ وكيف اتقدت ثورتهم والثورة العراقية بوقت واحد ؟ ذلك مر - يقول جميع المؤرخين - مفتاحه بيد الانكليز . وبما قاله شايه لونغ بك الذي انتدبه اسماعيل باشا لبسط حماية مصر على الاوغندا وابرام المعاهدة مع ملكها « متزه » في كتابه « مصر وأملأها الضائفة » : « ان ادارة غوردون وباكر هي التي أغضبت السودانيين وأثارت ثارتهم . ولا شك ولا ريب بان انكلترا تركت النار تتقد ليكون لها فيه مبرر لاجراج مصر والحلول محلها ، ولكنها لم تدبر الثورة المهدية » فالسودان هاج لالغاء الرقيق واحتكار سن القيل ولشدة الموظفين ولكن هياجه كان محلياً فقابلت انكلترا ذلك بملء الارتياح ولعبت بعقل عرابي حتى سحب الجيش من

(١) في سنة ١٨٥٨ أرسلت الجمعية الجغرافية الانكليزية الرحلتين سيك وغرانت لاكتشاف منابع النيل بطريق زنجبار . وفي سنة ٦٢ أرسلت صموئيل باكر الى مصر للعرض ذاته حتى اذا عرفت تلك المنابع قبضت عليها لتقبض بواسطتها على مصر وطلبت من الخديوي امداده بما يحتاج ، فقام من الخرطوم في ١٨ ديسمبر ١٨٦٢ فوصل الى فاندوكرو في ٢ فبراير ١٨٦٣ ، وفي ١٥ منه التقى بسيك وغرانت فاخبراه عن وصولهما الى بحيرة اطلقا عليها اسم « فكتوريا » ملكتهم . فسار صموئيل باكر جنوباً لاكتشاف البحيرة الاخرى ، فوصل الى البحيرة التي اطلق عليها اسم ولي العهد « ألبرت » وعاد الى بلاد الانكليز

وفي سنة ٦٩ طلبت حكومة انكلترا من اسماعيل باشا انتدابه لحكم خط الاستواء فانعم عليه برتبة الفريق وعقد له على جيش قوامه ١٥٠٠ جندي ورتب له عشرة آلاف جنيه في السنة فأطلق على غوندوكرو اسم الاسماعيليه وكانت الحكومة قد أعطت بلاد خط الاستواء التزاماً للسيد أحمد العقاد فأبطل التزامه وأسس نقطة عسكرية في شندي هلي ٥٠ ميلاً من ألبرت نيازا وعاد في سنة ٧٣ من تلك البلاد تاركاً ولايتها لروث باشا قومندان المساكر . ولكن ولي عهد انكلترا طلب تولية غوردون فول في سنة ٧٦ وخلفه برت ثم أمين باشا



السودان فلم تبق هناك قوة ما وقد أثبت الجنرال ونجت هذه الاسباب الثلاثة في كتابه « المهديّة والسودان » ولكن مصر ظلت قادرة على اخماد الفتنة بعد سنة ١٨٨٢ لولا أن الانكليز أرسلوا رجالهم ليتولوا الأمر فكتب هو بار باشا الى التيمس في ٣ فبراير ١٨٨٥ يقول : « والآن صارت ثورة السودان حرباً دينية يقوم بها المسلمون ضد المسيحيين الذين مدوا يدهم لامتلاك هذه البلاد » ولكن موظفي الاستعمار ظلوا على نفعتهم بأن الثورة ناجمة عن ظلم الموظفين المصريين . ولما أرسل عبد القادر باشا في سنة ٨٣ الى الخرطوم كسر الثوار لأول مرة وسكن جهات سنار ثم كسرهم مرة ثانية وبسم له الفوز في كل مكان على قلة عدد جنوده . ولكن ذلك لم يرق للانكليز فأشاروا بتعيين علاء الدين باشا حاكماً على السودان وجردوا حملة هيكس برياسة سليمان نيازي باشا الاسمية وتلقى سليمان نيازي باشا الأوامر بأن يتبع إشارة هيكس ، ولكنهم رأوا أن يعزلوه من منصبه لأنه عسكري ومن الممكن أن ينازع هيكس في ارادته وعينوا علاء الدين باشا الذي لم يكن عسكرياً حتى يخضع ويطيع فكانت النتيجة ضياع الحملة كلها ونهوض السودان كله للثورة حتى كتب غوردون في مذكراته « عند ما أفكر بما ضلني من حياة الرجال في السودان منذ سنة ١٨٨٠ لا يمكنني ان أمنع نفسي عن حب الانتقام من السير أو كلكولفين والسير أدوار مالت والسير تشارلس ديلاك لأنهم هم الذين دبروا ذلك كله » ، ويقول سلاتين باشا أنه تلقى الأوامر في سنة ١٨٨٣ ليجمع جنوده في الفاشر وليختار واحداً من سلالة الملوك القدماء هناك فيسلمه البلاد ويجلو عنها

لم تكتف السياسة الانكليزية بذلك بل قضت على مصر بأن تخلي السودان وزادت على ما تقدم بأن وجود الانكليز في مصر لازم خوفاً على القاهرة من عصابات الدراويش كأن الدراويش صاروا جيوشاً منظمة تقهر مصر التي مزقت قبل ذلك بخمسين سنة أقوى الجيوش المنظمة وأمتنها وأكثرها عدة



حدثت واقعة هيكس يوم وصول افلن بارنغ ( اللورد كرومر ) الى مصر فأبلغ الخديوي أن انكلترا لا تهتم بالسودان ولا تساعد مصر على البقاء فيه أو استعادة بعض أقاليمه وشرح اللورد مانر كلام افلن بارنغ للخديوي بقوله « ان الرجل التعب المنهوك القوى الفقير - كما كانت مصر يومئذ - لا يكون له بد من أن يتنازل عن بعض أملاكه مخافة أن يناله الافلاس » فأجاب الخديوي السير افلن بارنغ انه لا يستطيع ترك السودان واذا كانت مصر لا لا تلقي المساعدة لتعزز جيشها فهو يفضل أن يلجأ الى سلطان تركيا في هذه المساعدة فأجاب بارنغ « ولكن على شرط أن لا تدخل الجنود العثمانية مصر وأن تجعل سواكن مركزها » وفي اليوم التالي حمل الى الخديوي « المشورة والنصيحة بترك السودان » حتى يصبح بلا سيد فتبسط انكلترا سيادتها عليه. ولما رفضت الوزارة المصرية ترك السودان اكرهت على الاستعفاء ، وقال اللورد مانر « ان الحكومة البريطانية اتبعت رأي معتمدها وأمرته بأن يبلغ الحكومة المصرية التحكيم عليها بترك السودان حالا واذا أبي أحد الوزراء فليستعف . وبذلك كذبنا يومئذ النظرية القائلة بأن سياسة مصر والسودان لا تعنيننا »

وأغرب ما في الخبيج التي قدمها اللورد كرومر للخديوي توفيق ليجلي جنوده عن السودان أن حكومة مصر تنفق على السودان ٦٤٠ الف جنيه ولا تحصل من السودان سوى ٤٨٠ الف جنيه فلا يجوز ان تنفق مصر في السودان في كل عام ١٦٠ الف جنيه . وكانوا يستكبرون تجريد ١٦ الف جندي مصري وسوداني لتدوين السودان ولكنهم لما صار السودان لهم وجدوا هذا العدد قليلا فزادوه من كل سلاح وهيأة على حساب مصر وعلى ثقة الخزانة المصرية

\*\*\*

اما مديريات السودان كما نظمت بعد استعادته واقتطاع اطرافه فهي على الوجه الآتي :



- ١ — حلفا . وهي تتناول حلفا والمحس وسكوت
- ٢ — دتقلا . وهي تتناول ارقو ودتقلا الاودري والخندق والدبة وكورتى ومروي
- ٣ — بربر . وهي تتناول الرباطاب وبربر ومدينة بربر والدامر وشندى
- ٤ — الخرطوم . تتناول مدينة الخرطوم وحدها
- ٥ — مديرية الجزيرة . تتناول الكاملين والمسلمية ورفاعية وود رملي وعبود والكوة القطنية وقوز أبي جمعة
- ٦ — مديرية سنار . تتناول سنار وشيخة ووادمدي والرصيرص والدندر ودار الفونج وأبو نعامة
- ٧ — مديرية النيل الاعلى . تتناول كودوك وهي فاشودة التي غيروا اسمها
- ٨ — مديرية بحر الغزال . تتناول واو ومشعر الريك وديم الزير وشامبي وشكوشك وتونج واورمبيك
- ٩ — كسكه . تتناول كسله والقضارف والقلابات
- ١٠ — سواكن . تتناول سواكن وطوكر
- ١١ — كردوفان . تتناول الابيض وباره والدويم وخربى والتهود والشنوط والطيارة والمكن وتندك وجديد
- ١٢ — دارفور





## اخلاء السودان ان ليس تركها نهبا مشاعا

لو أن السياسيين قالوا للام الصغيرة أو الضعيفة انا نمتلك أرضكم بحكم القوة لا بحكم آخر لسكت الضعفاء الى ان يستعيدوا قوتهم فيعيدون بها ملكهم وحقهم . ولكن المدنية الحديثة في تطورها الجديد لم تتوصل الى حمل الحكومات على ان تعدل عن القوة الى الحق فتتخذ شعاراً في القول ودستوراً في العمل ، فتمسكت بالقديم أي بالقوة وأخذت تلبسها حلة الجديد أي حلة الحق والقانون بالقول فقط . وليس في مسائل العالم مسألة أظهر في ذلك وأجلى من مسألة السودان ومصر . فان انكلترا التي دخلت مصر باسم الدول ، وتقدمتها في الدخول منشورات سلطان تركيا باعتبار عرابي ثائراً ومساعي الخديوي توفيق ومساعدة فريق كبير من عظماء مصر ورضا الدول ، انما هي دخلتها لتوطيد عرش الخديوي أو بالاحرى ابقاء الخديوي توفيق على العرش . فكان اول عمل عملته ان اكرهت الخديوي على سحب جنوده من السودان . ولكن الخديوي صاحب مصر والسودان أي صاحب النيل من وراء منبعه الى ما بعد مصبه لم يسحب جنوده من تلك الارض ليركها نهبا مباحاً لمن شاء امتلاكها ، بل هو سحبها « لضرورة عسكرية ولا سباب حرية » فالسودان اذن ظل ملكاً لمصر في عرف الدول وفي عرف القانون الذي يقولون انه نظام تسير عليه جميع أعمالهم . وقبل ان يتم سحب الجنود المصرية من السودان نزلت الجنود الانكليزية في سواكن وسواحل الصومال ، والجنود الطليانية في مصوع . وقد قال اللورد دفرين في تقريره عام ١٨٨٣ بضرورة انسحاب الجنود المصرية من الاقاليم الشرقية والغربية والجنوبية ، ولكن ضميره لم يساعده يومئذ على القول بضرورة انسحابها من وادي النيل من منبعه الى مصبه فقال : « ان بعض الاشخاص يميلون الى نصيحة مصر بأن تنسحب من السودان كله ولكنه لا ينتظر منها ان تسلم بذلك فصر التي تعيش من النيل



يحق لها ان تمتلك مجرى النيل كله فيكفيها ان تنسحب من دارفور وكردوفان وان تظل الخرطوم وسنار في قبضتها »

احتلت انكلترا وادي حلفا وسوا كن وبربرة وزيلع والاوغندا وخط الاستواء حالما خرج منها المصريون وبذلك طوقت السودان من كل جانب . وهكذا جعل حد مصر في ١٥ يونيو سنة ١٨٨٥ بين الشلالين ولم يبق من الحكم المصري في السودان سوى مقاطعة خط الاستواء بيد امين باشا . فأراد الانكليز استئصال كل شيء فحملوا نوبار باشا على ان يكتب الى امين باشا كتاباً في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ يقول له فيه ان حكومة الخديوي لا تستطيع مساعدته بشيء فهي تترك له الحرية التامة ليتدبر واذا شاء الانسحاب فليقصد زنجبار . وأحدثت انكلترا ضجة في أوروبا بشأن امين باشا متظاهرة بالغيرة عليه مع ان أميناً كتب من ودلاي في ٦ يوليو سنة ١٨٨٦ يقول انه لا يريد شيئاً وان المديرية في منتهى الراحة والسكران . وكتب قنصل انكلترا في زنجبار ان المصريين بقيادة أمين باشا لا يرضون مغادرة مديريتهم وانهم هناك جميعاً مخلصون لحكومة الخديوي . وكانت قوة أمين باشا مؤلفة من أورطتين مصريتين فأذيع بينهما في ١٨٨٧ ان امين باشا سيتخلى عنهما فذهب اليه ١٩٠ جندياً من تينك الأورطتين وأبلغوه انهم لا بدعونه يغادر البلاد . فافهمهم أمين باشا الحقيقة وظل في منصبه يدير البلاد بامم خديوي مصر . ولما وصل ستانلي في ١٩ مايو سنة ١٨٨٨ الى تلك الجهة بحجة انقاذ امين باشا قال له شكري أغا من ضباط الأورطة الأولى « ان جندياً واحداً من جنود الخديوي لا يرضى الانسحاب من هذه البلاد »

وكتب جون روث تروب رفيق ستانلي في مذكراته « ان أميناً لا يود الانسحاب فلا يصح لنا الافتخار بحملتنا التي لم يكن الغرض منها خدمة الانسانية بل خدمة المطامع وحب الثروة » ولما عرض ستانلي على امين باشا أن يستلم منه المديرية بامم انكلترا أجابه « اني لا أسلم وماذا تقول عني



حكومة مصر اذا أنا فعلت ذلك » وأغرب ما في هذه القصة ان ستانلي الذي أرسلته انكلترا بدعوى انقاذ أمين باشا من خط الاستواء أرسل الى أمين باشا يطلب منه المساعدة لينقذه مما هو فيه حتى يتمكن من الوصول اليه فأرسل اليه أمين قوة انقذته . ولما قابله ستانلي وطلب منه العودة معه أجابه ان الحكومة المصرية لم تأمرني بالجلاء بل تركت لي حرية العمل . فاقترح عليه ستانلي بعد رفضه الجلاء ثلاثة اقتراحات (١) اما أن يكون حاكماً لخط الاستواء باسم بلجكا وباعتماد مالي قدره ٣٠٠ الف فرنك في السنة وراتب ٣٧ الف فرنك (٢) واما ان يكون حاكماً لاقليم الشرق الجنوبي باسم انكلترا وراتب يتناوله من انكلترا (٣) أو الجلاء والعودة الى مصر . فرفض أمين باشا ان ينتقل من ظل علم الى ظل علم آخر . وهكذا فشل ستانلي ورجع بخفي حنين الا انه تلقى في شهر يناير سنة ١٨٨٩ كتاباً بان «الضباط المصريين داخلهم الشك بأمين باشا وخافوا ان يجلو عن البلاد فاخذوا يرقبونه . وهؤلاء الضباط والموظفون الذين لم يتناولوا قرشاً واحداً منذ خمس سنين صانوا ملك بلادهم واحتملوا كل شيء في سبيل وطنهم » على ان الانكليز ظلوا يضغطون على أمين باشا حتى جلا عن البلاد بالتهديد في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ وبذلك الجلاء تقلص ظل مصر عن سائر جهات السودان وطوي العلم المصري الذي ظلل تلك الربع نصف قرن وأخذت انكلترا تنظم اعمالها فبسطت حمايتها على الأوغندا وعقدت مع المانيا اتفاقاً سنة ١٨٩٠ تعترف به المانيا بنفوذ انكلترا في أعالي النيل وعقدت مع حكومة الكونغو البلجيكية اتفاقاً آخر في سنة ١٨٩٤ يقضي بان ترضى حكومة الكونغو بمرور سكة حديد الكاب بأرضها وترضى حكومة انكلترا بمد نفوذ حكومة الكونغو على مجرى النيل غرباً حتى فاشوده . فلما أعلن أمر هذا الاتفاق قال الموسيو هانوتو وزير خارجية فرنسا : « انه اتفاق باطل لانه اتفاق على ملك لانملكه انكلترا وهو ملك السلطان المضمونة صيانتها بمعاهدات دولية والمتولي أمره خديوي مصر بمعاهدات تقضي



بولايته . ثم اتفقت فرنسا مع حكومة الكونغو على أن تحمل محلها في تلك المنطقة « الى أن يتمكن خديوي مصر من استعادتها فتعيدها اليه كما هي » وفي سنة ١٨٩٥ خطب السير أدوار غراي مطالباً بحق مصر بحجة ان الانكليز قوامون على مصالحها فرد المسيو هانوتو منكراً ذلك على انكلترا وكانت حملة مرشات سائرة الى السودان وتبعتها . الحملة المصرية بقيادة السردار كتشنر وهي مؤلفة من ٢٤ الف مصري وه آلاف انكليزي واتفقت مصر على هذه الحملة بحساب جار فتحته لها خزانة انكلترا لأن فرنسا وروسيا انكرتا على مصر أخذ المال من صندوق الدين حتى تكرها انكلترا على اعلان خطتها في مصر . ولما دخل كتشنر بربر طلبت انكلترا من فرنسا التخلي عن السودان المصري لأنه من املاك السلطان وان الانكليز الذين يساعدون الخديوي انما هم يساعدونه في استعادة املاك بلاده . وعلى هذه القاعدة تنازلت فرنسا عن اتفاقها مع حكومة الكونغو الى أن جاء اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين انكلترا ومصر أو بالأحرى بين انكلترا ونفسها فقال الناس جيماً انه اتفاق لا يتفق مع شرعة أو قانون . ولكن اللورد كرومر امتدح اللورد سالسبوري مبرمه لأنه « لم يعبأ بنص قانوني فأظهر شجاعة كبرى »

ذلك التاريخ نوره على علاقته وفيه الدليل الصحيح لمن اراد دليلاً صحيحاً على حلقة من حلقات القسر والشدة اللذين حلا بمصر منذ قرن كامل حتى وصلنا اليوم الى سماع الكتاب الانكليز وهم يقولون . أين اثم من السودان وأين السودان منكم . بل حتى رأينا النيل ويكادون يخرجونه من قبضة مصر ليكون غلا في عنق سكانها . ومصر لم تترك السودان من يدها باخلائه . ومصر استعادت السودان بدمها ومالها وهي لا تزال وحدها الحارسة الأمانة عليه المنفقة على أهله لتنظيمه وجيش مصر والميزانية المصرية أكبر شاهد لمن اراد الشهادة



## فتح السودان واتفاق ١٨٩٩

زحف الجيش المصري بقيادة السردار كتشنر باشا فالتقى بالسودانيين في عكاشه في أول مايو سنة ١٨٩٦ وفي ٧ يونيو استولى على فرقه وهي على بعد ٤٥٠ ميلاً من حلفا وفي ٢٥ اغسطس وصل الى كوشه وفي ٢٢ ستمبر وصل الى دنقلة<sup>(١)</sup> وتقدمت طلائفه الى المتنة وعاد الانكليز الى مصر ليرتاحوا واقامت للسردار كتشنر مأدبة خطب فيها اللورد كرومر فقال « ان استعادة مديرية دنقلة ليست سوى الخطوة الاولى وقد حل الوقت الذي يتحقق فيه العلم المصري على ابراج الخرطوم »

(١) كانت حملة دنقلة مؤلفة من ١٢٥٢ فارساً و ٩٥٣ طوبجياً و ١٨ مدفعاً و ٦١٨ هجاناً وثمانى اورط مصرية من المشاة وهي الاورط التي الفت بعد حل الجيش سنة ٨٣ ومن خمس اورط سودانية الفت أثناء ثورة المهدي والجملة ١٠٧١٥ مقاتلاً يتبعهم أركان الحرب وعددهم ١٦٠١ و ٩٤٢ عسكرياً غير منظم و ٦٠٠ من حملة النقل والجملة ١٦٦٨٠ منهم ٧٠٠ ضابط وقبل زحف الجيش أنشئت اورطة سودانية جديدة واورطتان مصريتان واخذ السردار أكثر من ألف رجل من قبائل العبايدة والسكبابيش والعلقات لحماية الصحراء الغربية والشرقية وامتدت انكثرا هذه الحملة بألاى عدده ٨٧٠ رجلاً من بعض المهندسين والطوبجية وأرسلت الايا من الهندو احتل اسوان وكان مع الحملة ٥٠٠٠ من الخيل والجمال وعشرة بلوكات من عساكر الفرقة القصار القامة وثلاثة بلوكات للحملة وجندت اورطة لمد الخطوط الحديدية وكان للنقل ١٢ وابوراً حرياً و ٧ وابورات مدرعة امتد المراكب والزوارق وبعد واقعة العطبرة في ٨ ابريل ١٨٩٨ وتمزيق جيش الأمير محمود أستعد السرداد للزحف على الخرطوم فزاد اورط السكة الحديد ففدما من ابي حمد الى العطبرة ومد الخط التلغرافي من بربر الى سواكن وارسلت انكثرا لنجدة آلايا آخر ليجد بالزحف نصار الجيش الذي زحف به على الخرطوم مؤلفاً من ٤ اورط من الفرسان الانكليز و ٩ من الفرسان المصريين و ٨ بلوكات من الهجانة وبطاريتي مدافع انكليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية وفرقة من المشاة الانكليز مؤلفة من آلاين أو ٨ اورط وفرقة مصرية أي ١٦ اورطة والجملة ٢٥ ألفاً يلحق بهم الفان من متطوعة العربان وزيد الاسطول النيلى ثلاث مدرعات نصار عددها عشرين أما جيش الخليفة فكان عدده نحو ٥٢ ألفاً منهم ٤٩٥ فارساً وعدد المسلحين بالبنادق ١٤٣٠٠ مقاتل وكانت المعركة الفاصلة في فجر الجمعة ٢ اكتوبر ١٨٩٨ في سهل كردي قتل من الدراويش عشرة آلاف وجرح أكثر من هذا العدد وقتل وجرح من الانكليز والمصريين ٤٩٠ وقتلى الانكليز ثلاثة ضباط و ٢٤ جندياً وقتلى المصريين ضابطان و ٢٧ عسكرياً وجرحى الانكليز ٨ ضباط و ١٢٥ جندياً وجرحى المصريين ١٥ ضابطاً و ٢٨٦ عسكرياً



وفي ٢٨ مايو سنة ١٨٩٧ استؤنف الزحف ودخلت الجنود أبو حمد في ٧ أغسطس وفي ٧ سبتمبر استولت السفن على بربر . ووصف الحملة يومئذ أحد المراسلين الانكليز المرافقين لها بقوله « وانا لنتساءل اليوم عن خطر المهديّة الذي كان يهدد مصر فأين هو وما هو ؟ » وفي ٢٥ أكتوبر وصلت السفن الى المتمة وقال المستر دوكنس وكيل المالية المصرية في تقريره « ان مديرية دنقلة كلفت الميزانية المصرية ٨ ملايين جنيه » ووصل الخبر بان الفرنسيين يحتلون فاشوده قامرع السردار بالزحف فوصلت طلائعه وسفنه الى شندي وفي ٢٦ مارس وفي ٨ ابريل ايدت قوة الامير محمود وقررت الحكومة الانكليزية أن تتنازل لحكومة مصر عن المال الذي اخذته منها في الحساب الجاري وقدره ٧٩٨٨٠٢ ج لان ثلث هذا المال اتفق على الخط الحديدي الذي مد مع الجيش وهو يعد بمثابة شطر أو قطعة من سكة حديد « الكاب - القاهرة » وفي الوقت ذاته تألفت في لندره شركة لمشتري خطوط السكة الحديدية السودانية ووصل سسل رودس الى القاهرة ليفاوض حكومة مصر في ذلك فاذاغت « الاهرام » خبر محادثته مع مصطفى باشا فهمي يومئذ قاهزت صحف العالم لهذا النبأ حتى أرسل السلطان عبد الحميد الى الخديوي عباس مذكرة يحذره فيها من التنازل عن هذا الخط الحربي لدولة أجنبية لان هذا التنازل يعد مصادرة لنصوص فرمانات الولاية . وفي أول سبتمبر تقدمت المراكب فضربت أم درمان وهدمت قبة مقام المهدي وعند فجر ٢ سبتمبر هجمت جموع الدراويش فخصدتهم المدافع والرشاشات حصداً ودخل كتشنر أم درمان

وفي ١٥ سبتمبر ١٨٩٨ استولى على معسكر الدراويش في رنتج واخبره أميرهم انه ذهب لامتيار الغلة في بلاد الشلوك فصدّه جماعة من البيض يمتنعون في قلعة فاشوده وكان اللورد سالسبوري قد أرسل الى اللورد كرومر في ٢ أغسطس تلغرافاً يقول له فيه « اذا وصل الجنرال كتشنر الى الخرطوم



فليرسل السفن في النيل الأزرق والنيل الأبيض فإذا عثر في أحدهما على  
الفرنساويين أو على الاحباش فليحذر أن يعمل أي عمل يعبد اعترافاً بنفوذها  
في مجرى النيل »

وفي ١٩ ستمبر وصل السردار كتشنر الى فاشوده حيث التقى بمارشان  
وفي تلك الساعة حان وقت حل المسألة بين فرنسا وانكلترا . وفي مساء ٢٠  
سبتمبر رفع العلم المصري هناك وترك لحراسته نصف أورطة وعاد كتشنر الى  
الخرطوم . ومما يذكر من أقوال وزراء الانكليز قول السير ادوار غراي « انا  
لا نستطيع التسليم للفرنساويين بأطالي النيل ، لان النيل هو مصر ومصر هي  
النيل » ووصل الامر بين فرنسا وانكلترا الى الحرب فاستشارت فرنسا روسيا  
فاجابتها حكومة القيصر بان تسوي المسألة حياً مع محافظتها على شرف علمها .  
وفي ٤ اكتوبر قررت حكومة فرنسا سحب جنودها من فاشوده وفي المساء  
ذاته اعدت في دار بلدية لندره حفلة فخمة اكراماً للورد كتشنر واعلن رئيس  
الوزارة خبر جلاء مارشان عن فاشوده التي « لا أهمية لها في نظر حكومة  
الجمهورية » وفي ٢١ مارس ١٨٩٩ وقع الموسيو كمبون سفير فرنسا والورد  
سالسبوري اتفاقاً خلاصته ان حدود تقوذا فرنسا هي الجبال الفاصلة بين نهر  
الكونغو ونهر النيل وانجبت الجنود الفرنسية عن بحر الغزال . ولكن هذا  
الاتفاق لم يمس بشيء حقوق مصر ولكنه مس تقوذا فرنسا في واداي ، ذلك  
النفوذ الذي بدأت وزارة فرسينه بهدمه في سنة ١٨٨٢ واتمت وزارة  
دلكاسه ذلك الهدم في سنة ١٨٩٩ واذا كان ديسكس من قواد ناپوليون قد  
حفر اسمه على جدار أنس الوجود في اسوان وهو يطارد المماليك فماذا ذلك  
الاسم عسكري انكليزي لا يعرف قيمة للتاريخ فان حاكم السودان غير  
اسم فاشوده بكذلك حتي لا يظل ذلك الاسم تذكاراً سيئاً بين الانكليز  
والفرنساويين .

على ان الانكليز لم ينتظروا توقيع فرنسا لاتفاق ٢١ مارس سنة ١٨٩٩



ليأمر وا مصر بأشراكهم بملك السودان بل وقع اللورد كرومر باسم انكلترا وبطرس باشا غالي باسم مصر في ١٩ يناير من تلك السنة اتفاقاً في ١٢ مادة جاء في مقدمته ما نصه :

« حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الحاجات المتنوعة

« وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الاداري والقانون الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعولة وتوسيع نطاقه في المستقبل

« وحيث انه تراءى من جملة وجوه اصولية الحاق وادي حلفا وسواكن ادارياً بالاقاليم المفتوحة المجاورة لها

« فلذلك قد صار الاتفاق والافرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتي :

« الاول — تطلق لفظة السودان ( وقد اهلوا بالاتفاق كلمة السودان المصري ) على جميع الاراضي التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ والاراضي التي كانت بادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة وفقدت منها مؤقتاً ثم فتحها الآن حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية بالاتحاد والاراضي التي قد تحتلها بالاتحاد من الآن فصاعداً

الثاني — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر والبر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري

« المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية

« المادة الرابعة — كافة القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية ايلوتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويلها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها ضراحة أو ضمنا تحويل أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

« وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

« المادة الخامسة — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا بما يصدر بأمرها منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

« المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوربية

« المادة السابعة — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل



الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانيء ساحل البحر الاخر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج. ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

« المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه »  
 « المادة التاسعة — يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينه سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام »  
 « المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية »

« المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه . وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن »

« المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والدخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها وتشغيلها » اهـ

## بعد الاتفاقين

بعد جلاء الفرنسيين عن فاشوده وقبل إبرام اتفاق ١٩ يناير بين مصر وانكلترا واتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين انكلترا وفرنسا تساءل الانكليز وقد خلاهم الجوفيات ولا منازع ولا خصيم لهم يتساءلون أي السياسة يتبعون ؟؟ أليضمون السودان الى أملاكهم ؟ انهم اذا ما فعلوا لا يجدون مقاوما بعد اغضاء أوروبا وخنول تركيا . وقالوا : اذا ما ضمت انكلترا السودان الى أملاكها بات السودان وكأنه الزورق المعلق به خيط كل ذي نسبة خية في مصر وضربة واحدة من مقص خفيف على ذلك الخيط النحيف تقطع الخيط وضربة معول في مجرى النيل تحول ماءه أو بعض ذلك الماء عن مصر . وقال اصحاب هذا الرأي منهم ان انكلترا اذا ضمت السودان الى أملاكها لا تعمل شيئاً جديداً ولكنها تحول الموقوت الى دائم . ألم ترفع علمها على الاوغندا وخط الاستواء واوثير وبجر الغزال والخرطوم ؟ ألم تنزل جنودها في سواكن وزيلع وبربره ؟؟

على ان قوما آخرين اعترضوا على الضم واخذت الحكومة توازن بين الفائدة والخسارة ولم يخطر ببالها ان تنظر الى المسألة من الوجهة القانونية ولا الى مواعيدها بالجلاء ولا الى ما مائل ذلك وما كاه بل نظرت الى المنفعة وكانت للورد كرومر في النهاية الكلمة العليا فأبرم اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بنصه وآرائه . واليك خلاصة ما قاله عن ذلك في تقريره لعام ١٨٩٩ وقد كان ذلك القول قاعدة سياستهم في ما بعد :

« السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الثلج في حر الشمس فهو سبب وهن المالية المصرية . وقد اتفقت فيه انكلترا مبالغ طائلة املت استعادتها عند تصفية الحساب في ٤ اغسطس ١٨٨٤ قرر مجلس النواب فتح اعتماد ٣٠٠ الف جنيه لحملة ولسلي لينتقد غوردون فوصل هذا الاعتماد الضئيل



الى ١١ مليون جنيه . وفي سنة ١٨٩٦ وعدت الوزارة مجلس النواب بأنها لا ترتكب مثل هذه الهفوة مرة اخرى . فاذا ضمت السودان الى املاكها فانها تضاعف تلك الهفوة »

ذلك ما دعا اللورد كرومر الى جعل السودان شركة بين مصر وانكلترا فتغنم انكلترا وتحمل مصر متاعب الخدمة واعباء النفقة . فمصر انفقت على حملة دقلة وحدها ٨ ملايين جنيه وانكلترا اقضت مصر مبالغ ٧٩٨٨٠٢ ج ثم تنازلت لها عن هذا مبلغ وأخذت حكومة مصر تبيع ما استطاعت بيعه بأمر انكلترا ، فباعت البواخر الخديوية والحياض وحولت جميع الاعتمادات المفتوحة في أبواب الميزانية الى تفقات السودان وباعت التفاتيش والأراضي حتى أخذت صحافة مصر تمنون تلك المبيعات بعنوان « مصر في المزاد »

وقبل أن يعلن ذلك الاتفاق خطب اللورد كرومر في الخرطوم في ٥ يناير فأشار الى هذه الشركة الغربية

غربية لأنه اذا ما قيل ان من الشركة بالخيركم ما يكون مثنوياً فان هذه الشركة لا توازن فيها بين الشريكين لأن لانكلترا على ما نص قانون الشركة التفرد بالسيادة واذا ما قيل ان من الشركة في الحماية ما هو معروف كحماية انكلترا وأميركا والمانيا لجزر سامواي تفي الفعل هذا القول لأن الحكومة الانكليزية تعتبر السودان المصري أرضاً مفتوحة بقوة جيوشها ويتولى ادارتها رجالها . قال المسيو دبانيه « المسألة ليست مسألة قول وكلام فمصر تحت نظام الحماية الانكليزية ، وأما السودان فان عمل مصر السليبي فيه يجعله فعلاً أرضاً من أملاك انكلترا » أما اذا نظرنا الى الاتفاق من الوجهة القانونية فاننا نحكم بلا تردد بانه اتفاق باطل لأنه لم يكن يسوغ لمصر عقد مثل هذا الاتفاق ، ولا يسوغ للخديوي توقيعه وهو مولى من السلطان مع املاك سلطانية ، ولا يجوز لانكلترا ابرامه لارتباطها بعهود ومواثيق مع الدول . وفوق هذا كله انه لا يحق لمصر ولا لانكلترا المساس بحقوق الدول

ولما سئل اللورد سالسبوري في مجلس نوابهم في ٦ فبراير ١٨٩٩ عن اتفاق ١٨٩٩ كان جوابه غريباً كقوله « لقد ينتقضي زمن طويل قبل أن يستولي الهدوء والسكون على السودان كما يستولي الآن على أحد شوارع لندن. وأوجه نظر السائل الى رجل اشهر في تاريخ انكلترا حتى لقبوه بغليوم الفاتح على أنه لم يفتح انكلترا وبلاد الغال كلها - الى أن قال - انا نضع يدنا على السودان لسبيين الأول أن السودان من املاك مصر التي نحتلها والثاني حق الفتح » ولكن هذا القول يدفعه كتاب بطرس باشا غالي الى اللورد كرومر في سنة ١٨٩٨ وصدور الأمر الخديوي في ١٥ يناير ١٨٨٤ بالحق السودان بوزارة الحرية فالسودان لم يكن في حين من الأحيان « ملكاً بلا مالك » حتى يصلح الادعاء فيه بحق الفتح وانكلترا ذاتها احتجت على هذا الادعاء في سنة ١٨٩٨ لما وصل مارشان الى قاشوده فقالت ان للسودان مالكا هو الخديوي فلا يجوز لدولة من الدول احتلال هذا الملك مع وجود مالكة أما حق الفتح فهو محفوظ لمصر وحدها لأن محمد علي واهله لم يكونا مندوبي انكلترا في فتح السودان واذا كانت انكلترا قد ساعدت الخديوي عباساً الثاني على استعادة أملاكه أو بالأحرى على تسكينها وقطع دابر الثوار فيها فهي لم تدع الى ذلك ولم تشرط على الخديوي شرطاً في عمل تطوعت له وتبرعت به ولو انها عقدت معه شروطاً لكانت تلك الشروط باطلة لأنه لا يملك حق التعاقد على أرض هي تحت سيادة سلطان تركيا . فأصبح من قول اللورد سالسبوري يومئذ قول وزير الخارجية برودريك في جلسة ١٨ فبراير ١٨٩٩ « نحن لم نرتبط في مسألة السودان بمهد ولا بقانون ولا بنظام »

على انه جاء في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ان العلم المصري وحده يظل خافقاً على سواكن أي المدينة التي ظلت مصرية باعتراف الانكليز ولم تلغ منها سلطة المحاكم المختلطة الا في ٢٠ يوليو ١٨٩٩ فلماذا أبقوا العلم المصري وحده حرقوا عليها ؟



هذا السر كشفه أحد الموظفين الانكليز لمراسل جريدة الطان الفرنسية بقوله « ان الانكليز ( العارفين ) مرتاحون الى اتفاق ١٩ يناير وأبقينا سوا كن تحت العلم المصري كما كانوا يفعلون قديماً بوضع الجريح في ثغرة السور قبل الهجوم أو كما يفعلون اليوم بنصب مستشفيات الصليب الاحمر بدلاً من الابراج المدرعة فنحن نبتى سوا كن نصف مستقلة في طريق السودان لهذا الغرض وماذا يهمنا بعد ذلك ما دام نقوذنا كاملاً ؟ »

واذا كانت انكلترا قد اشترطت في الاتفاق الغاء سلطة المحاكم المختلطة . فلأن انشاء هذه المحاكم في سنة ١٨٧٦ كان رغم ارادتها بعد ما اتفقت في سنة ١٨٧٠ مع ألمانيا على أن تطلق يدها في مصر ولم تنس حكم تلك المحاكم في سنة ١٨٩٦ بإعادة الأموال الى صندوق الدين وكانت تعتمد على ٦٢ مليون فرنك متوافرة في ذلك الصندوق للاتفاق على حملة السودان . ومما يدل اكبر دلالة على فعل السياسة في النفوس والآراء أن السير مكاريث - الذي امتدح المحاكم المختلطة في احدى المجلات الانكليزية امتداحاً فضلها فيه على كل نظام قضائي - حمل عليها في سنة ١٨٩٨ حملة شعواء وطلب الغاءها وجس بطرس باشا خالي باشارة اللورد كرومر نبض الدول في ذلك فقابلت طلبه بالرفض وكان أشد الدول رفضاً ألمانيا فأجل الانكليز المشروع الى وقت ملائم وهذا الوقت هو الحرب . وقد رأيناها تمد أجل هذه المحاكم سنة فسنة الى أن تلغىها أو تجعلها لها - أي محاكم انكليزية - لولا هبة مصر للاستقلال والحيولة دون مشروع الانكليز



هذا ما يقال في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ الذي مكن انكلترا من السودان ولكن السردار كتشنر أراد مطاردة عبد الله التعايشي ليقضي عليه فوجه أخاه بحملة عددها ٦ آلاف مقاتل فمات منها ربعها اعياء وتعباً ، فعزله وتولى هو ذاته قيادة القوة التي فلجأت محمد شريف واثنين من أولاد المهدي في

شكابة فقتلتهم وأحرقت القرية . وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٩٩ فتكت حملة ونجت بعبد الله التعايشي وأمرائه ولم ينج سوى عثمان دقنه وقصد الجنرال ونجت دبريكات معسكر عبد الله التعايشي فتقدم اليه غلام في الخامسة عشرة وقال له « الخليفة مات وأنا ابنه » ثم وجد جثة عبد الله وهي ممزقة بالرصاص وفوقه الأمير علي ودهيلا واحمد فضيل والى جانبه جثث الأمراء الآخرين ونهض من بين هذه الجثث يونس الدقي حيا وفي شهر يناير ١٩٠٠ أخذ عثمان دقنه اسيراً في جبل طوكر وبذلك انتهت سلطة الدراويش

ولما عين ونجت باشا حاكماً للسودان طلب ارسال الزبير باشا اليه وكان غوردون قبل سقوط الخرطوم يطلبه فلا يرسل وكان الجنرال ونجت يقول لو انهم ارسلوا الزبير الى الخرطوم عند ما أحرق الخطر بغوردون لما هلك غوردون ولما سقطت الخرطوم . ولكن الاسباب اتى حالت دون ارساله أو ارسال عبد القادر باشا في سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ زالت في سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٠ فأرسل الى تلك البلاد بلاده وقد كان له فيها التاريخ المجيد فهو الذي سلم درفور لحاكم السودان اسماعيل باشا أيوب بلا حرب ولا قتال

ولما استتب الأمر في تلك البلاد أخذوا بمد الخطوط الحديدية ووصف اللورد كرومر تلك المشروعات في تقريره سنة ١٨٩٩ . وفي سنة ١٩٠٢ انتهت حرب انكلترا في الترنسفال وحان الوقت لإنجاز مشروع الكاب - القاهرة وجاءنا تشمبرلن وزير المستعمرات زائراً فقابل الخديوي في ٦ ديسمبر من تلك السنة وغادر السويس في ٧ منه فأصداً الاوغندا وافريقيا الجنوبية وفي ٣ يناير ١٩٠٣ جهر اللورد كرومر بتلك المشروعات الكبيرة وهي استثمار السودان ثم وصل مصر والسودان بجنوب افريقيا

ومنذ اتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين فرنسا وانكلترا لم يقع حادث دولي آخر يستحق الذكر سوى اتفاق ١٩٠٢ التجاري بين فرنسا ومصر فقد وقعت مصر وحدها ذلك الاتفاق النافذ في مصر والسودان معاً خلافاً لما ورد في



المادة السابعة من اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين مصر وانكلترا وعد ابرام هذا الاتفاق فوزاً سياسياً عظيماً للسيو كوجردان معتمد فرنسا السياسي في القاهرة ولا مندوحة لنا في ختام هذا الفصل عن ايراد كلمة غلادستون في سنة ١٨٧٧ عن عزم انكلترا على احتلال مصر وبسط سلطانها على السودان. قال في فصل نشرته مجلة القرن التاسع عشر في شهر ستمبر من تلك السنة « اذا وطأت اقدامنا مصر كان ذلك بذرة صالحة لانشاء امبراطوريتنا الافريقية الشمالية ثم تتجاوز النيل الأبيض والنيل الأزرق الى خط الاستواء ونعمد من هناك ايدينا الى الناتال والكاب ونبتلع الحبشة ونحن سائرون في طريقنا »

فما يستثمرونه اليوم وضعوا أسسه منذ عهد بعيد ، متذرعين بالقوة وبالقوة وحدها لافرق بين الاحرار منهم والمحافظين وغلادستون الذى نورد اقواله شيخ احرارهم بلا منازع



## احرار ومحافظون

نشرنا كلمة المستر غلادستون زعيم الاحرار في سنة ١٨٧٧ عن تطلع الانكليز الى احتلال مصر والمرور منها الى السودان والمرور من السودان الى خط الاستواء ومد اليد من هناك الى الناطل والكاف وهضم بلاد الحبشة أثناء السير . والآن نرجع الى آراء النواب والصحف في ذلك بعد تجريد حملة « كتشنر » ففي منتصف ١٢ مارس ١٨٩٦ تلقى السردار كتشنر باشا الامر من حكومته بالزحف وفي مساء ١٣ مارس أبلغ الخبر الى رئيس الوزارة المصرية الذي حمله الى الخديوي عباس في الليل ، وفي ١٤ مارس دعي الرديف المصري الى حمل السلاح ، وفي ١٥ منه سافر الجنود الى السودان وعينت عكاشة محلاً لألحشد وفي ٢٧ تولى السردار كتشنر قيادة الحملة ومن ١٣ الى ١٦ مارس ١٨٩٦ شغل مجلس نواب انكلترا أمر هذه الحملة فقالت الحكومة الانكليزية « انها أمرت بها لصد الاحباش الذين استفحل أمرهم بعد وقعة عدوة وانكسار الطليان وانحصار قوتهم التي تحمي كسله » وقابلت لندره خبر زحف الحملة بملء الارتياح ووقف لا يوشير يستنكر أمر هذه الحملة في مجلس النواب فأعلن رئيس المجلس اقبال باب البحث والمناقشة وقالت الدالي كرونيكل في وصف هذه الحملة « انها بمثابة وضع اليد نهائياً على القطر المصري ومحو المواعيد التي كررت منذ سنة ١٨٨٢ وابلاغ فرنسا انا لا نعبأ بمصالحها ولا بأمانيتها ولا بمواطنيها ولا بصداقتها ولا بغضبها »

ووصفت الطان الفرنسية الحملة يومئذ بقولها : « ان الشعب الانكليزي شعب متاجر وهو ينزل السياسة منزلة الاعمال التجارية والقاعدة في التجارة » الربح جهد الطاقة وقلة النفقة جهد الطاقة »

وانتقد السير ويليام هر كور الحملة لانها تكلف انكلترا أموالاً وفيرة فرد اللورد كرزون « ان تقفات هذه الحملة التي لا يمكن تقديرها الا الآن حتى تقدير



تقريبى ستكون على طاق مصر» فارتضى النائب الحر بهذا البيان . ثم سأل  
المستر لا بوشير وزير الخارجية بلفور عن قدرة مصر على الاتفاق فأجاب :  
« انا ابلغت سفراءنا لدى الدول انه اذا لم تستطع خزانه مصر الاتفاق فانا  
سنأخذ المال من صندوق الدين المصري . ثم زاد على ذلك قوله : « أما نحن  
فاذا أقدمنا على أمر فانا لا نتقهقر ، وأينا نزل العسكرى الانكليزي يجب ان يظل  
الى الابد » . فلم يرد لا بوشير زعيم الاحرار بكلمة واحدة على هذا القول لانه  
عده قولاً مرضياً مقنعاً

ولما دخل كتشنر الخرطوم وعرف ان مارشان في فاشوده اتحد الاحرار  
والمحافظون ضد الفرنسيين ، فالدالى تلغراف مثلاً عدت مارشان وقوته جماعة  
من الشاردين الذين لامندوحة عن عقابهم ، والتمس أنذرت فرنسا بان أقوال  
السير ادوار غراي في ٢٧ مارس ١٨٩٥ لا تتغير ولا تتحول وهي : « حيثما نزل  
جندي انكليزي ظل أبد الدهر »

وفي ١٢ اكتوبر ١٨٩٨ خطب اللورد روزبرى الحر في ابسوم فقال :  
« ان فرنسا ارتكبت ضدنا عملاً عدائياً فالأمة كلها وراء الحكومة تؤيدها  
فاذا هي ترددت لا تظل ساعة واحدة في كراسيها فاذا ادعت فرنسا ان في  
المسألة شرف علمها فان العلم شيء ينقل ويحمل » وخطب المستر اسكويث الحر  
« أيضاً » خطاباً قال فيه « ان الأمة تؤيد الحكومة وليس بيننا وبين فرنسا  
خلاف في المبدأ أي ان الملك لمصر » . وفي ٢٦ اكتوبر ألقى المستر ريتشي  
الحر « أيضاً » خطاباً قال فيه : « انا لا نسمح لفرنسا بأن تقاوم مشروعنا  
وهو وصل القاهرة برأس الرجاء الصالح » فقال السير ادوار غراي : « ان  
انكلترا لا تتساهل بشيء مع فرنسا فمصر هي النيل . والواجب أن تكون لنا  
الرقابة على مجرى النيل كله من منبعه الى مصبه »

ومن هذه الأقوال كلها يعرف القاريء ان الاحرار الذين كانوا ينادون  
بالجلاء عن مصر باتوا على رأي المحافظين عند ما وصل كتشنر باشا الى

الخرطوم وتوج اللورد سالسبوري اجمعهم بتلغراف الى سفير انكلترا بباريز  
قال فيه : « ان جميع الاراضي التي كانت خاضعة للخليفة قد انتقلت الآن  
الى يد الحكومة الانكليزية والحكومة المصرية . فالأمر في ذلك  
لا يقبل الجدل »

فاذا ما تعلم المصريون الاتحاد في مراقبتهم ومصالحهم فان أجلّ درس  
يتلقونه انما هم يتلقونه من الانكليز قبل سواهم ويتلقونه في سياسة انكلترا  
في وطنهم وسودانهم أي في أنفسهم  
وما تريد أن يفعله الناس بك افعله أنت بهم





## اتفاق السودان

### في نظر رجال السياسة والقانون

كان اللورد كرومر صاحب اتفاق السودان أول المعترفين ببطلانه من الوجهة القانونية فامتدح اللورد سالسبوري الذي أقر هذا الاتفاق لشجاعته واقدامه على عمل لا يجزه الشرائع المعمول بها ولا القوانين النافذة أو المتفق عليها بين الأمم والشعوب ، وقد كتب في ذلك رجال القانون والسياسة طويلا فقال السياسيون ان الانكليز نظروا الى السودان المصري بعد اخلائه وبعد استعادته وبعد ظهور الدول بمظهر الجمل والاهمال نظرتين : نظرة الطامع به وضمه الى املاكهم . ونظرة السيطرة عليه وحصر منافعه بهم وتكليف مصر القيام بنفقاته واعبائه . فقال دماء الضم منهم انا اذا ضمنا السودان الى املاكنا لا نكون قد فعلنا شيئا جديدا بل نكون قد حولنا هذه الحالة الموقوتة الى حال دائمة . ألا ترانا وقد أخذنا من مصر الاوغندا وأونيورو وخط الاستواء وبربره وزيلع ؟ ؟ فاذا كانت نتيجة ذلك ؟ ان الأمر وقف عند حد احتجاج الباب العالي احتجاجا ضعيفا لم نعبأ به وقال دماء الانتفاع وابقاء عبء النفقات على مصر : لماذا نكلف أنفسنا تحمل المتاعب والنفقات مادام مضمونا لنا الربح ؟

فالحكومة الانكليزية ترددت بين النظريتين وعادت الى اللورد كرومر لتسأله رأيه فاجاب اللورد كرومر انه يميل الى النظرية الثانية لأنه متشائم من مصير السودان وقال في تقريره لسنة ١٨٩٩ « ان السودان كان دائما كاهوة تبتلع الملايين من الاموال فتذوب تلك الملايين التي تأتي فيه كما يذوب الثلج تحت عين الشمس في الصحراء واليه يعزى افلاس الخزانة المصرية . ولقد اتفقت عليه انكلترا مبالغ كبيرة كانت تأمل استعادتها عند تصفية الحساب ولم يغرب عن الذهن ان حكومة انكلترا لما وجهت حملة ولسلي لا تقاذ غوردون سنة

١٨٨٤ فتحت لذلك اعتماداً قدره ٣٠٠ ألف جنيه فوصل هذا المبلغ الى ١١ مليون جنيه كذلك كانت حملة ١٨٩٦ - ١٨٩٩ فان مصر تحملت نفقاتها الا ٧٩٨٨٠٢ ج تنازلت عنها انكلترا لحساب الخط الحديدي فرعاً من سكة الكاب الى القاهرة ولكن مصر جعلت ميزانيتها كلها وكل ما تملكه من المعدات وفقاً على الحملة وباعت البواخر الحديدية والخياض والسرايات والحدائق والاراضي وكل ما استطاعت بيعه لاتفاقه في هذا السبيل كما قلنا في كلمة سابقة أما أسباب تشاؤم اللورد كرومر من مستقبل السودان فهي : « قلة السكان وقلة الزراعة وانعدام الري واضمحلال التجارة والصناعة » لذلك أخذ الانكليز بنظرية اللورد كرومر وهي ان يدعوا مصر تقوم بنفقات السودان وتعميره رويداً رويداً مع حفظ سيطرة انكلترا وتقديم هذه السيطرة وتوسيعها مع تقدم السودان وصراته . ذلك هو منشأ اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ذلك الاتفاق الذي لا مثيل له في المعاملات الدولية لأنه ليس بالحكم المشنوي تتعادل فيه سلطة دولتين ، والسلطة كلها محصورة بيد الانكليز ، ولا حماية مزدوجة لان الانكليز يدعون ان السودان ملكهم بحق الفتح

أما رجال القانون والشرع فانهم يقولون ان اتفاق ١٨٩٩ باطل كل البطلان لأنه لا صفة لمصر تخولها حق التعاقد لان مصر ولاية عثمانية مهما بلغت درجة استقلالها لا يجوز لها ان تعقد اتفاقاً دولياً اضيف الى ما تقدم ان الملكية محفوظة لتركيا وخديوي مصر الذي يعين بفرمان سلطاني هو في الحقيقة وال . فهو حارس لاملاك السلطان لامالك لها فلا يجوز له ان يتجاوز في اعماله حدود الفرمان الذي عين به ، وهذا الفرمان قد بين سلطته وحددها تحديداً تاماً ففي فرمان تولية عباس باشا الثاني سنة ١٨٩٢ مذكور نصاً بأنه لا يجوز له ان يتنازل عن أي امتياز ممنوح لمصر ولا عن أية أرض مصرية وتابعة لمصر ، فاتفاق ١٨٩٩ يخالف كل فقرة من فقرات نصوص ذلك الفرمان أما من جهة انكلترا فانها اعترفت بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية



بصيانة الاملاك العثمانية واعترفت باتفاق الاستانة ١٨٨٢ على وجه التخصيص  
بالا تطلب شيئاً لنفسها وايدت فرمان ١٨٩٢ الذي يحرم على مصر التنازل عن  
اية ارض مصرية واعترفت أيضاً بان الاملاك السودانية أملاك مصرية صرفة  
وذكرت ذلك صراحة باتفاقها مع حكومة الكونغو البلجيكية ( ١٢ مايو  
١٨٩٤ ) وتذرعت بهذه الحجة ضد فرنسا في ازمة فاشوده سنة ١٨٩٨ فمن  
هذه الوجوه أيضاً يعد اتفاق ١٨٩٩ باطلاً

وفوق هذا كله اغتصب هذا الاتفاق الحقوق التي اكتسبتها الدول بمواده  
٦. و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ لأنه منع سريان احكام المحاكم المختلطة على السودان وهو  
ارض مصرية وحرم تعيين القناصل بدون تصريح من انكلترا وكذلك حقوق  
التجار والملاك الاوروبيين . ومما يذكر في هذا الباب انه لما احتلت فرنسا  
تونس وبسطت عليها حمايتها لم تستطع الغاء الامتيازات الا بعد مفاوضة الدول  
والا اتفاق معها على ذلك

كذلك دعوى الانكليز بالفتح فانها دعوى باطلة لان السودان في مدى  
١٦ سنة دامت فيها ثورة المهدي والخليفة لم يكن ملكاً بلامالك لان مصر  
لم تتنازل عن هذه الملكية . ولما ادعى الفرنسيون ذلك في ازمة فاشوده  
احتجت انكلترا على ادعائهم فسلم الفرنسيون بحجة الانكليز  
أما ادعاء الاستعادة بالفتح فهذا يصح لمصر وحدها لأن مصر هي المالكة  
الوحيدة فهي التي يحق لها وحدها استعادة ملكها



## السودان

مصري ومن مصر وجزء لا يجزأ عن مصر

بقلم صاحب الدولة حسين باشا رشدي (١)

— ١ —

### السودان حياة مصر

انما السودان هو الحياة بذاتها لمصر لانه منبع النيل . ومصر هي التي فتحت السودان في الاصل ولم ترض في هذا السبيل بأية ضحية بالرجال أو بالمال . وهذا الفتح بدأ على عهد محمد علي وتم على عهد اسماعيل الذي ضم مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل وبحر الغزال وخط الاستواء ثم سواحل البحر الاحمر حتى رأس غردفوي . وجعل الاوغندا تحت حماية مصر . ونال من الباب العالي ادارة سواكن وزيلع وملحقتهما واتخذ لنفسه لقب خديوي مصر وصاحب نوبيا ودارفور وكردوفان وسنار . واعترفت القرمات السلطانية التركية لمصر بامتلاك هذه الاقاليم السودانية واعترفت الدول بهذه القرمات ذاتها

وفي سنة ١٨٨٥ أجلت الحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة الانكليزية عن أكثر هذه الاقاليم السودانية . ولكنها خرجت منها على نية العودة اليها ومع العزم الأكد على احتلالها ثانية عند سنوح اول فرصة ملائمة . وهذا العزم واضح كل الوضوح من المستندات الرسمية المصرية فوزارة شريف باشا فضلت الاستغناء على قبول ترك السودان ولو تركاً موقوتاً وفي ٩ ديسمبر ١٨٩٤ ارسل رياض باشا الى السير اينفان بارنج مذكرة قال فيها :

(١) نشر دولته هذين الفصلين في ١٧ مايو ١٩٢٢ عند مائت لجنة الدستور في المشروع الذي كلفت بوضعه بأن ملك مصر هو ملك مصر والسودان



« لا يستطيع اي انسان ان ينازع في ان النيل هو حياة مصر . وهذه حقيقة واضحة كل الوضوح لا تحتاج الى مناقشة وحيث ان النيل هو السودان فلا جدال في ان العلاقات والروابط التي تربط مصر بالسودان لا يمكن ان تقبل اي انفصال . وما مثلها في هذا التماسك الا كمثل الملاقة التي تربط الروح بالجسد واذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعداء على مصر »

« فمن هذا كله يتبادر اذن الى كل ذهن أن حكومة سمو الخديوي لا ترضى قط بحال من الأحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة اكرهاً يمثل هذا التهجم على وجودها » (١)

وفي الكتاب الأزرق الذي أصدره اللورد سالسبوري في سنة ١٨٩٨ عن مسألة فاشوده كتاب من بطرس باشا غالي وزير الخديوي قال فيه :

« ان حكومة الخديوي كما تعرف سيادتكم لم يغب عن نظرها في حين من الاحيان العودة الى استئناف احتلال الاقاليم السودانية التي هي مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الاقاليم الا عقيب ظروف قوة القاهرة . وان استعادة الظروف تفقد الغاية منها اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي وضعت مصر في سبيله الضحايا العظيمة

« ولمعرفة الحكومة المصرية ان مسألة فاشوده في هذا الاوان هي موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا ، فهي ( الحكومة المصرية ) تكل الي أن أطلب من سيادتكم ان تفضلوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبوري ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعاً ولكي تعاد اليها الاقاليم التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد احمد (٢) هذا وفي نظر اوربا ذاتها لم تفتأ تلك الاقاليم السودانية - التي تركت تركاً

(١) راجع الوقائع المصرية ١٨٩٤ الملحق ٦٥٥ صفحة ٨٥٥

(٢) راجع الكتاب الأزرق ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

موقوتاً - معتبرة مصرية

وانا لنورد دليلاً على صحة ذلك تصريحات عظماء الانكليز ذاتهم بصدده  
حادثة فاشودة والمعاهدة الانكليزية الطليانية ١٨٩١ - ١٨٩٤

١ - في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ صرح اللورد سالبوري لسفير فرنسا « ان  
وادي النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر . وان جميع العوائق وكل الانتقاص  
الذي احده فتح المهدي واخلاقه في صفة هذه الملكية قد زال بفعل انتصار  
الجيش الانكليزي المصري في ام درمان <sup>(١)</sup>

٢ - قال اللورد روزبري في خطاب ألقاه في ابسون في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨  
« نحن نعمل الآن لندرج الى مصر ما يؤلف - حسب تصريحات جميع  
الوزارات الفرنسية - ارضاً مصرية <sup>(٢)</sup>

٣ - وأثبت اللورد كمبرلي في مأدبة اقيمت اكراماً للورد كتنشر مايلي :  
« ان الجلاء عن فاشودة لا يمكن ان يحس كرامة فرنسا لان الحكومة  
الفرنساوية ذاتها صرحت بان الاراضي المختلف عليها هي ملك مصر <sup>(٣)</sup>  
ومن جهة اخرى ان البند الثاني من الاتفاق الانكليزي الطلياني المبرم  
سنة ١٨٩١ و ١٨٩٤ نص فيه :

« يكون للحكومة الطليانية في حالة اضطرارها للعمل قياًما بحاجة موقعها  
العسكري أن تقبل كسلة والاقليم الملاصق لها حتى الاثيرة . الا انه يكون  
معروفاً لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكري موقوف للاراضي الاضافية  
المعينة بهذا البند لا يلغي حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضي  
فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط الى أن تتمكن الحكومة المصرية من  
استئناف احتلال المنطقة المشار اليها »

(١) راجع الكتاب الازرق ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) راجع التيمس ١٢ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٣) راجع التيمس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨



وعند ما استعادت مصر الاقاليم السودانية التي كانت قد تركتها وقتياً  
هاوتها انكلترا في ذلك ولكن

اولاً - ان استعادة تلك الاقاليم تمت على حساب مصر وباسمها، وكانت  
انكلترا تعمل بمعاونتها بوصف انها حليفة بالواقع لمصر . وهذا ما يستنتج  
استنتاجاً مقطوعاً به من التصريحات المذكورة آتفاً ثم أن اللورد كتشرف قائد  
الجيش المصري صرح للقومندان مارشان في فاشوده بقوله « ان التعليمات  
التي تلقاها تقضي بان يعيد بسط « السلطة المصرية » على مديرية فاشوده  
وانه يحتاج على رفع العلم الفرنسي على « املاك سمو الخديوي »  
ثم كتب اليه بعد ذلك :

« يجب عليّ ان ابغتك اني وقد رفعت اليوم العلم المصري على فاشوده  
بان حكم هذه البلاد قد استعاده مصر ليدها نهائياً ( راجع تقرير اللورد  
كرومر السنة الثالثة ١٨٩٨ )

الثاني — ان القوات العسكرية التي استخدمت للاستعادة قد كانت من  
جانب المصريين ٢٥ ألفاً أما التي كانت من جانب الانكليز فقد كانت من باديء  
الامر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها النفي جندي

الثالث — ان نفقات الاستعادة ٢٠٠٠ ر ٤٠٠ ر ٢ جنيه دفعت مصر ثلثها .  
واذا كانت انكلترا قد تحملت الثلث الثالث فخطأ ليس خطأ مصر ولكنه  
ناشئ من معارضة صندوق الدين التحكيمي

الرابع — ان مصر وحدها دفعت منذ استعادة السودان نفقات الاعمال  
والمشروعات ماعدا خزان مكوار فبلغ ما اتفقته نحو ٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيه  
ومصر وحدها هي التي دفعت العجز المتوالي في ميزانية السودان فبلغ ما دفعته  
في هذا السبيل ٠٠٠ ر ٣٥٠ ر ٥ جنيه

الخامس — منذ استعادة السودان تنفق مصر على عشرة آلاف جندي  
مصري في السودان للدفاع في الخارج ولمنع كل ثورة في الداخل فتحملت

مصر من وراء ذلك اتفاق ١٣ مليون جنيه مع ان القوة الانكليزية في السودان نحو الف رجل لم تزد النفقة عليهم على مليوني جنيه  
ان مصر تحملت في سبيل السودان نفقة مالية كبيرة جداً كما تدل  
سجلات الحسابات وقد تحملت هذه الاعباء رغم الديون المتراكّة عليها ورغم  
شدة حاجتها الى الاموال لتقوم بالاعمال العمومية لاسيما اعمال الري التي يحول  
بها ري الحياض الى ري دائم وقد كان بالامكان اصلاح مليوني فدان لاتزرع  
الاّن بنصف الاموال التي اتفقتها

\*\*\*

فالاستنتاج الطبيعي المعقول من كل ماتقدم هو انه يجب اعتبار السودان  
جزءاً من مصر لا يقبل التجزئة حتى ان اتفاق ١٨٩٩ ذاته لا يعارض ذلك .  
فان ذلك الاتفاق يشرك انكلترا مع مصر لافي السيادة على السودان ، بل في  
الادارة . واذا كان العلم الانكليزي قد ظل يتحقق على السودان الى جانب العلم  
المصري فرجع ذلك الى الاهتمام باتقاء العراقيل التي تنجم عن تنفيذ حكم  
الامتيازات هناك فتحول دون تقدم تلك البلاد

وفي الواقع ان اتفاق ١٨٩٩ قد تضمن مانصه « من حيث انه صار لازماً  
اختيار طريقة للادارة وسن قوانين للاقاليم المستعمدة المذكورة » وزاد على  
ماتقدم قوله « ومن حيث انه ظاهر ولاسباب عديدة يمكن ان تدار وادي  
حلفا وسواكن ادارة افعل اذا ضمتا الى الاقاليم المستعمدة » وبالفعل تم ضم  
حلفا وسواكن الى الاقاليم المستعمدة حتى يكون الجميع خاضعاً لنظام الحكم  
الذي قرره الاتفاق

وهذه وادي حلفا وهذه سواكن لم تجل عنها الجنود المصرية قط فضمهما  
الى الاقاليم المستعمدة يثبت ان ذلك الاتفاق ما كان يرمي الا الى الوجهة  
الادارية ولم يكن الغرض منه ان يخرج السودان من السيادة المصرية  
وتأييداً لهذا الايضاح لاتفاق ١٨٩٩ نستعين بحكم اللورد كرومر الذي



هو بلا شك أصدق مفسر له لانه هو الذي وضعه فاليك ما يراه القاريء في تقريره لعام ١٩٠١ و ١٩٠٣

ففي تقرير ١٩٠١ ما نصه :

« لاحظ في اعمال مجلس شورى القوانين الخاصة بالاعتمادات قوله « ان المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لانه يعد السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر » وهذا الرأي صحيح في الحقيقة فان نظام الحكم السياسي في السودان مقيد على كل حال بالاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى ومصر وموقع عليه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من المحتمل أن بعض اعضاء مجلس الشورى غير ملين تمام الامام بفحوى ذلك الاتفاق فاني انتهر هذه الفرصة لا يبين انه لم تكن هنالك نية أو رغبة عند صوغه في انتقاص حقوق مصر الشرعية ، فقد كانت الاغراض الاساسية التي رمى اليها واضعو ذلك الاتفاق هي أولاً ضمانه وجود حكومة صالحة للأمة السودانية وثانياً اتقاء الارتباكات الخصوصية التي أوجدها اسلوب الحكم الدولي بمصر في السودان »

وفي تقرير ١٩٠٣ قوله :

« لقد سئلت احياناً : لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية قسماً من نفقات الادارة في السودان ما دامت الراية البريطانية تحقق الى جانب الراية المصرية على ربوعه ؟ وهو سؤال طبيعي ولكن الاجابة عليه سهلة جداً على جميع الواقفين على تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذي بموجب نصوصه أوجدت للسودان حالة سياسية خاصة . وذلك ان حكومته شكلت لغرض صريح وهو اتقاذ السودان — وبناء على ذلك اتقاذ مصر — عند حكمها تلك المديرية من جميع تلك الاوضاع الدولية المعقدة التي لها النصيب الاوفر في تعقيد الادارة في مصر ، ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الراية البريطانية على الخرطوم — من وجهة النظر البريطانية — من سبب أدعى الى رفعها على

لسوان أو طنطا »

وفوق كل ما تقدم كيف كان بالامكان ان يشرك اتفاق ١٨٩٩ انكلترا مع مصر في السيادة على السودان ؟ فليس ارسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الألفين ولا اتفاق بعض المال القليل مما يسوغ مثل هذه الشركة . فاذا كان العون الاختياري يخول من ذاته حقاً ما ، فان الواجب ان يكون لمصر حق في سوريا وفلسطين لانه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانئها وامدادها الجيش الانكليزي بالأكل والماء والمعدات من كل نوع سهل فتح تلك البلاد واتفقت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في أثمان ما جمعه الجيش الانكليزي حتى ان هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسابان الحبوب من كل صنف والمواشي التي تقصت الثلث مدة الحرب

وقد اعترف المارشال اللوبي بقيمة المساعدة المصرية ابان حملة فلسطين وسوريا وورد في تقرير اللورد ملنر قوله « ليس من العدل الا ان نذكر الخدمات التي اداها فيلق المتطوعة المصرية فان قيمتها كانت فوق التقدير ، ولم تكن عنها مندوحة لفتح فلسطين »

انه كان لمصر على انكلترا دين أدبي لتساعدنا على استعادة السودان . أو لم يكن اخلاء السودان بفعل ضغطها على مصر ؟ ألم تكن انكلترا بمثابة القبيحة على مصر ؟

فقد قال السير ادوارد غراي أمام مجلس النواب الانكليزي في ٢٨ مارس ١٨٩٥ « ان انكلترا تشغل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم ، فطالب مصر لم نسلم بها نحن وحدنا بل سلمت بها أيضاً وأثبتتها كل الثبوت الحكومة الفرنسية »

\*\*\*

وفضلاً عن أن النيل هو رباط الحياة بين القطرين ، فان هناك اعتبارات



## اقتصادية تربط السودان بمصر

فالسودان بلاد لا تزال بكرا وتجارته معدة للنمو وحاصلاته للزيادة بسرعة نظراً لسعة أراضيه وخصبها . فاذا كان له منفذ الى البحر في بورسودان فان هذا الميناء لا يستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلاد عندما تنال بعض التقدم

وفي مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان ، لا سيما اذا بدت المزاحمة في تجارة تلك البلاد فانه حينئذ تفضل الطريق الاخصر . وأكبر شطر من اتجار السودان هو الآن مع مصر . وسيظل دائماً كذلك ومصر هي في العالم من البلاد التي يزدحم سكانها وهؤلاء السكان يزدون زيادة سريعة وقد أخذت أرضها تعجز عن أن تكفي هؤلاء السكان وبعد بضع سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتعرجة التي يقضى على السلافة الآتية حلها فليس في الارض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان في مصر غير السودان فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بحثة ومتصلة بمصر بروابط من كل نوع ومن جهة أخرى ان من المبدأ المسلم به من الجميع الآن والذي كان مرشداً وهادياً لسياسة الانسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المنحصر في تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتجمعة اذا كانت من عنصر واحد . وهذا المبدأ ينطبق على مصر والسودان لأن غالبية السودان من العنصر العربي يتكلم لغة المصريين وله دين غالبيتهم ومتخلق بأخلاقهم



- ٢ -

## بحث في حالة السودان السياسية

بقلم صاحب الدولة حسين رشدي باشا

ان اتفاق ١٨٩٩ - بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية -  
هو اتفاق في نظر المصريين باطل وفي نظر الانكليز صحيح ترتبط مصر  
بأحكامه

وتستند حجة المصريين في بطلانه الى أن تركيا لم تقرر ذلك الاتفاق . ثم  
يزيدون على ما تقدم : أن مصر ذاتها لم تقره برضاها ولم تسلم به الا مكرهه  
مقسورة بقوة انكلترا

ويرد الانكليز على هذه الحجة بأن اتفاق ١٨٩٩ يربط مصر لانها وقعته  
وان لم تكن تركيا قد سلمت به . اما مسألة عدم تسليم تركيا فكل ما يقال فيه  
من الوجهة المصرية ان مصر تعاقدت على ملك الغير وفي هذه الحالة لا يكون  
للمغتصب أي مضر حق انكار عقد التعاقد بل ان هذا الحق لصاحب الحق  
المغتصب وهي تركيا . ويزيد في نقصان تمسك مصر ببطلان اتفاق ١٨٩٩ ان  
عقد الاغتصاب الذي وقعته قد تأيد بمعدل تركيا عن ادعاء أي حق لها  
على مصر

واذا كانت معاهدة سيفر لا تزال قيد التعديل فأن من المأثور أن التعديل  
المطلوب فيها يرمى الى وجوه اخرى غير ذلك العدول عن حقها في مصر ،  
وهو العدول الذي صار نهائياً

اما الزعم باثقات مصر من روابط اتفاق ١٨٩٩ بحجة ان رضاها به كان  
مشوباً ومشوهاً بقوة الاكراه من جانب انكلترا اكرهاها لم يكن بالامكان  
دفعه ، فهو ملابسة بين مبادئ الحق المدني ومبادئ الحق العام . وهذه  
معاهدات الصلح التي اكره المغلوبون على توقيعها بقوة الحديد والنار هل يجوز



لهؤلاء ألا يحترموا احكامها ؟

والذي نعتقده نحن ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر للاسباب الآتية :  
ان السبب الذي دعا الى ابرام هذا الاتفاق هو الاهتمام بمنع تنفيذ  
الامتيازات في السودان ووقاية مصر ولو في هذا الشطر من الاراضى المصرية  
من مساس نظام الامتيازات بسيادتها

فهذا الاتفاق اذن قد عقد لمصلحة مصر لا لمصلحة انكلترا ، وفي الواقع  
ان انكلترا لم يكن لها في ذلك الحين أية مصلحة خاصة من وراء ذلك الاتفاق  
لأنها كانت تحكم مصر ذاتها

فأية حاجة كانت بها لأن تبرم مع مصر اتفاقا يخولها ادارة السودان ؟ فهل  
هي كانت تلقى من الحكومة المصرية مقاومة لا ترد وهي التي استطاعت  
ان تكبره حكومة مصر على اخلاء السودان رغم ارادتها لو أنها طلبت من  
الحكومة المصرية بقطع النظر عن كل اتفاق — وأماننا السابقة في مسألة  
غوردون — ان تسلم حكم السودان الى حاكم تام حتى ولو كان انكليزيا  
تختاره انكلترا وله السلطة المخولة الآن للحاكم العام ؟؟ سؤال لا يجاب عليه  
بغير « لا »

ان تلغراف غرتفيل المشهور جعل للمشورة الانكليزية صبغة الأمر ،  
وجعل موقف الحكومة المصرية بين أمرين : اما الخضوع ، واما الاستغناء  
وكما أنه ليس ما يمنع أي شخص تعاقد مع آخر على مصلحة له من أن  
يتنازل عن تلك المصلحة ، فكذلك مصر لا يمنعها مانع قانونياً عن أن تعدل  
عن اتفاق ١٨٩٩ اذا هي ارتضت أن تتحمل في السودان نظام الامتيازات  
أو أي نظام يقوم مقامه

وهذا اللورد كرومر يعترف صريحاً بتقريره عن الاتفاق بان الغرض  
الوحيد منه هو اتقاذ مصر في السودان من عراقيل الامتيازات . نعم انه  
أضاف الى هذا الغرض غرضاً آخر جعله في المقام الأول وهو ضمانة الادارة

الحسنة لأهالي السودان ولكن هذا لا ينقض بوجه من الوجوه مذهبنا هل النظام الأساسي النافذ في السودان بمقتضى اتفاق سنة ١٨٩٩ أو بعبارة أخرى هل الحكم الانكليزي المصري المزدوج هناك يجعل لمصلحة السودان حقاً مكتسباً تجاه مصر؟ ! انهم اذا قالوا ذلك كان جوابنا القاطع : ليس للسودان شخصية ممتازة عن مصر . واذا كانت له شخصية ممتازة فمصر لم تتعاقد مع السودان ولكن ما الفائدة من الوقوف أمام هذه الافتراضات؟ فلنجاوب الحقيقة وجهاً لوجه . والحقيقة هي كما قلنا انه ليست للسودان شخصية خارجة أو منفصلة عن شخصية مصر . ومن هنا تنجم الاستحالة القانونية على السودان بأن يكتسب حقوقاً تجاه مصر

لقد قلنا وتقرر هنا القول : ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر من الوجهة القانونية . ولكن اذا وصلنا الى العمل نجد أن مفاوضاتنا سيصطدمون بمقاومة شديدة من جانب انكلترا العاضة بكل نواجذها على ذلك الاتفاق . وهذه الأموال الانكليزية قد استخدمت أو هي على وشك الاستخدام في السودان ، ومجال العمل الواسع في السودان - وهو بلاد خصبة لم تستثمر حتي الآن - ليتجلى أمام أصحاب الاعمال من الانكليز ، وخطأ الرأي العام الانكليزي الذي يعتبر نصف السودان ان لم نقل السودان كله ملكاً انكليزياً ، واهتمام الانكليز بانجاز الخط الحديدي الممتد من رأس الرجاء الصالح

هذه كلها عوامل تحمل الحكومة الانكليزية على ان تتفانى بالتمسك بذلك الاتفاق . فاذا فرضنا انا توصلنا غداً الى الاتفاق المرضي مع الانكليز على التحفظات التي وردت في « التصريح لمصر » ولم يبق من وجه للخلاف الا على السودان هل يقطع مفاوضاتنا المفاوضات من أجل ذلك ؟ ؟

ان الجواب على هذا السؤال الخطير في مثل هذه الحالة يكون من حق البلاد وبعبارة أخرى انه يكون من شأن نواب الامة الذين تستشيرهم الحكومة . ولكن اذا هم عقدوا العزيمة على ان يقبلوا في المسألة هوادة فلا



يجوز بحال من الاحوال أن يكون ما ل الحل جعل مركز مصر ادنى من المركز الذي يكون لها حسب اقتراح خطر لنا وكان في العزم نشره لولا حب التفادي عن ذلك الآن ولولا تساؤلنا : اليس الافضل سياسيا الاحتفاظ بتبليغ هذا الاقتراح الى المصريين وحدهم لاسيا ممثلى الامة وتوابها وللحكومة والمفاوضين في المستقبل

وبمناسبة ذكر التحفظات الانكازية غير مسالة السودان نذكر عرضاً ان لجنة الدستور الفرعية قد ازالته كل سبب كان يدعو الى وجود واحد من تلك التحفظات وهو تحفظ يمس اساساً خطيراً بالاستقلال لان اقل ما يرمى اليه تثبيت سيادة إنجلترا على مصر - ونعنى بذلك : التحفظ الخاص بحماية الاقليات

فان تلك اللجنة - اذا صح ما لدينا من المعلومات - قد قررت ان تدمج في الدستور المصري المبادئ المسماة « بضمانات الاقليات » وأعلنت عدم امكان المساس بتلك المبادئ . فحماية الاقليات تكون مضمونة في نظام البلاد الاساسى ، والغرض الذى يرمى اليه التحفظ المحكى عنه قد اصبحت محققاً . وسيكون المفوضون المصريون والحالة هذه في أحسن مركز لا بعداد هذا التحفظ المقوت ابعاداً تاماً لاسيا وانه يعد مطلباً جديداً من جانب الانجليز لاننا نعرف من مصدر موثوق به انه لم يصدر مطلقاً من المفوضين الانجليز في خلال مفاوضات الصيف الماضى ما يؤخذ منه طلب اعتراف مصر لانجلترا بحق حماية الاقليات بمصر » أه



## شركة الذئب والحمل

كيف يحكم السودان على عهد الشركة

اللورد كرزون والوفد السوداني ١٩١٩

عرفنا من اتفاق ١٨٩٩ أن المادة الثالثة تنص على « تفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم السودان العام ويكون تعيينه بأمر حال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر حال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية » فكل ما لمصر من الشركة في تعيين الحاكم العام توقيع الأمر العالي وأما ترشيح الحاكم وتعيينه وعزله فمن اختصاص حكومة انكلترا وحكومة انكلترا لا تعين حاكماً مصرياً وهذا الحاكم الانكليزي قد خول بالمادة الرابعة من الاتفاق المشار اليه سن القوانين والنساء فكل منشور من الحاكم العام هو قانون مسنون . ولقد سئل أحد كبار الانكليز عن السبب الذي داهم يوم إبرام الاتفاق مع مصر الى استثناء سواكن وترك العلم المصري وحده يتحقق فوقها فأجاب « ان سواكن من السودان هي المحل المعرض للهجوم ، فقد تركناها يوم وضع الاتفاق على حالها كما يترك الجريح في ثغرة السور فيحترم المهاجم جراحه وآلامه أو كما يوضع مستشفى الصليب الأحمر في نقطة ضعيفة من ميدان القتال » . . . . . تلك كانت حججهم قبل ضم سواكن وانشاء بورسودان ففي يوم توقيع الاتفاق عين اللورد كرتشنر حاكماً عاماً للسودان فأعلن فتح السودان للتجارة في ١٢ ديسمبر ١٨٩٩ وخلفه في حكم السودان في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ ونجت باشا فأصدر للسودانيين منشوراً يعدم فيه بالاصلاح ويهددهم بالعقاب اذا هم خالفوا القوانين ثم ألغى الحكومة المركزية وجعل كل رجالها من الانكليز وعين لكل مديرية مديراً عسكرياً انكليزياً وعين



المصريين مأمورين فظهرت الحكومة السودانية بمظهرها الصحيح أي أنها حكومة انكليزية بحثة ولما تعلم بعض السودانين انزلوهم في وظائف المأمورية منزلة المصريين وأحلوهم محلهم وبذلك صحت كلمة اللورد سالسبوري الذي سأله اللورد كبرلي زعيم المعارضين في جلسة ٦ فبراير ١٨٩٩ « هل السودان صار بالفعل شطراً من الامبراطورية البريطانية ؟ » فأجاب « لقد ينقضي بعض الزمن قبل أن يصير السودان هادئاً آمناً كحي بيكاوييلي أو بلمول.. واذكر اللورد السائل رجل اشتهر بتاريخ انكلترا وهو غليوم الفانخ فانهم لقبوه بالفانخ قبل أن يفتح جميع اقاليم انكلترا وبلاد الغال »

كذلك كانت انكلترا مالكة السودان وكذلك كان السودان شطراً من الامبراطورية البريطانية قبل أن يكون لانكلترا يد عليه وقبل أن تخضع انكلترا مصر بشأنه

فقد اتفرد الحاكم العام بالحكم فاختر رؤساء الحكومة السودانية جميعاً من الانكليز وضمنوا على المصريين شركائهم بالسودان بمنصب واحد من المناصب العليا . وفي سنة ١٩١٠ رأوا أن يؤثروا للحاكم مجلساً عاماً أو مجلس شورى يعاونه بالحكم لاتساع المصالح والأعمال في تلك البلاد فألفوا هذا المجلس من الانكليز وحدهم . واليك نص النظام الذي وضعوه لذلك

« حيث ان الوفاق المعقود في ١٩ يناير ١٨٩٩ بين حكومة جلالة المرحومة ملكة الانكليز وحكومة سمو الجنب العالي الخديوي قد فوض الى الحاكم العام الرئاسة العليا العسكرية والملكية في السودان ومنحه الاختصاصات المبينة فيه . وحيث انه بمصادقة الحكومتين المشار اليهما قد استصوب ايجاد مجلس يشترك مع الحاكم العام في اجراء ماله من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ؛

فقد صدر الامر بما هو آت :

١ - يسمى هذا القانون قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠

٢ — ينشأ مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام يؤلف من اعضاء قانونيين هم المفتش العام والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي ، ومن اعضاء اضافيين لا يتقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على اربعة يعينهم الحاكم العام ، يكون تعيين الاعضاء الاضافيين لمدة ثلاث سنين وتجوز اعادة تعيينهم واذا غاب احد الاعضاء القانونيين بالاجازة أو تعذر عليه الحضور للمرض ناب عنه في المجلس الموظف الذي يقوم مقامه في وظيفته بحكم القانون أو من طريق التناوب

واذا غاب احد الاعضاء الاضافيين أو تعذر عليه الحضور كذلك فللحاكم العام ان يعين بدله مؤقتا

٣ — يرأس الحاكم العام جلسات المجلس وفي حالة غيابه تكون الرئاسة للاقدم عضو بين الحاضرين مع مراعاة أحكام المادة ١٣

٤ — للمجلس جميع السلطة المخولة له بمقتضى هذا القانون في نظر كافة المواد التي يجب اجراؤها بمعرفة الحاكم العام في المجلس بناء على نصوص هذا القانون أو أي قانون آخر . أما غير ذلك من المواد الاخرى التي قد تعرض عليه فانه ينظر فيها بصفة مجلس استشاري للحاكم العام

٥ — جميع القوانين واللوائح التي للحاكم العام اصدارها بمقتضى المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ يصير اصدارها بمعرفة الحاكم العام في مجلسه ولا يسرى هذا النص على ما للحاكم العام وحده اصداره من اللوائح بمقتضى السلطة الممنوحة له بنص معمول به

٦ — يقرر الحاكم العام في مجلسه الميزانية السنوية ويمنح جميع الاعتمادات الاضافية سواء كانت من الاحتياطي أو من الإيرادات العادية

٧ — يجري الحاكم العام في مجلسه جميع المواد التي يجب اجراؤها فيه بمقتضى أي قانون معمول به أو على القواعد التي يقرها الحاكم العام في مجلسه

٨ — تتقرر المسائل التي يجريها الحاكم العام في مجلسه بأغلبية اصوات



الأعضاء الحاضرين مع مراعاة ما هو مدون في المادتين ٩ و ١٠ فاذا تساوت الأصوات كانت الترجيح لجانب الرئيس وتدون قرارات المجلس في سجل محاضره مع بيان رأي كل عضو على اتفراده ولكل عضو خالف الاغلبية ان يطلب اثبات اسباب مخالفته في المحضر

٩ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يخالف ما أقرته الاغلبية لاسباب تدون في محاضر المجلس ويعتبر قراره هذا في هذه الحالة من جميع الوجوه كأنه قرار المجلس

١٠ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يوقف تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩

١١ — للحاكم العام في مجلسه ان يسن قواعد لا تخالف هذا القانون تختص بضبط اعمال المجلس وبيان محل اجتماعاته وتعيين موظفيه وتقرير واجباتهم

١٢ — اذا غاب الحاكم العام بالاجازة أو تعذر عليه القيام باداء وظيفته لمرض وكذلك اذا خلت وظيفته تنتقل سلطته كلها الى مجلس الحاكم العام اذا لم يكن هو قد عين نائباً عنه في وظيفته

١٣ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يعين موظفاً ينوب عنه في رياسته وفي ماله من السلطة كلها أو بعضها المتعلقة بالمجلس بمقتضى المواد السابقة

١٤ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يباشر وحده ما للحاكم العام في مجلسه من السلطة كلها أو بعضها اذا أجاز ذلك بقرار من المجلس

١٥ — لا يجوز تفسير أي نص من نصوص هذا القانون بما يفيد تحويل الحاكم في مجلسه سلطة لو كانت له وحده لجاءت مخالفة لنصوص اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أولاي اتفاق معقود حتى الآن بين حكومتي مصر والسودان اهـ ذلك هو نص القانون الصادر بإنشاء مجلس يساعد الحاكم العام

أما هذا المجلس فقد صدر قانون آخر بأن يكون مؤلفاً من السكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي وهم الأعضاء القانونيون والحاكم العام ان يعين أعضاء اضافيين لا يقلون عن اثنين ولا يزيدون على خمسة وإذا بحثت عن المصري في هذا المجلس وسواء فأنك لا تجده لأن المصري موكل بالخدمة ومسخر للقيام بالأعمال الشاقة وليس له رأي وليس له ارادة في تلك البلاد التي تولى الانكليز أمرها وصرفوا همهم لفصلها عن أمها مصر ولقد هنا اللورد كرزون نفسه وامته بأن السودان لم يخذ سنة ١٩١٩ حذو مصر وان السودانيين أرسلوا الى انكلترا وفداً يقدم ولاءه لجلالة الملك وفات اللورد ان يقول لهم ماهي الوسائل الشديدة التي تذرعوها بها لاثار السودانيين بهذا المظهر ومن هو هذا الوفد وكيف القوه وكيف أرسلوه الى لندره محجوراً عليه حتى انهم لم يدعوه يقيم يوماً واحداً بالقاهرة أو يختلط بأحد من المصريين

وهذه كلمة اللورد كرزون القاها في مجلس اللوردات في شهر ديسمبر ١٩١٩ أجل فيها الكلام عن الخطة التي تتبعها الحكومة الانكليزية في مصر حتى اذا ما وصل الى السودان قال :

« ولا أرى بداً من الاشارة الى الصورة المشجعة والمضادة لهذه الصورة (يعنى صورة مصر) وهي صورة السودان فان أهل تلك البلاد لا يزالون محافظين على النظام التام بحسن ادارة السري ستاك حاكمها العام وقد قدموا برهاناً واضحاً على ولائهم لبريطانيا العظمى بزيارة وفد من اعيانهم لهذه البلاد في يوليو الماضي فاستقبلهم جلالة الملك فاعربوا له أولاً ولي ثانياً عن حسن تقديرهم للعمل الذي قامت به بريطانيا العظمى لاهياء بلادهم وتنصلهم من الحوادث التي جرت في مصر وقالوا ان همهم الوحيد هو ان يبقوا في الامبراطورية ولا يفصلوا عنها . وهذا الدليل السار على الولاء سببه جله أو كله العمل العجيب الذي تم على يد السير رجنالد ونجت الحاكم العام السابق فانه



وقف مقدرة العالية سنين كثيرة مع زيادة خير السودان وعلى وضع اساس حكومة جاءت الايام مصدقة لطرائق الحكم البريطاني فيها كل التصديق « اه

## وثائق رسمية

### بشأن السودان

#### ﴿ مذكرة الوفد المصري ﴾

لما كان الوفد المصري في باريز وجه الى انكلترا والى الدول مذكرة بشأن السودان وضرورة ارجاعه الى أمه مصر هذا نصها :

« اذا كان المصريون يطلبون ارجاع السودان اليهم فليسوا مدفوعين لذلك بحب التوسع والاستعمار ، وانما هم يطلبونه باسم الحق واحتفاظاً بكيانهم الوطني

لقد كان السودان منذ الأزمنة النابرة جزءاً متمماً لمصر

واذا كان قد فصل عنها في وقت من الأوقات فان مصر وهي مستقلة استقلالاً ادارياً جعلت في مقدمة واجباتها وأعمالها اعادته الى حظيرة الوطن الأكبر

على أن المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط بل ان مصالح مصر والسودان مرتبطة بحكم الطبيعة ارتباطاً يجعل كلا من البلدين متمماً للآخر وكلاً منهما في حاجة الى الثاني ليستطيع الحياة والتقدم والرقى ، فاذا قسّطت دولة أجنبية على السودان كانت مصر التي لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار

ولقد أشار الى ذلك المستشار المالي الانجليزي لدى الحكومة المصرية في تقريره الصادر يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ بقوله : « ان الأرض التي يرويه النيل من جبال الجبشة والبحيرات الكبرى الى شاطئ البحر الابيض المتوسط هما كان الامم الذي يطلق عليها هي كل لا يقبل التجزئة . ونظراً

لتقدم فن الهندسة ذلك التقدم الذى بلغ الاوج فان الدولة التي تبسط حكمها على منطقة أعالي النيل تملك مراقبة المياه في مصر . وعلى ذلك فالسودان ضرورى لمصر ، بل هو ألزم لها من مدينة الاسكندرية »

على أن أهالي السودان من جهة أخرى ينتقمون كثيراً من اتصالهم بالمدينة المصرية التي لا يوافقهم سواها ، فهم يعتبرون مصر بمثابة أختهم الكبرى التي يتكلمون لغتها ويرتاحون لنظاماتها وأخلاقها

وهذا الميل المتبادل ، وذلك الاتحاد في الأخلاق والأفكار ، هما نتيجة طبيعية لذلك الحادث التاريخي ، وهو أن العرب الذين جاءوا الى مصر والعرب الذين توزعوا وانتشروا في السودان يرجعون لأصل واحد ؛ ولا يخفى أن سلالة هؤلاء هم اليوم الأعظم شأنًا والأكثر استنارة بين سكان السودان واثنا بطلبنا ارجاع السودان الى مصر نريد أن نجعله شريكاً لنا له مالنا وعليه ما علينا

#### اخلاء السودان واستعادته

ليس هنا محل الخوض في الظروف التي أدت الى اخلاء السودان في عام ١٨٨٤ وإنما نكتفي بالإشارة الى أن الوزارة الشريفة عارضت في هذا الاخلاء ، وعند ما أرغمت عليه استقالت مصرحة بأن « مصر لم يكن يحق لها الموافقة على اخلاء السودان ، وأن قبول نصائح انجلترا بدون مناقشتها يعد منافياً للدستور ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يقضي بأن الخديوى يحكم بالاشتراك مع وزرائه »

ولما أعيد فتح السودان أرغمت مصر أيضاً على قبول اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي جعلت السودان تحت حكم انجلترا ومصر معاً بعد ان كان ايلة مصرية . وهذه الاتفاقية التي لم تجعل لمصر الا مركزاً سلبياً بحتاً واسمياً محضاً قد أدت في الحقيقة الى ضم السودان الى الامبراطورية الانجليزية ضمّاً فعلياً لكن ما هي قيمة الاتفاقية المذكورة قانوناً ؟



انها اتفاقية باطلة ولا محل لأى شك في ذلك فقد تمت تحت تأثير الاكراه الذى جعل وجودها فاسداً

وفوق ذلك فان من البديهي أن مصر بمقتضى أحكام المعاهدات الدولية والفرمانات التي تحرم عليها التنازل عن أى جزء من أراضيها لم تكن لها أية صفة في عقد مثل هذه الاتفاقية . ومما يزيدنا اشتداداً في الاحتجاج على هذه الاتفاقية أن مصالح المصريين واحساناتهم قد دبت فيها وتعر على العقل أن يفهم كيف تعقد شركة يختص أحد الفريقين فيها بكل الحقوق ويلزم الآخر بكل الواجبات

بينما انجلترا تسود وتحكم بمفردها تلك الافطار الواسعة فان مصر هي التي تدفع من أموالها ما يسد العجز الفاحش في ميزانيتها فضلاً عن الاتفاق على الاعمال الكبرى التي تلزم لاصلاح الأراضي ولقد دفعت ٣٠٥٠٠٠٠٠ ج . م لمد الخطوط الحديدية ومليون جنيه لميناء بور سودان (١)

ومن عجائب الامور أن مصر بانشاء ميناء بور سودان من أموالها الخاصة أوجدت لتجارة السودان مخرجاً جديداً من شأنه أن يقلل مقدار المنفعة التي كانت تعود على مصر من تجارتها مع السودان !

وزيادة على ذلك فان الجيش المصرى المعسكر جله في السودان هو الذى يستخدم لاختضاع الأراضي الخارجة عن الطاعة ولفتح بقاع جديدة لمصلحة النظام المشترك ، ومصر وحدها هي التي تتحمل بطبيعة الحال النفقات الجسيمة اللازمة لذلك

وليت شعري ماهي الفوائد التي تجنيها من وراء تلك الضحايا ؟ اذا تساءلنا فلا من محجب

ليس هذا فقط بل أن الموظفين المصريين يختفون شيئاً فشيئاً ليفسحوا المكان للموظفين الانجليز في المناصب الكبرى على الخصوص ، وليس بعيداً

(١) ان المبالغ المقدمة من مصر تتجاوز اليوم ١١ مليون جنيه مصري.

ذلك اليوم الذي يخلفه السودان من أى موظف مصرى ما عدا الحاميات العسكرية التي تدفع مصر نفقاتها  
 فلهذه الأسباب كلها نلج في المطالبة بارجاع السودان الى حظيرة الوطن  
 الا كبر « مصر » وفاقاً للحق والعدل » اهـ

### ﴿ في تقرير اللورد ملنر ﴾

لما قدم اللورد ملنر مذكرة الى الوفد المصري في ٨ اغسطس ١٩٢٠  
 اهل في هذه المذكرة ذكر السودان فابدى له - كما جاء في التقرير - عدلي  
 باشا ملاحظته على هذه المذكرة وافهم اللورد ملنر انها خالية من ذكر  
 السودان وان مسألة السودان مسألة حيوية لمصر - فارسل اللورد ملنر الى  
 عدلي باشا الخطاب الآتى :

عزيزي الباشا

بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه  
 ليس بين اجزاء المذكرة التي أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على  
 السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ  
 وسوء فهم في المستقبل انه يحسن بنا ان ندون رأي اللجنة وهو ان موضوع  
 السودان الذي لم تتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا واصحابه . خارج بالكلية  
 عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين مختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما  
 ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه  
 البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد  
 اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه الا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر  
 السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطلق تقدم السودان وترقيه على  
 نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة



على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها ماراً في السودان ، ونحن نأزمون على أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك لإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية . اهـ

ملنر

ولما عرض مشروع اللورد ملنر على الهيئات النيابية في مصر قدمت الجمعية التشريعية تحفظاً بشأن السودان « بأنه جزء من مصر وبأنه لا مندوحة عن ادخاله في الاتفاق »

ولما قدم سعد باشا التحفظات إلى اللورد ملنر كان هذا التحفظ منها ولما اجتمع اللورد ملنر بالوفد المصري الاجتماع الأخير وطلب تأجيل البحث في التحفظات وفي غير ذلك إلى المفاوضات الرسمية فحتم سعد باشا الكلام معه بقوله :

« إن مجهوداته لا تأتي بنتيجة ما لم يطمئن أهل القطر المصري على ما جاء بالتحفظات ويتأكدوا أن بريطانيا العظمى الفت الحماة فعلاً »

### ﴿ في مشروع اللورد كرزون ﴾

في ١٠ نوفمبر ١٩٢١ قدم اللورد كرزون إلى الوفد الرسمي المصري برئاسة عدلي باشا مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد جاء في هذا المشروع عن السودان ما نصه :

#### المادة ١٧

حيث أن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر وللاوام موارد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان ائانة مالية تُحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين وتكون القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام وغير ذلك تتعهد بريطانيا

العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادى حلقا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا » اهـ

### ﴿ ردّ الوفد المصري ﴾

قال الوفد الرسمي في رده على مشروع اللورد كرزون ان هذا المشروع يتضمن المبادئ التي عرضت علينا منذ أربعة أشهر ورفضناها « أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر الى ان النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حقوق السيادة التي لا نزاع فيها مع حق السيطرة على مياه النيل »

### ﴿ في مشروع الدستور ﴾

ولما رفع دولة يحيى باشا مشروع الدستور الى جلالة الملك في ١٩ ابريل ١٩٢٣ قال في كتابه الى جلالاته : « وقد وضع النصاب المختصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما أبداه نخامة المندوب السامي من التأكيد بان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقاً ان تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل » وجاء في المادة ١٥٩ من الدستور ما نصه : « تجري احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان » وكان الأصل « ان السودان وان كان جزءاً من مصر لا يجزأ الا انه يدار بنظام خاص »

وجاء في المادة ١٦٠ : « يعين اللقب الذي يكون للملك مصر بعد ان يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان » وكان الأصل « ان ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان »



## نظرة في المستقبل

### ومستقبل مصر في السودان وحده

لا تعيش الامة ليومها ولكنها تنظر من حياة اليوم الى غدها . فاذا نظرت الامة المصرية الى هذا الغد القريب عرفت أن ارضها ضائعة بها وانه لا مندوحة للسالة الآتية عن المهاجرة فعدد السكان الذي يناهز الآن ١٣ مليوناً يزيد في كل سنة ٣ بالمئة وهذه الزيادة مضطردة لتحسن الاحوال الصحية وما بقي من أرض مصر بوراً أو غامراً لا يزيد على مليون و ٨٠٠ الف فدان فضلاً عن انهاك قوة الارض بكثرة الزرع وتواليه . فالنيل هو الطريق الوحيد لهجرة المصريين . ومما وجدوه في الآثار القديمة قول الاله آمون « كل بلاد يغمرها النيل في فيضانه فهي من مصر وكل من يشرب من مياه هذا النيل فوق مدينة الفاتين هم مصريون »

ولقد اتجهت انظار الباحثين الى أرض تصلح للزراعة ويمجد فيها المصري رزقه يوم تضيق بلاده به فأتجهت الانظار الى صحراء مريوط فمد فيها الحديدوي عباس الثاني خطاً حديدياً الى حدود طرابلس الغرب وأخذ بتعمير العزب . ولكن الارض بحاجة الى الماء وماء المطر لا يكفي وماء النيل يحول الآن الى ري الجزيرة ومساحة هذه الجزيرة بين النيل الابيض والنيل الازرق عشرة ملايين فدان يقول الانكليز ان سبعة ملايين فقط صالحة للزراعة ويريدون بالزراعة زراعة القطن وبما انهم خصوا الجزيرة بماء النيل الازرق فاي أرض يمكن أن تصلح بماء النيل الابيض الذي تركوه لمصر وهو ماء جيري لا يصلح لتغذية النبات خلافاً للنيل الازرق الذي يحمل الطمي الذي يغذي التربة المصرية ويجعلها تربة خصبة . ومصر مهددة الآن بالحرمان من ماء هذا النهر ومن طميه ومادامت سنة الطبيعة ان يتقاذف السكان اذا ازدحت بهم الارض

وأرض مصر ستزدحم قريباً بسكانها وفي المنوفية الآن ٣٦٠ نفساً في الكيلومتر المربع ، فالتقاذف حادث لا محالة بأن ينتقل أبناء اسوان الى دقته وابتناء قنا الى اسوان وهكذا يصعد المصريون من الدلتا مع مجرى النيل الى السودان فيعمرونه. ومنذ استعادة السودان الى اليوم هجر كثيرون بلادهم الى دقته وبربر والجزيرة وسواها

وقد كان اللورد كرومر والسير غارستن يتشاءمان من مصير السودان لقلة السكان فأقترح بعض الانكليز ان ينقلوا اليه جماعات الهنود ولكن التجربة لم تنجح ولا يمكن ان تنجح ، وهذه مشروعات الري في الجزيرة يقوم بها المصريون يؤخذون عمالاً مأجورين ولكن على نظام يكاد يكون عسكرياً لأنهم يستأجرون العامل لمدة سنة أو سنتين ويعطون لكل واحد منهم عمرة خاصة وكل عامل ملزم بصرف المدة التي تعهد بصرفها في السودان وباتباع النظام الذي وضعوه . وقد علمت حادثة كينيا الانكليز الا يكثروا من الهنود في احدى مستعمراتهم فأنهم ملأوا كينيا بالهنود والاسكوتلانديين فقام الهنود يطلبون حقوق الانكليز لذلك عدلوا في السودان عن استخدام الهنود الى استخدام الصوماليين

ولما كانت الارقام لا تخطيء فانا تقتبس هنا بياناً قدمه سمو الامير عمر طوسون الى المعهد العلمي المصري في جلسة ٣ مارس سنة ١٩٢٤ مبيناً فيه بالارقام كيف ينتظر أن تضيق مصر بأهلها وكيف ان هذه الزيادة في عدد السكان لا تجد لها مرتزقاً في غير السودان وقد جعل سمو الأمير عنوان بيانه:

« مالية مصر من عهد القراعنة الى اليوم »

والذي يهم القاريء المصري على وجه التخصيص خاتمة هذا البيان وتعميزها بالارقام



## عصر الفراعنة

ليس لدينا عن مؤرخي هذا العصر ما نعرف منه مساحة أرض مصر الزراعية ولاخراجها . غير أن مؤرخي العرب تداركوا هذا النقص ، ولكن جسامه المبالغ والمساحة التي ذكروها تقبو بنا عن الركون اليها وهذا ما قالوه مقدرأ بالجنيه المصري :

المؤلف	الحاكم	الخراج بالجنيه المصري
ابن خردادبه	الفراعنة	٥٦٠٠٠٠٠٠
ابو صالح	يوسف بن يعقوب	١٤٧٦٠٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	١٦٨٠٠٠٠٠
« « «	فرعون موسى	٤٣٢٠٠٠٠٠
المقرئزي	الريان بن الوليد	٥٨٢٠٠٠٠٠
«	« « «	٦٠٠٠٠٠٠٠
أبو المحاسن	كيكاوس	٦٠٠١٨٠٠٠
المسعودي وابن أياس	« «	« «
الأرض المزروعة	بالفدان	١٨٠٠٠٠٠٠

ولكنني رأيت بناء على براهين شرحتها في مذكري أن عدد سكان مصر في عهد الفراعنة كان ١٨ مليوناً أو ٢٠ مليوناً على الأرجح وان مساحة المزروع منها كان ٦ ملايين فدان ثم ان بعض المؤرخين ذكروا النسبة المئوية التي كان يجبي الخراج على مقتضاها وان لم يذكروا الخراج نفسه . فاذا راعينا هذه النسبة مع المحصول الذي كان ينتجه القطر في هذا العصر وجب أن يكون الخراج كالاتي على قول هؤلاء المؤلفين :

المؤلف	النسبة المئوية المساحة للمزروعة	الخراج بالجنيه المصري	عن الفدان بالقرش
مسبيرو ولبروزو	١٠ في المئة	٦٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠
هارتمان	« ٢٠	٦٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠
			٣٥
			٧٠

## عصر البطالسة

لم يتيسر لنا الاهتداء الى أي نص عن الخراج في هذا العصر ولكننا استنتجناه استنتاجاً مما ذكره ديودور الذي زار مصر في أواخر هذا العصر حيث قال : —

ان أرض مصر كانت ثلاثة اقسام بين الكهنة والملك ورجال الجيش وقسم الكهنة كان أعظمها والثالث أقلها فرأيت ان القسم الثاني كان ثلث مساحة أرض مصر المزروعة وحيث أنها ٦ ملايين فدان كما أشرنا الى ذلك من قبل فالاقسام الثلاثة تكون كالاتي :

قسم الكهنة ٢٥٠٠٠٠٠

قسم الملك ٢٠٠٠٠٠٠

قسم الجيش ١٥٠٠٠٠٠

وقسم الملك يكون معنى من الخراج بطبيعة الحال. والقسمان الآخران خراجهما ٧٨٧٥٠٠ ج . م . بناء على حسابي وباعتبار  $\frac{7}{3}$  ١٩ قرشاً عن الفدان الواحد

## عصر الرومان

زار استرابون مصر في أيام الرومان ووصفها وصفاً جغرافياً مستفيضاً ولكنه بخل بذكر شيء عن شؤونها المالية واكتفى بقوله ان مصر تدفع جزية عظيمة

وقال مركاتوت ان الخراج كان بنسبة ٢٠٪ من محصول الأرض

وقد وصف استرابون الطريقة الحسنة التي كانت تروى بها أرض مصر في ذلك العهد ومن هذا يجب أن نستخلص أن المساحة الزراعية ومحصولها لم يكونا يتلان عما كانا في عصر الفراعنة ان لم يفوقاه . ولهذا أرى أن القطر



كان في حالة سعادة يسهل معها تأدية الخراج مقدراً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ ج . م عن مساحة ٦ ملايين فدان وبواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان الواحد

### عصر البيزنطيين

المعلومات عن الخراج في هذا العصر قليلة ولا تعيد فائدة تامة وإذا اكتفينا بهذه المعلومات الجزئية وهذا لا مندوحة عنه اعتبرنا أن متوسط جباية الخراج عن الفدان نحو الثلاثين قرشاً فيكون مقدار الخراج عن الستة الملايين ١٨٠٠٠٠٠ ج . م

### الخراج في عصر العرب

كانت مساحة الارض المزروعة في مصر في خلافة عمر على ما أرى نحو الستة ملايين فدان وقد اختلفت مقادير الخراج في عهده كما يؤخذ من عبارات المؤرخين المذكورين بعد . وعلى ذلك يكون كما يأتي :

المؤلف	مقدار الخراج بالجنيه المصري	مساحة الارض بالفدان	متوسط الخراج عن الفدان بالقرش
ابن عبد الحكم	٨١٦٦٦٦	٦٠٠٠٠٠٠	١٣
اليعقوبي	٤٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٧
البلاذري	٣٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٥

وقد مسحت ارض مصر في عصر العرب أول مرة على يد ابن رفاعه عامل سليمان بن عبد الملك عليها سنة ٩٧ هـ ( سنة ٧١٥ م ) وقضى في مسحها من الاسكندرية الى اسوان تسعة أشهر . ذكر ذلك ابن عبد الحكم ولكنه لم يذكر نتيجة هذه المساحة . ومسحت ثانية مرة على يد ابن الحجاب قال الكندي وولي خراجها ابن الحجاب لأمير المؤمنين هشام فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل فوجد فيها ثلاثين الف الف فدان . اهـ

وبلغ خراجها في عهده أربعة ملايين دينار (٢٤٠٠٠٠٠ ج. م.) بواقع ٨. قروش عن الفدان. ويؤخذ من المقریزی أن مساحتها في عهد المأمون كانت ٣٠٠٤٧٣٢ فداناً وخراجها ٤٢٥٧٠٠٠ دينار (٢٥٥٤٠٠٠ ج. م.) بواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان

ومسحت ثالث مرة على يد ابن المدير عامل الخراج في خلافة المعز بالله فوجد فيها ما يصلح للزراعة أربعة وعشرين مليون فدان على ما ذكره المقریزی وبلغ خراجها ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠٠٠٠ ج. م.) بواقع قرشين عن الفدان وبلغ الخراج في مدة حكم احمد بن طولون على ما ذكره ابن وصيف شاه ٤٢٠٠٠٠٠ دينار (٢٥٨٠٠٠٠ ج. م.) وكان زمنه زمن رضاء. وفي حكم الاخشيد بن محمد طنج بلغ الخراج على ما ذكره المقریزی مليوني دينار عبارة عن (١٢٠٠٠٠٠ ج. م.)

وفي خلافة المعز لدين الله كان خراجها في سنة ٣٥٨ هـ على ما ذكره ابن وصيف شاه ١٢٠٠٠٠٠ دينار (٧٢٠٠٠٠ ج. م.) وفي سنة ٣٥٩ هـ على ما ذكره ابن حوقل ٣٢٠٠٠٠٠ دينار (١٩٢٠٠٠٠ ج. م.) وكذلك في سنة ٣٦٠ هـ على ما ذكره ابو المحاسن

وبلغ في خلافة المستنصر بالله على ما ذكره ابو صالح ٣١٢١٠٠٠ دينار (١٨٧٢٠٠٠ ج. م.)

وفي حكم صلاح الدين بلغ خراج مصر عدا اقليمي منفوط ومنقبط سنة ٥٨٥ هـ على ما ذكره القاضي الفاضل ٤٦٥ ٣٠٢٩ ديناراً (٢٧٩ ١٨١٧ ج. م.) ومسحت أرضها رابع مرة في عهد المنصور حسام الدين لاجين فكانت ٥٧٣٣٧٢٣ فداناً خراجها بلغ ١٠٨١٦٥٨٤ ديناراً (٦٤٨٩٩٥٠ ج. م.) بواقع  $\frac{1}{4}$  ١٢٦ قرشاً عن الفدان

ومسحت خامس مرة في عهد الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م.) خيلفت ٥١٣٣٧٢٣ فداناً وخراجها ٩٤٢٨٢٨٩ ديناراً (٥٦٥٦٩٢٣ ج. م.) بواقع  $\frac{1}{4}$  ١٠٩ قروش عن الفدان وهي آخر مساحة عثرتنا عليها في هذا العصر



## عصر العثمانيين

عثرنا في هذا العصر علي ما كتبه مؤرخان فقط أحدهما عن أوله والثاني عن آخره فقد ذكر ابن اياس وكان حياً في السنين الاولى للفتح العثماني ان خراج مصر بلغ ١٣٠٠٠٠٠ دينار ( ٧٨٠٠٠٠٠ ج . م ) و ٦٠٠٠٠٠٠ أردب من الفلال في ٣٥ قرشاً يساوي ٢١٠٠٠٠ ج م فيكون المجموع ٩٩٠٠٠٠ ج م ويؤخذ مما ذكر استيف في كتاب ( وصف مصر ) ان الخراج بلغ ١٠٥٢٩٥١ ج م قبل اغارة الحملة الفرنسية على مصر . اما مساحة الارض في هذا العهد فكانت ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ٢٣ قرشاً عن الفدان

## عصر الفرنسيين

وصلت الحملة الفرنسية الى مصر وهي من الوجهة الزراعية في اسوأ حالة . ويؤخذ من حساب استيف ان الخراج عن سنة ١٧٩٩ م بلغ ٢٢٥٤٣٣٩٩ فرنكاً ، ( ٨٦٩٦١٣ ج م ) نقداً وعينا ومساحة الارض المزروعة ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً . بواقع ١٩ قرشاً عن الفدان

## عصر الاسرة العلوية

ذكر مانيجان عن سنة ١٨٢١ م ان الخراج بلغ ٦٦٠٥٤١ ج م ومساحة الارض المزروعة ٢٠٣١٩٠٥ فدادين أي بواقع  $\frac{1}{4}$  ٣٢ قرشاً عن الفدان وقال كلوت بك عن سنة ١٨٣٣ م ان مساحة الارض المفروض عليها الخراج هي ٣٦٨٥٦١٢ وان خراجها يبلغ ١٠٨٤٩١٢ ج م أي بواقع  $\frac{1}{4}$  ٢٩ قرشاً عن الفدان

واني مضطر لان أنزل عن عصر محمد علي الى عصر توفيق في سنة ١٨٨١ م وأترك ما بينهما لاني لم أعر على ما أعرف منه الخراج في هذه المدة من جهة ولأن سنة ١٨٨١ تبين لنا الوقت الوسط من حكم هذه الاسرة بين

محمد علي وعصرنا الحاضر، ووقفنا على حالة البلاد في الفترة التي كانت قبل الاحتلال الإنجليزي

أما مساحة الأرض المفروض عليها الخراج في سنة ١٨٨١ م المذكورة فقد بلغت ٤٧١٤٤٠٦ فدادين وخراجها بلغ ٤٨٨٠٥١٨ ج. م بواقع ١٠٣ ١/٢ قرشاً عن الفدان

وفي سنة ١٩٢١ م من عهد جلالة الملك فؤاد بلغت مساحة الأرض ٥٦١٥٧٠٠ فدان وخراجها ٥١٣٤٦٦٠ ج. م بواقع ٩٠ قرشاً عن الفدان وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونالد مستشار وزارة الأشغال العمومية عن أعمال مراقبة النيل في سنة ١٩١٩ م:

أن مساحة الأرض المزرعة والقابلة للزراعة بمصر هي ٧٣٠٠٠٠٠ فدان يستنزل منها ما هو مخصص لتربية الأسماك وقدره ٢٠٠٠٠٠ فدان فيكون الباقي ٧١٠٠٠٠٠ فدان

يستنزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي ٥٦٠٠٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١٥٠٠٠٠٠

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزرعة الآن من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

### الخاتمة

قد تبين مما سبق أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في القطر المصري (٧١٠٠٠٠٠) فدان عدا (٢٠٠٠٠٠) فدان تربي فيها الأسماك والمقدار الأول قسمان (٥٦٠٠٠٠٠) فدان تجبي منها الضرائب باعتبار أنها مزرعة و(١٥٠٠٠٠٠) فدان غير مزرعة الآن وقابلة للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر ١٢٧١٨٢٥٥ حسب احصاء سنة ١٩١٧ فيكون لكل فدان شخصان وربع. وأكثر المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية إذ ينحصر كل ثلاثة من سكانها فدان واحد. وما زال المصريون منذ



احصاء سنة ١٩١٧ في نمو مستمر فاذا تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانباً نجد زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات في سنة ١٩٢١ حسب تقرير مصلحة الاحصاء بلغت ( ٢٣٤٤٥٩ ) وفي سنة ١٩٢٢ ( ٢٤٣٥٣٦ ) نسمة وكلما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على عدد الوفيات طبعاً ولا ريب عندنا في ان متوسط هذه يبلغ سنوياً ٢٥٠٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية وهي أخصب أرض مصر قطعة لا تزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لانهم لا يجدون ما يقوم باود معيشتهم فيها على ائنا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية القدان الواحد من كل أرض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة :

ان الارض المزروعة في مصر ومقدارها ( ٥٦٠٠٠٠٠٠ ) تكفي لمعيشة ( ١٦٨٠٠٠٠٠٠ ) نسمة وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ بلغ مجموع زيادة المواليد عن الوفيات ( ٨٧١٧٢٠ ) بتقدير مصلحة الاحصاء فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ ومقدارها ( ٢٥٠٠٠٠٠ ) واضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ ( ١٣٨٠٠٠٠٠٠ ) وبطرحه من ( ١٦٨٠٠٠٠٠٠ ) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي ( ٣٠٠٠٠٠٠٠ ) نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية فاذا سلم لنا انها ( ٢٥٠٠٠٠٠ ) سنوياً يتلاشى هذا العجز بعد اثنتي عشرة سنة على اني أقول ان عشر سنوات فقط تكفى لذلك اذا جرت الامور في مجراها الطبيعي

واذا أعدت المساحة الغير مزروعة الآن للزراعة وهي تشمل الجزء الشمالي واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر ( ١٥٠٠٠٠٠٠ ) لزمتها من السكان ( ٤٥٠٠٠٠٠٠ ) وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان في مدى ثمان عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة لملاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحري خمسا

وعشرين سنة أي ربع قرن أو نصف العمر الغالب للإنسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام إحدى حالتين وهما :

الاولى — اذا لم تجف مياه اقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه في مدة ١٢ سنة على الأكثر .  
الثانية — اذا جفت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الأكثر .

وهاتان المدتان حتى اطولها أقرب إلينا من جبل الوريد ومعظم النسل الحاضر سيري بعينى رأسه انقضاء هذه السنين فاذا نصنع بعدئذ وزيادة مستمرة في السكان ؟

لا ريب انه يجب علينا منذ الآن التفكير في حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرد له هذا المبحث . الجزء المروي والممكن ريه من القطر المصري على شكل شريط طويل دقيق يفتحي طرفه الشمالي بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا .

وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقاً وصحراء لوبيا غرباً . وليس في الامكان ري أرض الصحراوي المذكورين بمياه النيل لارتفاعهما وعدم استواء مسطحهما فسيستمر جذبهما لهذا العائق الذي لا يمكن تذليله الى ما شاء الله . ومن المستحيل في مصر الارتفاع بأرض لا يرويها النيل فليس هناك احتمال لتوسع زراعي من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر فاذا وجبنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا جانباً كراهة المصري الغربية فالتنا لا نجد ما يحقق لها أى رغد من العيش ليون الشاسع بين البلادين طقساً وطبيعة وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة في حكم المسدودة

اما المورد الصناعي للمعيشة فضلاً عن ان مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يائسة فانه مورد محدود من المستحيل ان ينتفع به



عدد عظيم من السكان في مصر . ولنفرض انهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق زيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط ومتى انقضى هذا الأجل .  
القصير نجد أنفسنا امام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا ان اقصد تثبيط الهم عن الصناعة بهذا الكلام وانما القصد فقط .  
بيان عدم كفاية هذا المورد وانه لا يحل المشكل الذي نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح امامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد اقليم واسع .  
ذو سكان قليلي العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا  
يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مماثلة لقطرنا ، المصريون وحدهم  
هم الذين في استطاعتهم جعله في حالة سعادة ورفاهية . وبالاختصار هو بيئة  
مناسبة لا مزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو  
الذي يسهل الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه  
منذ الازمان الخالية ويجب ان يبقى كذلك الى الابد لانه لازم لها لزوم .  
الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب ان تصوب جميع مجهودات أولئك الذين في يدهم .  
حظ مصر وفي قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة



مراقبة مياه النهرين الكبيرين<sup>(١)</sup>

يريدون ان يبيعوا مال النيل لمصر يبعاً

يقول الانكليز ان رقابة النهرين مضمونة لمصر وبان مياه السودان في قبضة الحكومة المصرية ويقدمون البرهان على ذلك بقولهم « ان الحكومة المصرية اسرعت بعد فتح السودان الى معرفة حالة النهرين - النيل الابيض والنيل الازرق - وأشار السير ويليام فارستن في وضع مسائل الري بين يدي الحكومة المصرية وان لا يصرح الحكومة السودان بان تعمل عملاً ذا علاقة

(١) النهران الكبيران هما النيل الابيض والنيل الازرق

أما النيل الابيض فانه يخترق السودان من الجنوب الى الشمال وهو يخرج من ثلاث بحيرات عند خط الاستواء اهمها بحيرة فكتوريا نياتزا وبعد أن يجري ٢٩٠ ميلاً شمالاً الى الغرب يصب في بحيرة البرت نياتزا ويصب في جنوب هذه البحيرة نهر آخر آت من بحيرة ادوارد نياتزا وطول مجراه ١٨٠ ميلاً ثم يجري النيل من بحيرة البرت نياتزا ويخترق مديرية خط الاستواء باسم بحر الجبل وبحر الرجاف وبعد مسافة ٤٧٠ ميلاً يتفرع منه نهر يعرف ببحر الزراف ويسير النهران شمالاً متفرجين على نحو ٢٠٠ ميل ويلتقي بحر الرجاف ببحر الغزال وهو نهر جار من الجنوب وهو مؤلف من عدة انهر أشهرها بحر العرب ثم يسير شرقاً فيلتقي ببحر الزراف وبعد ٢٥ ميلاً يلتقي ببحر سبت الآتي من الجنوب ويسير النيل الابيض من هناك ٥٠٠ ميل فيلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم وطوله من منبعه الى الخرطوم ١٥٣٠ ميلاً

أما النيل الازرق فانه يخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري منها الى الجنوب ثم يتحول شمالاً الى الغرب الى ان يدخل بلاد سنار على نحو ١٦٠ ميلاً من الخرطوم حيث يصب فيه نهر الدندر وبعد مسيرة ٢٠ ميلاً يصب فيه نهر الرهد وكلاهما يجري من جبال الحبشة ويجفان في الصيف ويلتقي بالنيل الابيض عند الخرطوم بعد مسيرة ٨٤٦ ميلاً من بحيرة تسانا ويسير النيل الكبير من الخرطوم الى الدامر أي مسافة ١٨٠ ميلاً فيلتقي بنهر الاتبرة وهو مجموعة نهيرات تجري أيام الشتاء من جبال الحبشة وتجف مدة ستة أشهر ومن الدامر الى أن يصب بالبحر المتوسط يمر بالمنطقة الجافة ومتوسط اتساع النيل الازرق ٥٥٠ يرداً ومتوسط اتساع النيل الابيض ١٨٦٠ يرداً ويصب من ماء النيل الازرق عند الخرطوم أيام التعريق ١٥٩ متراً مكعباً في الثانية و ١٦٠٤ أمتار في أيام الفيضان ويصب من النيل الابيض ٢٧٩ متراً مكعباً أيام التعريق و ٥٩٠٧ أمتار أيام الفيضان وماء النيل الابيض لا يصلح للشرب فالنازلون على ضفتيه يحفرون الآبار للاستقاء ولتدني جانيه يستفيض على مساحة واسعة تكون فيها السدود وهي اعشاب فتسد مجراه



بمياه النيلين الا بتصریح كتابي من حكومة مصر . فقبلت حكومة السودان هذا الشرط ولا تزال مقيمة عليه الى الآن »

« وفي نوفمبر ١٩١٤ صادق مجلس النظار على انشاء فرع للري في السودان . وهو موجود الى الآن وله سلطة تامة في مراقبة مياه النيلين . وفي مارس ١٩٢٢ كتب احد كبار رجال الري في وزارة الاشغال اثناء قيامه باعمال وزيرها الى الوكالة الانكليزية وهي وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية في أمر المياه يقول « ان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تدليل الصعاب القائمة في سبيل مشروع الري هناك ولا تسمح مطلقاً بتدخل أي سلطة كانت في رقابة المياه اللازمة لمصر أو في أمر المشروعات المنوي انشاؤها لفائدة هذه البلاد كما جرت العادة منذ فتح السودان الى الآن »

« ان وزارة الاشغال لا تزال تشدد في الرقابة على مياه النيلين كما فعلت في الماضي فسمحت بعد اتمام خزان اسوان بري ١٠ آلاف فدان رياً دائماً . ثم رفعت هذا المقدار الى عشرين الف فدان بعد تملية ذلك الخزان . وكذلك كان في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ري ٣٠٠ الف فدان فان حكومة السودان لم تقدم عليه الا بعد موافقة الحكومة المصرية وللحكومة المصرية مهندسون يراقبون المشروع المذكور وهم مسؤولون امامها ويتناولون رواتبهم منها وينفق على المشروع من القرض الذي عقده حكومة السودان بانكلترا . ولحكومة مصر تفتيش لعموم الري وسيزاد ميزانية هذا الفرع عشرة آلاف جنيه ينفق معظمها على توسيع مجرى النيل وازالة السدود »

\* \* \*

ذلك ما توخوا نشره ظانين انهم به يغطون الحقائق بل ظانين انهم به يقابلون صبيحة الشعب المصري « السودان لنا » اذ يدخلون على ذهن هذا الشعب ان النيل في قبضة مصر وان مياهه تجري بارادة مصر . فتقول مصر ويقول الشعب المصري : ان مسألة السودان منحلة . بل يظنون انهم يقولون

معهم « كل شيء جار على أتم حال وليس في الامكان احسن مما كان »  
ولكننا نتساءل هنا ما هو المقصود بقولهم « ان وزارة الاشغال هي التي  
قررت ما قررت في سنة ١٩١٤ ؟؟ » فهل يستطيع الذين نشروا تلك المذكرة.  
الشبه الرسمية ان يسموا لنا مهندساً مصرياً واحداً ذا المام صحيح بما جرى.  
وما يجري بمياه النيل وبالسودان ؟؟

هل في هذه البلاد مهندس مصري واحد يعرف ما تضمنته التقارير  
السرية التي كتبتها البعثات التي أرسلت الى أعالي النيل متوالية متتابعة سنة  
بعد أخرى ؟؟ وهل ظهر شيء في مصر أو وصل شيء الى علم مصري واحد.  
عن المباحث في بحيرة تسانا، وعن المشروعات المنوية فيها؟ وهل يعرف  
مصري واحد ما اتفق من الاموال ووزع من الهدايا على رؤساء الاحباش  
في تلك المنطقة وكلها من أموال مصر والمصريين ؟؟

انا لنذكر ولا ننسى ذلك المنشور الذي أذاعوه « بأن مصلحة ري  
السودان تخاطب مباشرة وكيل وزارة الاشغال الانكليزي الذي يستخدم  
سكرتيراً انكليزياً فلا تقرأ أوراق السودان بديوان الادارة المصرية »! اما كفانا  
دليلاً على حقيقة الواقع ما قاله المستر توتنهام لبعض الصحافيين بعد عودته من  
أعالي النيل انه اتفق مع ولاة الامر في الأوغندا على ان يسمحوا باخذ الارصاد  
على بحيرة البرت لمعرفة مناسيب المياه التي تهم مصر ؟؟

أهذا ما يعتبرونه الرقابة على مياه النهرين الكبيرين ؟ انا لا ننسى اعمالهم  
ولا يمكننا ان ننسى ان الوزارة العدلية أمرت بايقاف البناء في القناطر الكبيرة.  
في السودان الى أن تتم المفاوضات بين مصر وانكلترا، فلم يحترم حاكم السودان.  
هذا القرار . وبينما كان الوفد الرسمي يفاوض اللورد كرزن ووزير الاشغال  
المصرية الى جانبه أرسل ذلك الحاكم تلغرافاً باهمال قرار الحكومة المصرية.  
وبمواصلة العمل في خزان مكوار الذي أوشك ان ينتهي  
فهل هذا هو احترام رأي الحكومة المصرية في مياه النيل ؟





على ان اللسان مهما ضبط وعقل فهو ينم عن الافكار وما تكن الصدور، فقد نمت السنتهم عليهم وعما يضمرون بقولهم « في مارس ١٩٢٢ كتب وزير الاشغال الى سلطة كبرى - يريدون الوكالة البريطانية - بان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تذليل العقبات القائمة في سبيل مشروع الري هناك الخ » فنحن نعرف ان وزارة الاشغال صرحت بري ٢٠ الف فدان كما قالوا ولكنه لم يزرع من هذه المساحة حتى الآن سوى ١٢ الف فدان فماذا تكتب وزارة الاشغال ياترى عند ما تكون حكومة السودان قد زرعت ٣٠٠ الف فدان وهي المساحة التي يهتمون الآن بانجاز الشطر الاول من ترعها ؟ ان كل ما تعرفه وزارة الاشغال انها سمحت بري ٢٠ ألف فدان فقط فن سمح بري ٣٠٠ الف فدان وهم ينوون الزيادة الآن

وكيف يصح ان تكون لمصر اليد العليا على مياه السودان وهم يقولون ان ذلك الموظف الكبير الذي قام مقام وزير الاشغال ابان غيابه كتب الى « السلطة التي تعتبر وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية » فهل من طريقة لفصل السودان عن مصر اكبر من هذه الطريقة وهل من سلطة تعطى تلك السلطة الكبرى فوق هذه السلطة ؟ فالوكالة البريطانية اذن هي الحكم في ماء النيل ومتى كانت كذلك فهي المسطرة على مصر والسودان معاً

انا نتساءل عن ذلك لان حياة هذه الامة ليست قصيرة المدى بل هي حياة خالدة تتجدد

ونحن لا ننظر الى اليوم الذي نعيش فيه بل الى المستقبل الذي يضطر فيه ابناؤنا الى طلب الرزق

بل ماذا يعنون بقولهم « وكذلك كان في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ارواء ٣٠٠ الف فدان فان الحكومة لم تقدم عليه الا بعد مصادقة الحكومة المصرية التي لها مهندسون يرقبون المشروع المذكور الخاص بحكومة السودان وهم مسؤولون امام الحكومة المصرية عن نتيجة اعمالهم

ويتناولون رواتبهم من خزانة مصر ، أما تفقات المشروع فمن القرض الذي عقد في انكلترا »

فهل باستطاعة أحد ممن في الارض أو السماء ان يقول لنا من هي الحكومة المصرية التي سمحت بارواء ٣٠٠ ألف فدان في الجزيرة ؟ ومتى كان هذا السماح وما هي صيغته . ام ان هذا يعد شرطاً من التقارير السرية ؟ ؟ واذا كانت الحكومة أمضت هذا التصريح فبأية سلطة أمضته ؟ ؟ بل من هم المهندسون المصريون الذين يراقبون المشروع وهم مسؤولون امام الحكومة المصرية ؟ ؟

ان هذه الكلمة لا يقصد منها في الحقيقة الا تحليل الماهية الضخمة التي تدفعها خزانة الحكومة المصرية لأولئك المهندسين الذين يخاطبون وكيل الاشغال الانكليزي ولا تعرف الوزارة المصرية الوطنية شيئاً عنهم يقولون ان تلك الاعمال التي يؤخذ بها الماء لثلاثمائة ألف فدان ينفق عليها من القرض الذي عقد في انكلترا ، ونسوا واغفلوا عمداً ان يقولوا ان مصر تنفق جزءاً من المال على هذا المشروع كأنما مال مصر حل هضمه واكله . وأما مال سواها فهو يسجل ديناً على السودان دون علم مصر ان مصر اقضت السودان المال من يوم استعادته بمالها ودماء ابنائها الى اليوم . فلماذا لم يكن الاتفاق على هذه الاعمال من قروض مصر ؟ ؟ ولماذا لا تحسب قروض مصر الى جانب هذا القرض ؟

بل ما قيمة سبعة ملايين جنيه هي القرض الانكليزي في جانب ما اتفقت مصر في الماضي وما تنفق الآن وما ستنفق في المستقبل ؟

\* \* \*

أما تفتيش الري الذي قالوا ان مصر تنفق عليه من خزائنها وعمله « الرقابة على المياه » فهو مؤلف من الانكليز وحدهم دون شريك لهم وأي ذاع كان يدعو الى اتفاق الاموال الطائلة والسودان لا يزرع ولا يروى رياً دائماً سوى ١٢٠ ألف فدان ؟ ؟



فاسألوا هذا التفتيش المبارك هل دل مصر وحكومة مصر في الوقت المناسب على حالة الفيضان وهل ارشدها الى الفرق أو الى الشرق حتى تتخذ الحيلة لهذا ولذا ؟ وهل جمع لمصر المعلومات حتى تتذرع بالوسائل النافعة في الوقت المناسب ؟

ان في تقرير السير مكدونالد الذي نشر في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ والذي قامت له القيامة يوم قضية السير ويلكوكس الارقام التي دلت على ان خزان جبل الاولياء غير ممكن ملؤه وايصاله الى المنسوب المقرر وانه عند البدء في ملئه في أول الفيضان يؤثر على حالة النهر حتى يتعذر على الفلاحين في صعيد مصر زراعة الذرة قبل نهاية شهر مسري . فمن كان له أقل الملم باحوال الزراعة في هذا البلد يعرف ويدرك ما يترتب على ذلك من الضرر بمحصول الذرة ثم بعد ذلك بالزراعة الشتوية لتأخر مياه الفيضان عن دخول الحياض

على ان الانكليز الذين كانوا يتحققون بالامس مقاصدهم وغاياتهم ويغطونها باسم مصر ومصلحة مصر ، قد كشفوا الآن الستار عن تلك المقاصد قلم يبق وجه للانخداع باقوالهم أو بوعودهم ، فقد رأينا اللورد ملر يهمل في مذكرته الى الوفد المصري ذكر السودان والاتفاق بشأنه بوصفه جزءاً من مصر وبوصف مسألته شطراً من المسألة المصرية فقال في مشروعه الاول الذي عرضه على الوفد المصري في البند الثالث عشر « تكون مسألة السودان موضع اتفاق خاص » وقال في كتابه الى عدلي باشا في ٨ اغسطس ١٩٢٠ عن سبب اهمال ذكر السودان في الاتفاق « ان موضوع السودان الذي لم تتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في احوالهما ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأي تقييد يحصل في حالة

مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج كل هذه النتائج الحسنة  
على أننا ندرك من جهة أخرى أن لمصر مصلحة حيوية في ايراد المياه الذي يصل اليها ماراً بالسودان ، ونحن نأزعمون أن تقترح اقتراحات من من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية «

وهذه الاقتراحات التي أشار اليها اللورد ملر بسطها اللورد كرزون للوفد الرسمي في مذكرته بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢١ بقوله :  
« حيث أن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام موارد المياه لها تتمهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحرية التي كانت تقدم اليها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان امانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين » اهـ  
فهم يطلبون من مصر صراحة ثمن المياه التي تمر بالسودان الى مصر ويخبرونها بين أمرين ظاهراً أن تدفع هذا الثمن مالاََ عيناً واما أن تقدم قوة عسكرية تقوم مقام البوليس في السودان لأن الانكليز حولوا الجيش المصري الى قوة بوليس بسيطة وهم الآن قد حولوا أكثره الى قوة سودانية كما نبين ذلك في مقال خاص





## القبض على نواصي الامم

بالماء والبوليس

يتلاعبون بالسودان ويدعون ادعاء باطلاً أن لوزارة الاشغال المصرية حق الاشراف على ماء النيل والتصرف به ويعتبرون الوكالة الانكليزية بالقاهرة « الوسيط » بين مصر والسودان فيعطونها بامم الوساطة السلطة على ماء النيل ويعدون على السودان القروض المالية لبناء الخزانات لري ٣٠٠ الف فدان ولا يحسبون لمصر شيئاً بما دفعت من الأموال ولا تزال تدفع الى الآن ويدعون ملكية البلاد بامم أموال الشركات وليس للشركة الامتعة ما ملكت ويدخلون الاوغندا في الاشراف على ماء النيل ويعدون « قوة ثالثة » حتى جعلوا ماء النيل في نظرهم مشاعاً بين مصر والسودان والاوغندا وقد يدخلون الحبشة غداً « قوة رابعة » فيزداد اشراف انكلترا وحدها على هذه القوى الثلاث أو الأربع ثم توقع بين هذه الأقطار لتظل لها سلطة الحكم. ان الانكليز سائرون معنا على الطريقة التي اتبعوها في الهند فالواجب علينا أن نعرف غرضهم وأسلوبهم لنعرف كيف نحفظ حقوقنا وكيف نحول دون لعبهم بنا وكيف نتمسك بملك السودان الذي اذا ضاع ضاعت لضياعه مصروثروتها واستقلالها الذي نمنى النفس به ونجاهد ونكافح في سبيله

الهند بلاد ذات مدنية قديمة معروفة بالتاريخ كمدنية المصريين . دخلها الانكليز بشركة تجارية تسمى « شركة الهند الشرقية » وهي اذا قورنت بشركة استثمار اراضي الجزيرة في السودان كانت شديدة الشبه بها بل كانت هي هي . فتلك الشركة التجارية التي دخلت الهند صعب عليها في حين من الأحيان مواصلة عملها فاشتريتها الحكومة الانكليزية فصارت أملاك تلك الشركة « أرضاً للتاج » وهذه الارض « أرض التاج » ليس فيها راجات ولا أمراء وهي محوطة بعدة مقاطعات مستقلة كحيدرآباد وبلوختان وفيها مندوب سام

بريطاني كما نحن نرى الآن في السودان والاوغندا وفلسطين وان يكن حاكم السودان وسردار الجيش المصري لا يلقب بالمندوب فانه بسلطته العليا على السودان وهي سلطة مستمدة من حكومة جلالة الملك ، التي قراراً أصدرته حكومة مصر بايقاف العمل بخزان مكوار . فحدث أن المندوب السامي في المقاطعة الهندية المستقلة طلب السماح له بتحويل المياه الضائعة بمقاطعة الى جهة أراضي التاج لاحتياؤها ولنفع الأهالي ممن هم تحت رعاية جلالة الملك بها فتم لهم ما يريدون لأنهم هم الذين يطلبون وهم الذين يعطون . ومهمة المندوب السامي في الهند كحكم بين المقاطعات

واليك نبذة مما كتبه مجلة المهندسين الهندية عن مشروع يسمى مشروع باريار وهو أكبر مشروع للري بالهند فقالت في ١٢ اغسطس ١٩٢٢ عن هذا المشروع :

« ان مشروع « باريار » هو أكبر مشروع للري في الهند فلم يكن يستفاد في ما مضى من المياه الغزيرة في أراضي حكومة ترافانكور لأن نهر « باريار » كان يجري من منبعه الى مصبه في البحر دون أن يجتني أدنى فائدة كبيرة من مياهه . فحكومة مدراس أدركت فوائد هذا النهر الجسيمة ففاوضت حكومة ترافانكور بشأنه للتوصل الى اتفاق للاستفادة من المياه الضائعة وفي النهاية تم الاتفاق بينهما ورضيت حكومة ترافانكور بإنشاء سد وحوض عظيم على النهر تتحول به المياه الى مقاطعات واسعة واقعة في المنطقة البريطانية

وكان المشروع عظيماً اتفق عليه ملايين من الرويات وعند ما اكمل ظهر أنه خير وسيلة للاستفادة من ملايين الاطنان من المياه التي تجري الى مقاطعات يسكنها الوف من الناس ويستخدمونها للزراع والضرع

وقد انشيء السد في ٧ سنوات فتم انشاؤه سنة ١٨٩٥ وتروي مياه هذا السد أراضي واسعة جداً تحولت من صحراء جدهاء



الى مروج خصبة . ولم يكن هذا المشروع ثروة عظيمة للمزارعين فقط بل كان عملاً مالياً جليلاً . وقد بدأت أرباحه بالظهور منذ ابتدائه تقريباً وما زالت في ازدياد متواصل وزادت في سنة ١٩١٥-١٩١٦ على مائة ألف روية وكان دخله نحو  $\frac{1}{4}$  في المئة . وهكذا نرى أن مشروع « باريار » لم يقتصر على احياء ألوف من الأفدنة من الارض الموات بل عاد على الحكومة بأرباح النفقات التي انفقته » اهـ

أفلا يشتم القاريء من ذلك رائحة مشروع الجزيرة وتحويل أحد النهرين الكبيرين اليه برضا المندوب السامي الذي وصفوه بأنه خير وسيط بين مصر والسودان كما فعل المندوب السامي بين باريار وترفنكور



لا ننسى أن انكثرا تذرعت قبل اليوم بكل الوسائل ليكون مكتشفو ينابيع النيل من الانكليز على ثقة الحكومة المصرية ، لأنها كانت ترمي بأنظارها الى مصر منذ أخرجت منها نابوليون سنة ١٧٩٨ ومنذ فسخت معاهدة أميان سنة ١٨٠٥ فأطلق صموئيل باكر والذين تقدموه اسم ملكتهم وولي عهدهم على منابع النيل كبحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت نيازاً للاحتراماً لملكتهن وزوجها فقط بل لتظل هذه الاسماء راسخة في أذهان الشعب الانكليزي يشمر بانه ورثها عن آباءه وأجداده لا يجوز أن ينزعه فيها منازع واذا كان بعد النظر في الأفراد فضيلة فانه في سياسة الدول والأُم من أجل الفضائل وأسناها وأسمائها فالانكليز لم يكتفوا بما تقدم بل زادوا عليه بعد اجتلال السودان نحو اسماء المصريين كإبراهيم واسماعيل وغيرها بعد أن أطلقت على الأنهر والبحيرات والمدن والمواقع والقلاع والحصون التي أقامها المصريون في تلك البقاع والأصقاع فصارت انكليزية بعد أن كانت مصرية فأحلت من تلك البلاد اسماء المصريين وحلت محلها اسماء الانكليز

واذا ما أردنا شاهداً أجنبياً غير تاريخ الانكليز في مصر والهند والسودان فلدينا كتاب اوجين اوين في « الانكليز بالهند ومصر » بعد ما صرف هذا الباحث السنين الطوال في الهند وصرف مدة غير قصيرة في مصر فقال في الصفحة ٢١٧ « ان مصر اقليم زراعي قوام حياته ووجوده الري والمصريون شعب هاديء يعرف الانكليز عنهم ذلك وقد دلم طول الاختبار في بلاد الهند على أقوم طريق وأسهل سبيل في حكم المصريين فوضعوا منذ الساعة الأولى يدهم على الري وعلى البوليس ، فبواسطة البوليس والري استعبد الانكليز مصر »

وهذا الكلام يذكرنا بأقوال صحفهم وجرائدهم عند ما هبت البلاد لطلب استقلالها فقد قالوا ان كل استقلال تناله مصر ان هو الا مهزلة مادام السودان في قبضة يدنا . وهم يعنون بالسودان الري ومنبع حياة مصر



واذا نحن القينا نظرة على الحالة الحاضرة نجد أن الانكليز تمسكوا منذ الساعة الأولى بأن يكون « حكمدارات » القاهرة والاسكندرية والقناة ، وهي أمهات المدن ، من الانكليز كما تمسكوا بالسودان ( منبع النيل ) .  
واذا نحن القينا نظرة أخرى على مصلحة الري في مصر ذاتها نجد - كما قلنا قبل - أن وكيل الوزارة الانكليزية هو الذي يتلقى انباء الري بالسودان دون سواه ونجد العنصر المصري بالري أحط مقاماً مما كان عليه قبل الحرب فالمفتش في خزان أسوان انكليزي ووكيله انكليزي والمفتش بقنا مصري ووكيله انكليزي وكذلك في قناطر أسيوط وري زفتى بالمنصورة ومفتش القسم الثالث في الاسكندرية انكليزي ووكيله انكليزي وكذلك في القسم الثاني بطنطا وفي القسم الأول بالقاهرة وقسم القناطر الخيرية والقسم الرابع ببني سويف



ونجد في تفتيش عموم ري الوجه القبلي المفتش العام مصري ووكيله  
انكليزي وفي عموم ري الوجه البحري المفتش ووكيله انكليزيان وهؤلاء  
جميعاً باقون حتى سنة ١٩٢٧

ان الانكليز كما قال اوين اوجين قد جعلوا الري غلا في عنق مصر  
وقيدا في رجلها دون الاستقلال فالدين وكتهم الأمة بطلب استقلالها موكول  
اليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل اجزائه والأمة من ورائهم تسند ظهورهم  
وتؤيدهم كل التأيد



## مشروعات الري الحديثة

في وادي النيل

والإيراد المائي اللازم لريه

— بيان السر مردوخ مكدونالد مستشار الاشغال —

كتب السر مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الاشغال مذكرة عن  
الإيراد المائي اللازم لري الأراضي المصرية وتكلم فيها بالتفصيل عن تقدم  
الزراعة وطرق الري وهي المذكرة التي انبرى المهندسون لتنفيذها وهي مع  
ذلك تدلنا على ان سد مكوار لا يفيد مصر بل يضر بها . واليك نص المذكرة :  
« ان كيفية جعل المقدار الطبيعي لمياه النيل وافياً في جميع موسم السنة  
عما يتطلبه تقدم الزراعة التي كانت ولا تزال نصب أعين القائمين بشؤون الري  
في القطر المصري . وقد تقدمت الزراعة تقدماً عجبياً خلال القرن الماضي  
الذي شهد تحويل الوجه البحري من نظام الري القديم نظام ري الحياض  
بمحصوله السنوي الوحيد ، الى النظام الحديث نظام الري الصيفي الذي معه  
تستطيع الارض أن تنتج في المتوسط محصولين في السنة أحدهما محصول  
القطن الثمين . وشهد القرن الماضي أيضاً تحقيق تلك الفكرة الباهرة فكرة  
قناطر الدلتا واستخدامها فيما بعد لري

أما في القرن الحالي فالتقدم في توسيع أراضي مصر الزراعية ازداد ازدياداً  
عظيماً . اذ في غضون الفترة القصيرة التي انقضت منه تم انشاء خزان اسوان  
الاول وقناطر أسيوط وزفتى واسنا والسدود الغاطسة التي عند قناطر الدلتا  
وخزان اسوان الثاني أو بعبارة أخرى تعلية الخزان الاول

ولما كانت مصر بلداً زراعياً محضاً كان ازدياد السكان العظيم الذي بدأ في  
العقود الاخيرة من القرن الماضي ولا يزال مستمراً الى الآن ، عاملاً سريعاً  
جعل التسهيلات المتزايدة لانتاج الحاصلات لا تكاد تفي بحاجاته



وبناء عليه ما كاد يتم آخر الاعمال العظيمة المذكورة آنفاً حتى قضت الحاجة بالشروع حالا في طائفة جديدة لكي تزيد حاصلات البلاد نماء بمعمونة ايراد من المياه اكثر وفاء بالمطلوب

وقد جاء في تقرير وزارة الاشغال لسنة ١٩١٤ بيان اجمالي لطائفة أعمال من هذا القبيل والغرض من هذه المذكرة أن تكون بمثابة شرح أوفى لهذه المشروعات « اهـ

### رأى سري باشا

وقد كتب حضرة صاحب المعالي تحت هذه المقدمة ما يأتي : -  
« ان المشروعات الوارد وصفها في الصفحات التالية هي المشروعات التي درستها مصلحة الري بمباشرة السر مردوخ مكدونالد وتناقشت فيها معه مراراً . وقد وافقنا معاً على تلك المشروعات بالشكل المقدمة فيه الآن ولي الامل ان الحكومة ستوافق عليها . وتضعها موضع التنفيذ في الوقت اللازم  
في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الامضاء : اسماعيل سري

### العودة الى مذكرة مستشار الاشغال

#### ﴿ الباب الاول ﴾

الحاجة الى الماء في المستقبل وشدة هذه الحاجة

ضرورة التوسع في أرض الزراعة

« ليس ايراد المياه الصيفي في النيل في جميع السنين تقريباً بكاف تمام القيام بري الاراضي المتوقعة زراعتها عليه في الوقت الحاضر وهناك في الوقت ذاته حاجة ماسة الى التوسع في الزراعة بادخالها في مناطق جديدة لا تزال الى الآن في حالة البوار لعدم توفر المياه

وهذه الحاجة ناشئة عن ضغط تزايد السكان السريع اذ بلغ عددهم في الاربعين سنة الاخيرة نحو مثلي ما كان عليه من قبل مع أن الزيادة في مساحة

الاراضي المنتجة لم تجار هذا النماء بحال من الاحوال  
ويقدر هذا التزايد الآن بنحو ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة كل عام، ولما لم تكن  
مصر الا بلداً زراعياً وجب أن يسير التوسع في الزراعة بسرعة معادلة لسرعة  
نماء السكان الى ان يبلغ هذا التوسع منتهاه  
اذن فالحاجة شديدة الآن الى زيادة الضبط في التصرف بمياه النيل لغرضين  
أولهما منع الخسارة الفادحة التي تكاد تحدث كل عام بسبب قهري وهو ضيق  
نطاق الزراعة، والثاني تدير كمية المياه الاضافية اللازمة للنماء  
وقبل البت فيما هي أعمال الضبط هذه وما موقعها وما مقدارها يجب  
باديء بدء التأكد من مساحات الاراضي التي ستستمد المياه الى النيل في كل  
عقد من السنوات حتى تبلغ مساحة الزراعة غايتها القصوى  
مساحات الزراعة في مصر

تتضمن حدود مصر السياسية متسعاً عظيماً من الاراضي، الا أن معظمها  
صحراء رملية واقعة بوجه عام على منسوب أعلى من النيل بكثير  
أما مصر الحقيقية والصغيرة في ذاتها فيجوز في وصفها بأن يقال بالحرف  
الواحد « النهر الذي هو مصر » أي الارض المتكونة من راسب الفيضان  
السنوي المتشبع بالطمي ومعظم هذه الاراضي هي الدلتا أو مصر السفلى  
وهي على شكل مثلث رأسه عند القاهرة وقاعدته على البحر ومساحتها  
٨٠٠ ٠٠٠ ٤ فدان منها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ من الافدنة مزروعة

وفي امتداد النيل من القاهرة جنوباً الى اسوان وهي الحد الجغرافي لمصر  
العليا يجري الماء في منشق واسع في هضبة افريقيا الشمالية حيث تخلفت منه  
مسطح متسعة من التربة تبلغ مساحتها نحو مئويتين وخمسمائة الف فدان  
يزرع منها الآن ٢٢٠٠٠ ٠٠٠ فدان. وبذا يكون اجمالي مساحة جميع الاراضي  
النيلية المتكون في مصر نحو ٣٠٠ ٠٠٠ ٧ فدان منها نحو ٢٠٠ ٠٠٠ ٥ فدان  
مزروعة. فعلاً الآن ومن هذا الاجمالي ١٢٠٠ ٠٠٠ فدان « في الوجه القبلي »



يسري عليها نظام ري الحياض ذي المحصول السنوي الواحد والباقي يروى رياً صيفياً وينتج بوجه عام محصولين في السنة

فيتين مما تقدم ان مساحة الاراضي النيلية التكوين المتيسرة للزراعة هي ٣٠٠ ٠٠٠ ٧ فدان الا انه لا ينتظر ان ينحصر منها للزراعة سوى ٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان لان مساحات معينة (نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فدان) في منطقة البحيرات بالوجه البحري يجب ان تنحصر لتربية الاسماك وبذا تقدر النهاية العظمى لما يمكن زيادته من المساحة للزراعة بمصر بنحو ١ ٩٠٠ ٠٠٠ فدان في حين انه فضلاً عما ذكر توجد في الوقت ذاته ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فدان يجب اعتبارها محولة من نظام ري الحياض الى نظام الري الصيفي

### مقادير المياه اللازمة لمصر

والخطوة الثانية في حل المسألة هي حساب كمية المياه التي تستنفدها المساحات الحالية كل سنة وبذا يمكن تقدير حاجات المستقبل

ففي جميع العصور الحالية حتى عهد ليس ببعيد كان عدم الانتظام في جريان فيضان النيل سبباً لتعاقب السنوات السمان والسنوات العجاف في مصر فعند ما كان الفيضان شديداً كان يحدث نقص في المحصول ولكن هذا النقص لم يكن ناشئاً عن قلة مقدار المياه اللازم في النهر بل عن أن منسوب المياه لم يكن من الارتفاع بالدرجة الكافية لان تجعلها تفيض على جانبي النهر أو بعباره أدق تسيل في الترع المغذية لمناطق الحياض

أول طريقة اتخذت للتغلب على هذه العقبة هي اطالة هذه الترع ونقل افهامها الى نقط مواقعها على النهر أعلى مما كانت عليه من قبل

وحدث تغير كبير في السنوات الأولى من القرن الماضي حين أدخل محمد علي باشا النظام الحالي بتحويل الوجه البحري من ري الحياض الى الري الصيفي وبه كاد يكون من الممكن في المساحات التي سري عليها هذا النظام،

ان ينتج حاصلان اثنان كل سنة بدلا من الواحد الذي هو نتيجة النظام القديم وبسبب هذا التغير صارت الضرورة ادعى ما تكون الى الحصول على تحكم تام في ضبط جريان النيل والى انشاء أعمال موازنة يمكن بها في أي وقت من أوقات السنة الوصول بالدقة الى منسوب المياه اللازم لملء الترعة

وينبغي ان نلاحظ ان كثافة الزراعة ليست على وتيرة واحدة في جميع انحاء القطر المصري وان المساحات المزروعة لا تتطلب في كل مكان قدرا واحداً من الماء لكل فدان وأسباب هذا هي في الغالب اختلافات المناخ وان المناطق التي هي أقرب الى الجنوب تكاد تكون بأكملها الى الآن قاصراً ربيها على نظام الحياض

ففي المستقبل حتى لو لم يحصل توسع في الزراعة بادخالها في مناطق جديدة وهو أمر لا يمكن تصوره في حد ذاته ستكون كميات المياه المطلوبة وتوزيعها طول مدة السنة على المساحات المزروعة الآن عرضة للتغير حسب التدرج في تحويل المساحات الباقية من أراضي الحياض في الوجه القبلي من نظامها الى نظام الري الصيفي وسيكون تحويل معظمها بالطريقة المألوفة في الوجه القبلي وسيكون ربيها بالراحة اما بمرور كل المياه اللازمة لها من قناطر اسنا الحالية واما بمرور بعضها من هذه القناطر والبعض الآخر من قناطر تنشأ عند نجع حمادى وتبقى بعدئذ مساحات صغيرة معينة ستستمد المياه الصيفية اللازمة لريها بالراحة من آلات رافعة تنشأ لهذا الغرض

وتدل التجارب على أن البلاد يلزمها في الوقت الحاضر نحو ٣٣٠٠٠ مليون متر مكعب سنوياً لري أرضها رياً كافياً لفلاح حاصلاتها اذ في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ التي كان فيها انخفاض الفيضان خارقاً للمعادة مر بأسوان بين يوليو سنة ١٩١٣ ويونيه سنة ١٩١٤ نحو ٤١٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه وسيتضح أن هذا المقدار من المياه وهو أقل مادون حتى الآن كان أكثر مما يكفي للقيام بجميع المطالب الحقيقية لو أنه وزع طول السنة حسب



حاجات الزراعة . ولكن التوزيع كان بطريقة غير متساوية بحيث مرت المياه بلا حساب الى البحر في فترة معينة في حين انه في فترة أخرى حصل عجز حقيقي أما الزيادة في فترة معينة فيمكن تعديها كثيراً في سنة رديئة كالسنة المذكورة ولكن لا يمكن منعها بتاتا نظراً الى غنف قدوم فيضان النيل الأزرق المتشبع بالطمي

وبعجدة الاطلاع على الجدول الآتي يتبين الحال :

الزيادة	المقادير اللازمة للزراعة الحالية بدون تقييد	سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ حقيقية المقادير المنصبة في النهر عند أسوان	المتشبع بالطمي
١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٠٠٠	١١٠٠٠	٩٠٠٠	٢٠٠٠
		٤١٠٠٠	

« الجدول ١ »

من يوليو الى ديسمبر  
من يناير الى يوليو  
الاجمالي في السنة

لولا خزان اسوان لكانت مكعبات المياه الحقيقية أكثر مما هو مبين. بنحو ٢٠٠٠ مليون متر مكعب في الفترة بين يولييه وديسمبر وأقل منه بنحو هذا المقدار في المدة من يناير الى يونيه

وفضلاً عن تدبير الماء اللازم لسد المعجز المبين بعاليه بواسطة الخزن. وأعمال الموازنة يقتضي الحال أيضاً القيام بالمطالب التي سيستلزمها التوسع الذي سيحصل لا محالة في المساحات الحالية من حيث كمية المياه وأوقات السماح بها

وبالنظر الى قلة الضبط لم يتيسر لمصلحة الري فيما مضى الترخيص بتوسيع الزراعة على الوجه الذي كان يرغبه الجمهور ومع هذا فمنذ سنة ١٨٨٢ تقريباً زادت المساحة المزروعة في مصر نحو ١٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة تقريباً

وفي هذه الفترة عينها تم تحويل معظم الأراضي التي تروى الآن رياً صيفياً بالوجه القبلي أي نحو ١٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة بعد أن كانت تروى من قبل بطريقة الحياض

وبفضل الأعمال الآتي بيانها يسهل في المستقبل الحصول على المياه اللازمة لتوسيع نطاق الزراعة والتدرج المقول في تنفيذ مطالب الجمهور من حيث استصلاح البور يقدر بـ ٦٠ ألف فدان سنوياً في المتوسط ومن حيث تحويل ري الأراضي في الوقت ذاته من نظام الحياض الى نظام الري الصيفي بـ ٤٠،٠٠٠ من الأفدنة في العام الواحد

فلذا أمكن الاحتفاظ بهذين التقديرين في التوسع تيسر لمصر الوصول الى غاية نموها الزراعي في ظرف ٣٠ عاماً من الآن



## المساحات الزراعية بالسودان وما تتطلبه من المياه

ان المنشق الذي يجري فيه النيل هو في السودان من حدود مصر الى الخرطوم أضيق منه في الوجه القبلي والمساحات التي يرسب فيها الطمي في تلك المنطقة أقل منها في الوجه القبلي.

ومن المشكوك فيه ما اذا كان السكان في الأيام الغابرة وصلوا الى درجة في التضامن تمكنهم من الزراعة بنظام ري الحياض والأرجح أن كل ما كانوا يفعلونه هو الاستفادة بالجريان الطبيعي لمياه النيل والاستعانة معه بالجهود الفردي باستعمال كل مزارع ما تيسر له من الآلات الرافعة العتيقة أما في الازمان الأقرب عهداً بنا فقد زرعت بضع مساحات صغيرة بطريقة ري الحياض ولكن لم يتر الرأي على التوسع في الزراعة الا في أوائل القرن الحالي حيث ادخل نظام الري الصيفي لأول مرة الا اذا استثنينا بضعة أفدنة متفرقة هنا وهناك.

وجنوبي الخرطوم حيث يبتديء التفرع الرئيسي للنيل يخرق النيل الأزرق سهلاً مترامياً الأطراف أرضه كثيرة التعرض لهبوب الرياح وربما كانت الأرض الواقعة عند مجتمع النهرين آثناً بقعة في ذلك السهل لأن زراعتها خصبة الى حد ما منذ أجيال بعيدة بفضل قليل المطر الذي يصيبها كل سنة.

وفي سنة ١٩٠٣ شرعت حكومة السودان في القيام بتجارب لمعرفة ما اذا كان من الممكن بواسطة الري انتاج حاصلات قابلة للتصدير كالقمح والقطن والسكر الخ. فرؤى انه لا أجل الحصول على نتيجة مرضية قد تدعو الحاجة الى استعمال مياه الصيف ولكن لما كان الايراد المتيسر منها محدوداً بحد لا يمكن تخطيطه فقد أبرم اتفاق بين الحكومتين المصرية والسودانية على تعيين مقدار أراضي السودان التي يجوز ريعها بالمياه الصيفية بجملة ١٠ ٠٠٠

فدان ومما ساعد على جعل هذا الاتفاق ممكناً هو انشاء خزان أسوان الذي أصبح به مركز مصر أكثر ضماناً في نيل الفيضانات المنخفضة مع حفظ الحق في تعديل هذا الاتفاق عند ما تضبط مياه النيل أكثر مما هي عليه ويصبح إيراد المياه للقطين أوفر كما حصل فعلاً في سنة ١٩١٢ حين علي خزان أسوان وزيدت مساحة الصيفي في السودان الى ٢٠,٠٠٠ فدان والى الآن (سنة ١٩١٩) لم ينتفع تماماً بهذا الحق الذي يخول زرع ٢٠,٠٠٠ فدان زراعة صيفية . ومع هذا فحكومة السودان تهيب الآن مشروعاً يرمي الى استثمار ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان في القريب العاجل يتطلب نحو الثلث من المياه في ربيع كل سنة : وهذا المشروع ممكن لأن كلا القطين يدبر أمر الحصول على إيراد أوفر من المياه هذا هو البرنامج العاجل ولكن هناك مشروعات كبرى مؤجلة للمستقبل لأن مساحة الـ ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان ما هي الا وحدة مساحات يبلغ اجمالها ثلاثة ملايين من الأفدنة تقريباً . قد يكون من المستطاع انماؤها تحت نظام الري الصيفي حوالي نهاية القرن الحالي

ولكن قبل ذلك الحين بكثير أي بعد ٣٠ سنة من الآن ستكون مصر قد بلغت غاية شأوها الزراعي ويكون السودان قد أصبح فيه نحو مليون من الأفدنة فقط وليس من الضروري النظر في أي اصلاح زراعي آخر في السودان الا بعد الوصول الى ذلك الحد حوالي سنة ١٩٥٥

### الخلاصة

يلخص البيان التالي برقم ٢ الاعتبارات السالفة بوجه الاجمال ويدل على المساحات التي ينتظر تيسرها للزراعة في كل عقد من السنين :



## الجدول - ٢

بيان النمو الزراعي المنتظر حصوله في القطرين المصري والسوداني مقدراً بالهندادين

المساحة المزروعة في مصر	نظام ري الحياض	نظام ري	الاجموع	
المساحة المزروعة في مصر	نظام ري الحياض	نظام ري	الاجموع	
٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٨٠ ألف	٥٣٠٠٠٠٠	في الوقت الحاضر
٣٣٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠		في سنة ١٩٣٠ اي بعد
٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠			انعام خزائن النيل
٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠			الا يفيض بعشرين سنة
٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠			في سنة ١٩٤٠ اي
٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠			بعده بعشرين سنة
٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠			في سنة ١٩٥٥ اي
٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠			بعده بثلاثين سنة

لا تدخل في هذه الخانة الاراضي التي تغطيها المياه وتنحصر عنها بمجرد ارتفاع وانخفاض النهر حتى ولو كانت فيها زراعة

## مقادير المياه اللازمة

حصلت مصلحة الري من المجلس الزراعي الاستشاري للحكومة على إحصائيات وعينت مصلحة الطبيعيات بمقارنتها ونحويلها وتدل نتيجة هذه المباحث على أن ٥٠٠٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة تكفي أقصى مطالب القطر المصري في المستقبل وهي عبارة عن زراعة ٧١٠٠٠٠٠٠ فدان بنظام الري الصيفي . وفي الوقت الذي فيه تكون مصر قد وصلت إلى تلك الحالة النهائية يكون قد استصلاح في السودان نحو ١٠٠٠٠٠٠٠ فدان باستعمال نحو ٦٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة وبذا يكون مجموع ما تتطلبه أراضي القطرين من الماء في تلك الآونة نحو ٥٦٠٠٠ مليون متر مكعب

وبمساعدة الأعمال اللازمة لضمان مركز مصر في جميع الظروف مضافة إلى الأعمال اللازمة للسودان ذاته يتيسر للنيل سد المطالب التي تقتضيها زيادة التوسع في السودان

ولا يغيب عن الذهن عند احتساب كميات المياه اللازمة للسودان أنه نظراً إلى الاعتبارات الجوية قد يستنفد كل فدان على حدة حال كونه مزروعاً زراعة معينة قدرأ من المياه أكثر مما يلزم لفدان مزروع في مصر بالزراعة عينها . ولكن نظام الزراعة في السودان مع هذا تراعى فيه بنسبة عظيمة من البوار

وهذان العاملان ( أ ) كثرة الحاجة إلى الماء في كل زراعة وأقلية كثافة الزراعة في ذاتها ( غير متكافئين تماماً ولذا يكون ما تتطلبه زراعة الفدان في الجملة أكثر في مصر منه في السودان

ومن المقتنات المائية والنتائج الملخصة في الجدول ٢ يتكون الجدول

٣ الآتي :



﴿ الجدول ٣ ﴾

بيان تقريبي لمطالب الزراعة الحالية والمستقبلية مقدرة بملايين الامتار المكعبة

عند تمام نمو مصر الزراعي	في الحالة الحاضرة	
٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	من يوليه ( مصر
٤٠٠٠		الى ديسمبر ) السودان
٣٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	المجموع
٢٠٠٠٠	١١٠٠٠	من يناير ( مصر
٢٠٠٠		الى يونيه ) السودان
٢٢٠٠٠	١١٠٠٠	المجموع
٥٦٠٠٠	٣٣٠٠٠	الاجمالي

( تنبيه ) : —

ارقام هذا الجدول مجبورة الى قرب ٥٠٠ مليون وهي تبين مقادير المياه المطلوب وجودها في النهر بعد خزان اسوان وقد اعتبرت حاجات السودان في الوقت الحاضر كمية مهمة

### ايراد النهر المتيسر في الوقت الحاضر

ان كميات الماء المتيسرة في سني انخفاض النيل هي التي ينبغي بالطبع أن يعول عليها في القيام بالمطالب المبينة في الجدول ٣ ولدينا من مناسيب النهر مدونة يوماً يوماً في الخمسين سنة الأخيرة ما يلزم لتعيين دورية الفيضانات المنخفضة وكمية مياهها . ويظهر الجدول ٤ نتائج فحص المعلومات المتيسرة وبيان التصرف التقريبي عند اسوان في كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده مع مقارنتها بكمية مياه فيضان عام ١٩١٤-١٩١٥ الذي يوازي تقريباً متوسط فيضان العشرين سنة الأخيرة

## « الجدول ٤ »

التصرف التقريبي عند اسوان خلف الخزان في كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده اثناء الخمسين سنة الاخيرة

السنة	الفيضان		الصيف	التصرف
	يوليه	ديسمبر	يناير يونيه	مليون متر مكعب في السنة
٩١٤-٩١٣	٣٢٠٠٠	٩٠٠٠	٤١٠٠٠	سنة فيضانها أشد الفيضانات انخفاضاً فيما يعلم
٨٩٩-٩٠٠	٤٩٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠٠	
٩٠٧-٩٠٨	٤٩٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٣٠٠٠	سنوات شديدة انخفاض الفيضان
٩١٥-٩١٦	٥٢٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠٠٠	
٩٠٢-٩٠٣	٥٣٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٧٠٠٠	سنوات معتادة
٨٨٨-٨٨٩	٥٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	انخفاض الفيضان
٨٧٧-٨٧٨	٥٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٧١٠٠٠	
٩١٥-٩١٤	٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٨٤٠٠٠	وهي سنة فيضانها منخفض قليلاً عن المتوسط

( تنبيه ) :- ان شدة انخفاض فيضان سنة ١٩١٣ كانت خارقة للعادة

عرف ان أقرب فيضان اليه في الانخفاض زاد عنه في كمية الماء بنحو ٥٠٪ في الوقت الذي كان اختزان الماء فيه مطلوباً أي من يوليه الى ديسمبر (والغاية داخله) ولما كان مثل هذا الفيضان لا يقع الا نادراً جداً امكن بلا احتراز

اعتباره النهاية الصغرى

ولفيضان عام سنة ١٩١٣ أثر في حاصلات مصر الزراعية يختلف اختلافاً عظيماً عما كان يحدثه فيضان مثله قبل تاريخه بعشرين سنة أو أكثر اذ كان من المحقق حينذاك ان يعقبه القحط ولكن بفضل القناطر المنشأة على النيل



في مواقع مختلفة أمكن رفع منسوب المياه الجارية في الترع وبذا مدت الاراضي المقتضي ريهها بكميات الماء المعتادة . مهما بلغت شدة انخفاض الفيضان غير انه يوجد في الوجه القبلي منطقة واحدة لا تصل المياه الى ترعها الكبرى بهذه الكيفية وهذه لحقتها خسارة في سنة ١٩١٣ ولو كانت الاعمال المنوي انشاؤها في السودان موجودة حينذاك لكانت الخسارة أعظم ولكن كل خطر على مزارعات هذه المنطقة في الشتاء والخريف في المستقبل يزول بانشاء قنطرة أخرى عند نجع حمادى وتحديد الترع الآن الآخذة من امام قناطر اسنا وفي الوقت ذاته يتيسر بهذه الوسيلة تحويل المنطقة المنتفعة بهذا المشروع الى نظام الري الصيفي ، وبذلك يكون في المستقبل لعودة ظروف سنة ١٩١٣ ضرر في مناطق الحياض ابان الفيضان حتى اذا كانت جميع الاعمال المقترحة الآن تسحب ماء من الفيضان في السودان ولا يراد فصلي الصيف والربيع علاقة كبيرة بما يسبقه من مياه الفيضان ولم يشذ فيضان سنة ١٩١٣ عن هذه القاعدة فقد أعقبه ربيع كان انخفاض الماء فيه بالغاً غايته ونجم عن هذا كما قيل شيء من النقص في محصول القطن المعتاد ولا ريب ان النقص الناتج في تلك السنة لا يمكن ان يعزى كله الى قلة الماء وحدها بل هناك عوامل أخرى كعامل الآفات أفاقت انتاج المحصول المعتاد ويصح ان تعزى الخسارة كلها الى هذا العامل غير ان زراعة الارز في مساحة ال ٢٠٠ ألف فدان المعتادة كادت تنعدم كلية اذ لم يزرع الارز الا في ٢٥ ألف فدان واذن لو فرض بقاء المساحة المزرعة كما هي عليه الآن وجب التدبر للمستقبل فيما اذا وقعت سنة كسنة ١٩١٣ بزيادة كمية الماء اللازمة لري القطن بمقدار ١٠ ٪ لاجل امداد ١٨٠٠٠٠ فدان بالماء الكافي لزراعة الارز فيها وللوصول الى هذه النتيجة يكفي خزن ما لا يزيد عن ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من الماء ولكن بسبب توسيع مساحات الزراعة وتحويل نظام الري ستدعو الحاجة الى كميات أخرى من الماء لسد مطالب المستقبل في فصل

الصيف كما هو مبين في الجدول ٣ وسيبحث الآن في الاعمال اللازمة لهذا الغرض :

### الاعمال اللازمة لسد الحاجة الى المياه

الآن وقد عرفنا مطالب كل عقد من السنين ومقدار الماء الذي أمكن الحصول عليه في السنين التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده صار من الممكن أن نرسم برنامج الاعمال اللازمة لضبط النهر بحيث يسهل في جميع الاوقات تدوير الماء الكافي للري ولكن أثناء البحث في أعمال الموازنة على النهر لصالح الايراد الصيفي ينبغي أن لا تناسي الضرورة القصوى ضرورة اتقاذ القطر المصري من غوائل الفيضان العالي ولما لم يكن لمصر من وسائل الوقاية سوى الجسور ما كان لها مناص من الاعتماد عليها ولكن هذه الجسور طالما خانتها في الماضي ومع ما بذل من عظيم المجهود في سبيل تقويتها في السنوات الاخيرة فانها ليست مأمونة واذا امكن تخفيف وطأة الفيضانات العالية بواسطة الموازنة كان هذا ادعى الى الاطمئنان . واذا كان عمل واحد كفيلا بالقيام بجميع هذه الحاجات وجب بداهة الشروع فيه حالا ولكنه لسوء الحظ ليس مثل هذا الحل البسيط متيسراً ومن جهة أخرى فهناك أعمال يجب انشاء كل منها في حينه لضمان احكام ضبط النهر . وبعد البحث الدقيق في كثير من المشاريع ومختلف الوجوه من حيث ترتيب تواريخ البدء فيما اذا اختير منها اقترحت الاعمال الآتية على ترتيب سردها

- ١ - خزان على النيل الابيض وسد بالبناء عند جبل الاوليا لزيادة ايراد مصر الصيفي وليكون بمثابة وسيلة مؤدية الى درء غوائل الفيضانات العالية
- ٢ - خزان صغير على النيل الازرق يسد عند سنار لرى سهل الجزيرة
- ٣ - قناطر عند نجع حمادي لوقاية المزروعات القليلة في ذلك الجزء من الوجه القبلي الذي لم يحول بعد الى الري الصيفي ولامداده بالمياه الصيفية



عند ما يتم تحويله

٤ — خزان في أعالي النيل الأزرق ليزيد إيراد السودان وليساعد على ضبط الفيضان

٥ — خزان على بحيرة البرت لتكملة خزين الماء اللازم لسد أقصى حاجات مصر

٦ — قناة في منطقة السدود لضمان وصول ماء خزان بحيرة البرت الى النيل الرئيسي

ومن المعلومات المتيسرة يتضح ان انجاز هذه الاعمال على الترتيب المذكور تكون نتيجة التدرج خطوة خطوة حسب ازدياد الزراعة في ضمان الحصول على الماء اللازم لسد حاجاتها حتى في اشح السنوات ويقتضي الحال الوقوف على معلومات أخرى قبل عمل مقايسة مضبوطة ضبطاً كافياً للبت فيما اذا كان يصح من الوجهة الاقتصادية العمل أثناء ظروف اشح ما علم من السنوات أم يكون الأرجح مالياً تحمل بعض النقص في زراعة الارز وبعض التأخير في ري الشراقي فيما اذا وقعت هذه الظروف وعلة ترتيبها هكذا بأن يكون كل منها بمثابة حلقة جوهريّة في سلسلة كفيلة بسعادة وادي النيل وكل حلقة تمس الحاجة اليها لا عند انجازها فقط بل تعد كمال السلسلة

### ﴿الباب الثانى﴾

#### أعمال ضبط النيل

سنصف الآن طائفة الاعمال التي أجهل ذكرها بالفصل الثالث وصفا يتناول كلا منها على حدة فيما يختص بالغرض المقصود منه أما وصف التصميم الفني لما افلا يدخل في نطاق هذه المذكرة

ان مقايسات النيل الايض عند جبل الأولياء وخزان النيل الأزرق عند مكوار عملت حسب التصميمات الفعلية التي هيئت لهذين العاملين وأما المقايسات

التي ذكرت بخصوص الاعمال الاخرى فانما هي تخمينات تقريبية تتجت من مقارنة الاعمال المقترحة بالاعمال التي تم انشاؤها بمصر من قبل ولا يمكن عمل مقايسات مضبوطة لهذه المشاريع الا بعد الاقرار على فحصها فحصاً تفصيلياً

### (١) — خزان النيل الابيض

#### عند جبل الاولياء

تمت الموافقة على هذا العمل وقد شرع فيه فعلاً وسيشمل سداً من البناء المقابل على النيل الابيض على مسافة ٤٥ كيلو متراً جنوبي مدينة الخرطوم عند جبل الاولياء وسيكون خزاناً كبيراً يبلغ طوله نحو خمسمائة كيلو متر في مديرية النيل الابيض وسعته الفعلية حينما يستعمل حوضاً للتخزين أي كمية الماء التي تخرج منه فلا يعد احتساب النقص من التبخر الخ مقدرة بأربعة آلاف مليون من الامتار المكعبة ولكن لو فرض ان فيضاً خارقاً للعادة في الانخفاض كفيضان سنة ١٩١٣ عاد قبل تمام التدابير للحصول على خزين من سنة لاخرى في بحيرة البرت فقد يكون من الجائز سحب مقدار من مياه النهر كاف لتمام استخدام خزان جبل الاولياء

فترتيب الاعمال المقترحة مقصود به القيام بما تقتضيه هذه الظروف المفروضة حتى في مثل العام الاستثنائي المذكور يمكن ان تحفظ في هذا الخزان كمية من الماء كفيلة لا يراد مصر فداناً فداناً بأيراد لا يكون على كل تقدير أدنى مما حصلت عليه فعلاً في سنة ١٩١٣ — ١٩١٤

وسأني هذا الخزان ايضاً بفائدة محققة جداً في ضبط الفيضانات العالية اذ سعته أكثر مما يلزم لاضافة ٤٠٠٠ مليون متر مكعب الى مياه النهر لانه في الواقع يستطيع حجز ١٠ آلاف مليون متر مكعب

وسيتم ضبط المياه باقوال بوابات الخزان بمجرد وصول مياه النيل الرئيسي عند الخرطوم الى منسوب يكون تجاوزه مضرراً بصالح القطر المصري وبأبقائه مقفلاً حتى تهبط المياه فتعود الى منسوب يطمان اليه وتكون نتيجة هذا



ان يوقف الوارد من النيل الاييض بالمرّة وأن تنقص دورة الفيضان الى هذا الحد . على ان دورة الفيضان في ذاتها معظمها ان لم تقل كلها مكون من مياه النيل الازرق المتشعبة بالطمي التي ان لم يمكن ضبطها ضبطاً كاملاً سيكون في الامكان نقصها كثيراً بل سيحصل ذلك فعلاً بتأثير خزان اعالي النيل الازرق وترع الجزيرة ولكن شدة ارتفاع الفيضان ليست وحدها مصدر الخطر على مصر بل هو على الأرجح ناشيء عن طول استمرار المناسيب العالية التي تدعو الى انزلاق جسور النيل وانقطاعها من الضغط المستمر وسبب استطالة مدة الفيضان في مصر هو ان كمية المياه التي في النيل الرئيسي عند الخرطوم لا تهبط بسرعة هبوط النيل الازرق ولا يعيقها عن هذا الهبوط الا ما يتصرف اليها من المياه المحبوسة في ذلك الخزان الطبيعي الواسع وهو وادى النيل الاييض فخزان النيل الاييض يؤخر هذا التصرف وكذا يؤخر الجريان الطبيعي لمياه النيل الاييض ذاته حتى يزول كل الخطر فيعين على حد كبير على ازالة ما يقع على الجسور من الضغط المستمر الذي هو الآن الداعي الاكبر الى القلق وبذا تكون نتيجة الاعمال المزمع انشاؤها على النيلين الاييض والازرق جميعا هي اتقاذ مصر الى درجة كبيرة من خطر الفرق ولدى استعمال الخزان بمثابة جهاز صرف للفيضان فيكون النقص الناجم عن التبخر مفيداً بلا ريب في حين أنه متى استعمل حوضاً للتخزين فلا موجب لحصول نقص في الكمية الميسرة ما دام الماء ماراً في الخزان والتسرب الى البحر مستمراً وبعد تجاوز خزان اعالي النيل الازرق ولا سيما عند امكان خزن المياه الكافية في بحيرة البرت يطل استعمال خزان جبل الاوليا لخزن مياه الفيضان بل يكون استعماله أيضاً بمثابة حوض موازنة لتعديل التصرف في النيل الرئيسي .

وهذه الوظيفة جوهرية لان الماء يستغرق نحو ستة اسابيع في سيره من بحيرة البرت الى الخرطوم . ومن المستحيل التنبؤ بحالة النيل الازرق عند هذه

النقطة الأخيرة الا قبل الميعاد بأيام قلائل في حين أن الماء الذي يصلها من النيل الأبيض في أي تاريخ لابد من خروجه من بحيرة البرت قبل هذا التاريخ بستة أسابيع فإذا أريد التأكد من الحصول على مقدار الماء اللازم مروره من النيل الرئيسي خلف الخرطوم وجب اتخاذ وسيلة من وسائل الموازنة على أحد النهرين ( النيل الأبيض والنيل الأزرق ) على مقربة من ملتقاهما وفضلاً عن هذا فإن جريان نهر سوبات الذي يلتقى بالنيل الأبيض عند ملكاي يمكن ضبطه بواسطة خزان جبل الاوليا الذي بدونه تحتل بل تضيق في الغالب مياه هذا النهر ومياه سائر الفروع التي تكون جزءاً مهماً من فيضان النيل الأبيض ولما كانت وسيلة الموازنة هذه تستعمل في أيام الفيضان فلا يمكن بناؤها على النيل الأزرق لأن مياهه تكون مستقلة بالطمي في ذلك الاوان واذن يجب ان يكون انشاؤها على النيل الأبيض

وفي الواقع يوجد على هذا النهر عند جبل الاولياء موقع صخري صالح لان يكون أساساً يبنى عليه يقوم بهذه الوظيفة الجوهريّة وظيفة موازنة الايراد المنحدر في النهر حسب حاجات زراعة القطر المصري والخلاصة :-

- ان تخزين النيل الأبيض أربع وظائف يؤديها وهي أن يكون بمثابة :-
- ( أ ) خزان لايراد المياه يطلق منه أربعة آلاف مليون متر مكعب لاستخدامها في القطر المصري
  - ( ب ) خزان لتصفية الفيضان يسع نحو عشرة آلاف مليون متر مكعب
  - ( ج ) حوض موازنة يتسنى بواسطته احكام ضبط ايراد مصر للماء المستعمل
  - ( د ) وسيلة لخزن مياه نهر سوبات وسائر الفروع

والنفقات المقدرة لهذا العمل ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري يدخل فيها ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري قيمة التعويض اللازم صرفه الي من تزع ملكيتهم من الاهلين وينبغي ان يتم العمل قبل شهر يونيو سنة ١٩٢٥



## (٢) - خزان سنار على النيل الأزرق

وهذا العمل جار انشاؤه الآن على ثقة حكومة السودان والغرض منه أن يمد بمياه الري بالراحة بقعة مساحتها ... ٣٠٠٠ فدان من أراضي الجزيرة بالسودان على مقربة من واد مدني وهذا العمل يجمع بين وظيفتي قنطرة موازنة وسد. فمن حيث كونه قنطرة موازنة يؤدي ذات الوظيفة التي تقوم بها القناطر بمصر ومن حيث كونه سداً فهو يكون خزاناً يسع نحو ٥٠٠٠٠٠ متر مكعب مع ملاحظة أن سعة خزان اسوان يبلغ نحو ألفين وأربعمائة مليون متر مكعب

وظروف الجزيرة بالسودان من حيث التربة والمناخ وإيراد الماء لا تسمح إلا بالزراعة الشتوية وفوق هذا يجب بقاء الأرض بوراً مدة سنة على الأقل في كل ثلاث سنين وبناء عليه لا يمكن الزراعة إلا بمئتي ألف فدان في السنة من الثلاثمائة ألف فدان التي تقرر اصلاحها ومن القدر الأول لا يمكن زراعة القطن إلا في مائة ألف فدان فقط لأن الأرض ليس في استطاعتها أن تنتج القطن أكثر من مرة في كل ثلاث سنوات مقابل نظام سنتين في كل خمسة وهو النظام المستحسن اتباعه في القطر المصري وما عدا القطن من المحاصيل يتم حصادها في أواسط شهر يناير فلا حاجة بها إلى الماء بعدئذ وأما القطن فلا يتم نموه إلا بعد ذلك التاريخ ويمنع عنه ذلك الماء عادة حوالي ٣١ مارس ولو أنه في بعض الأحيان تستبر الحاجة إليه حتى نصف إبريل ولذا فمن البديهي أن القطن في احتياج إلى الماء في فبراير ومارس في حين لا تستطيع مصر أن تتخلى عن المقدار المنحدر إليها في النهر

ولهذا فحكومة السودان آخذة في انشاء خزان سنار الذي يكون مأؤه حوالي نهاية موسم الفيضان حينما يكون الماء دائماً متوفراً وسيكون الماء المخزون كافياً لري قطن السودان في فصل الربيع وبذا يمكن تقادي سحب المياه من النهر حين تكون مصرفي احتياج إليها والتفقات

مقدرة لهذا العمل ١٣٥٠٠٠٠ ج . م وسيتم حوالي يولييه سنة ١٩٢٤

### (٣) - قناطر نجع حمادى

يجب ان تنشأ بجوار نجع حمادى قناطر على نمط القناطر الحالية فى مصر يكون الغرض منها رفع منسوب الماء فى وقت الفيضان الى درجة يتيسر معها لحياض مديرية جرجا الحصول على ايراد كاف من الماء حتى فى أشد الفيضانات انخفاضاً كفيضان عام ١٩١٣ حيث اضطرت مساح كبيرة الى بقائها خالية من الزراعة وستشدد الحاجة الى هذه القناطر حينما تنشأ أعمال أخرى جنوباً اما لري الاراضى المجاورة واما لماء خزان لايراد صيفي من الفيضان وستبلغ مساحة أراضى الحياض المنتظر ارتفاعها نحو خمسمائة ألف فدان لاتدخل فيها حياض مديرية اسوان المنعزلة وبضع مساحات صغيرة على الضفة النهر الشرقية وبهذا الاعتبار تكون اقامة هذه القناطر خاتمة الأعمال التى شرع فيها منذ عدة سنين بقصد وقاية أراضى الوجه القبلي من الخسارة الناشئة من قصور الفيضانات المنخفضة عن الري

وبفضل هذه القناطر سيتيسر أيضاً لهذه الأراضى بعد تحويلها الحصول على الماء للري الصيفي بالراحة

ومما يذكر فى هذا المقام أن من جملة أراضى الحياض الباقية بالوجه القبلي منطقة يتوقف ريهها على قناطر اسنا وهذه المنطقة يمكن تحويلها الى نظام الري الصيفي كلما كان الماء كافياً اذ القناطر الموجودة الآن سيكون فى استطاعتها امداد هذه الأرض بماء الري الصيفي بالراحة عند ما يتم تحويلها

فلا يبقى اذاً بمصر من الاراضى ما يحتاج تحويل نظام ريه الى الري الصيفي سوى حياض اسوان الصغيرة وبعض أجزاء منعزلة أخرى قليلة المساحة على الضفة النيل الشرقية ، على انه من المتيسر تحويلها بواسطة آلات ترافعة على النيل ، وليلاحظ أن ابطال زراعة الحياض بالوجه القبلي ستكون



نتيجته تقليل كمية المياه المأخوذة من النهر حال صعوده وعند ذروة الفيضان ذاتها وبقدر هذه النتيجة تكون الزيادة في ارتفاعه في مصر الوسطى وقياساً على الأعمال التي من هذا القبيل يحتمل أن تبلغ تفقات قناطر نجع حمادى مليوناً وخمسمائة ألف جنيه وينبغي انشاؤها قبل عام ١٩٢٥

#### ٤ - خزان أعالي النيل الأزرق

وقد دلت المباحث التقريبية الحديثة على إقامة سد في موضع ملائم في المسایل العليا للنيل الأزرق ليكون بمثابة خزان سعته ٧ آلاف مليون متر مكعب حتى يتيسر بعض الضبط لمقدار الماء المنحدر في النهر ويقترح قسمة هذا المقدار الى قسمين :

الأربعة آلاف مليون متر مكعب الأولى تدخر الى وقت الحاجة من سنة الى أخرى والثلاثة آلاف مليون متر مكعب الثانية تستقى من الفيضانات ماعدا شديدة الانخفاض منها للارتفاع بها في السودان في الربيع التالي أما اذا كان الفيضان شديد الانخفاض فلا يؤخذ ماء لاستعماله في الأشهر التالية بل على العكس يزداد الفيضان في أدواره الأخيرة بأن يضاف اليه جزء من الأربعة آلاف مليون متر مكعب المدخرة من السنين السابقة للكثيرة الايراد

وأما اذا كان طالياً جداً فمن حيث ان الثلاثة آلاف مليون متر مكعب تستحب من النهر في الغالب حال مرور دورة الفيضان فينقص مقدار ماء النهر في تلك الفترة نقصاً كبيراً وبذا يساعد مساعدة فعلية على تخفيض الفيضان في مصر وانشاء هذا الخزان من الأمور الجوهرية لانماء السودان في المستقبل. لان مصر تستخدم ما تحتاج اليه من الماء من النيل الأبيض ولكن ماء النيل الأزرق هو وحده الذي يفيد جزيرة السودان على أن مصر سيكون لها نصيب أيضاً من الفائدة التي تنجم عن انشاء ذلك الخزان لأنه يعتبر من أهم

أعمال ضبط النيل اذ النيل الأزرق هو الذى يحدث الفيضان وسيكون موضعه حيث المياه لا تزال خالية من الطمي لتيسر تخزينها عند ذروة الفيضان أما من حيث السودان فانه لم ينشأ خزان في احدى نقط المسائل العليا للنيل الأزرق كما أن ما يراد ادخاله من التحسين في سهل الجزيرة سيكون محدوداً بمقدار المياه المخزونة في خزان سنار . فخزان أمالي النيل الأزرق بمحتوياته المتقدم ذكرها سيقدم الى السودان كل ما يحتاجه من الماء حتى بعد تمام نمو أرض مصر في سنة ١٩٢٥ بمدة طويلة وقبل ذلك التاريخ والى أن تتم أعمال السدود المتعلقة بخزان بحيرة البرت تستعمل المقادير الزائدة بتكبير ايراد مصر المائي ولاتمام نماء السودان في حينه يجب زيادة حجم هذا الخزان زيادة عظيمة في العقود الأخيرة من القرن الحالي ويرجع أن هذا يمكن اجراؤه عند الاقتضاء وينبغي انجاز خزان يسع سبعمائة مليون متر مكعب حوالي سنة ١٩٣٠

ويجوز تقدير النفقات اللازمة له بمبلغ مليون جنيه ونصف مليون ويقتضي الحال البحث في مقدار ما يتحتم على حكومة السودان القيام به من هذه النفقات





## مصر بعد ٣٥ سنة

### والسودان بعد ٥٣ سنة

لا يبقى في مصر بعد ٣٥ سنة شبر واحد من الأرض لم يزرع. فإذا يفعل أبناء المصريين الذين يلدون بعد ان تضيق الأرض بأبائهم ؟ ؟ انهم لا يجدون مكاناً يلجأون اليه سوى السودان . والسودان بعد ٥٣ سنة لا يتوصل الى اصلاح ثلث أرض الجزيرة ، اذا سلمنا بقول السير مكدونالد بان الأرض المعدة لزراعة القطن في الجزيرة ثلاثة ملايين فدان ، مع ان مساحة الجزيرة وهي الأرض الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض عشرة ملايين فدان ، قالوا ان ثلاثة ملايين فدان منها صخرية . وليست أراضي السودان محصورة بالجزيرة فقط فهناك السودان الشرقي وتربته خصبة وأوديته كثيرة سهل حصر المياه فيها ومتى حصرت هذه المياه سهل الري وهذه أراضي كردوفان كانوا يصفونها بأنها أهراء السودان لكثرة غلالها . وهذه بلاد دارفور ذات أراضي خصبة فضلاً عن المراعي الواسعة والمواشي العديدة والمعادن المتنوعة والاشجار . فالسودان كبير جداً وغناه ناجم عن مساحاته الواسعة . ولقد عرفنا أن أول من زرع القطن في السودان هو ممتاز باشا الذي عين حاكماً عاماً . ولا يزال السودانيون يزرعون هذا القطن حتى الآن ويسمونه بقطن ممتاز ، ومنه يصنعون الدمور السوداني الذي اشتهر في مصر ذاتها بملابس الصيف .

ان الدلتا - أي الوجه البحري من القاهرة حتى البحر المتوسط - أربعة ملايين و ٨٠٠ ألف فدان يزرع منها الآن زرعاً دائماً ثلاثة ملايين فدان ، والصعيد أي الوجه القبلي مليونان و ٥٠٠ ألف فدان يزرع منها الآن مليونان و ٢٠٠ ألف فدان فمجموع مساحة القطن المصري سبعة ملايين و ٣٠٠ ألف فدان منها ٥ ملايين و ٢٠٠ ألف فدان تزرع الآن . ولكن هناك البحيرات

ومساحتها ٢٠٠ ألف فدان تربي فيها الاممك. ولا يستطيع تحويلها الى أرض زراعية. ومن المعروف المشهور أن الاهالي يودون اعداد الكثير من الاراضي البور للزراعة، ولكن الحكومة لا تجد الماء الكافي لري تلك الاراضي، مع معرفتها ان عدد الاهالي يزداد في كل عام من ٢٠٠ ألف الى ٢٥٠ ألفاً، وان الحاجة ماسة الى اصلاح ٦٠ ألف فدان من البور ليظل الرزق متوافراً للاهالي والا حل بفريق منهم الضيق والعسر.

لقد كان السير جارستن يقول بتقاريره بعد استعادة السودان وقبل ظهور المطامع بمظهرها الجلي : انه لا يجوز اعطاء السودان قطرة واحدة من الماء قبل ان تتم جميع السدود والخزانات في مصر. وقد قدر المال اللازم لهذه السدود والخزانات يومئذ بمبلغ ٢٢ مليون جنيه. ولكن حكومة السودان أخذت منذ سنة ١٩٠٢ باختبار زرع القطن في السودان فلما ثبت لها نجاح الاشمونى والعففى جوات الأمر الى يد الشركة فاعطتها في سنة ١٩٠٣ امتيازاً بزرع عشرة آلاف فدان فقط، واذا كانوا قد قالوا ان اللقمة مفتاح الفم فان الشركة لم تلبث ان طلبت عشرة آلاف فدان أخرى. وكانت حاجتهم لاخذ الماء أن خزان اسوان يوافر من الماء لمصر ما يؤخذ للعشرة الآلاف فدان في الجزيرة. ولما تم رفع الخزان في سنة ١٩١٢ قالوا ان رفعه يمكن حكومة السودان من اصلاح عشرة آلاف فدان أخرى، كأن هذا الخزان أنشئ لذلك وحقيقة الواقع انه أنشئ لغير هذا الغرض أى لامتداد الزراعة الصينية فهو يخزن ٢٤٠٠ مليون متر مكعب فقط وهذه الكمية لا تكفى. أما خزان مكوار فقد قدروا له ٥٠٠ مليون متر مكعب لرى ٣٠٠ ألف فدان. ولا ندخل هنا في التفصيل. ولكننا نلمح الخطر من جانبين : الاول تحويل قسم من مياه الرى، ومصر لا تجد من الماء ما يكفئها. والثاني تحويل طمي النيل الأزرق الى الجزيرة وكل خصب تربة مصر من ذلك الطمي وحده، واذا كانوا قد قالوا ان مصر بحاجة الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء وان السودان اذا أضلح فيه



مليون فدان يكون بحاجة الى ٦ مليارات متر مكعب وأن هذه الكمية من المياه لا تتوافر لمصر والسودان الا بإنشاء الخزانات . فان هذا العمل ذاته يقضي حتماً بأن تكون مصر والسودان متحدين تحت حكم واحد فيهما يوفق بين جميع المصالح ولا يجعل تلك المصالح متضاربة متناقضة ، ولا يجعل مصر عرضة للحاجة ولا استبداد من يحكم السودان بها

ومن البعث قول هؤلاء السياسيين الانكليزان المصريين يريدون حكم السودانين فان المصري لا يتطلع الى ذلك ولكنه يقول للسوداني انا اخوة متساوون يتدمج أجدنا بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر حتى تكون مصلحة واحدة فلا تفضل الجزيرة على الدلتا ولا الدلتا على الجزيرة بل نعمل معاً لحياء الاثنين لنا . فالمصري سوداني في السودان والسوداني مصري في مصر . واذا أحيينا الجزيرة معاً وعمرناها فانا نحياها ونعمرها لاهلها . وسكانها لا للشركة التي تدفع الآن لاصحاب الاراضي في تلك الجزيرة ٥٠ قرشاً ثمناً للجدة الواحدة ( والجدة تعادل خمسة أفدنة وثلاثاً ) قال السير مردوخ مكدونالد في تقريره عن مياه النيل ( ١٩١٩ ) ان البحث الدقيق دلنا على ان مصر تحتاج في المستقبل الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء لتروي سبعة ملايين و ١٠٠ الف فدان . وعند ما تكون مصر قد بلغت هذا الحد من العمران - وهو الحد الاخير الذي لا زيادة بعده لمستزيد - يكون قد أعد في السودان مليون فدان للزراعة يحتاج الى ستة مليارات متر مكعب من الماء لأن أرض السودان تحتاج من جراء حرارة الجو الى كمية من الماء اكبر من الكمية التي تحتاج اليها مصر . ولكن أرض السودان تحتاج الى الراحة أكثر من أرض مصر فلا يزرع القطن في الارض السودانية الا مرة في كل ثلاث سنين ، فاذا اعد ٣٠٠ الف فدان لزرع القطن يزرع منها في السنة مئة الف فدان فقط

هذا ما يقوله السير مكدونالد وفاته ان يقول ان خصب تربة مصر ناشيء

عن طمي النيل الازرق فاذا تحول هذا الطمي الى الجزيرة وحرمت منه مصر  
قل خصب مصر وزاد خصب الجزيرة

وقد ذكر السير مكدونالك في تقريره عن انخفاض النيل سنة ١٩١٣ فقال  
ان مثل هذا الانخفاض كان يحدث قديماً المجاعة في مصر وان هذا الانخفاض لو  
انه وقع واعمال الري في السودان قد تمت لكان الضرر بمصر اشد  
واكبر . ونصح هذا المهندس باشاء قناطر نجع حمادى ومد الترع المستمدة  
مياهها من قناطر اسنا

ولا مندوحة لنا عن كلمة في خزان مكوار الذي ينشئونه الآن لري ٣٠٠  
الف فدان في الجزيرة فهذا الخزان يقوم بمهمتين : الاولى خزن ٥٠٠ مليون  
متر مكعب من الماء . والثانية رفع الماء على مثال القناطر في مصر حتى تروي  
الجزيرة بالراحة ولولا زرع القطن في الجزيرة لما قام الاشكال العظيم التعقيد  
بشأن المياه لان مشروعات السودان شتوية وتنتهي في شهر يناير ولكن  
القطن في السودان يحتاج الى الماء في شهرى فبراير ومارس اي حين حاجة مصر  
الى الماء وقد كان المهندسون المصريون واخصهم محمود باشا فهمي يرون  
ان الغلال التي تنمو بأرض السودان تأتي بحاصلات للسودانيين فوق حاصلات  
القطن فلو ان لمراعاة مصلحة السكان دخلا في ذلك لكان الافضل للسودانيين  
ان يزرعوا جميع المزروعات ماعدا القطن ولما قام النزاع بين مصر والسودان  
على الماء ، وهذا القول يقوله السير مكدونالك في موضوع الري، ولكن المسألة  
ليست مسألة مصلحة السكان ولكنها مصلحة معامل لانكشير التي اخذت  
اميركا تحبس عنها قطنها فوجهت الحكومة الانكليزية وجهها شطر السودان،  
ووجهت عنايتها لاحتكار ثلاثة ملايين فدان في الجزيرة حتى انهم قالوا في  
مجلس نواب انكلترا بتحديد سعر القطن السوداني وبمنع تصديره الى غير انكلترا  
لذلك أخذوا أملاك الجزيرة من الأهالي وأنشأوا خزان مكوار لري ٣٠٠  
الف فدان ثم باشروا وضع الرسوم لخزان آخر في أعالي النيل الازرق



لخزن سبعة مليارات متر مكعب منها أربعة مليارات دائمة حتى اذا ما كان النيل واطئاً استخدمت هذه الكمية من الماء لاري ولا ينقذ مصر من الشرق الا إقامة السدود في بحيرة البرت وانشاء الخزانات على النيل الايض الخ الخ وقد أظهر الانكليز سرعة وعجلة عجيبتين في انشاء خزان مكوار الذي ينتهي في سنة ١٩٢٥ أي في العام المقبل أما الخزان الكبير على النيل الازرق فانه ينتهي في سنة ١٩٣٠ وقد قدروا منذ الآن ثقته بمليون ونصف مليون جنيه هكذا يفعلون وهكذا تهدد مصر بقله الماء والخصوبة وهم يقولون كما ورد في تقويم « ضبط النيل » ان حاجة مصر الى المياه بعد انجاز هذه الاعمال ستكون كبيرة جداً حتى أنه لا يفي بهذه الحاجة الا تحويل بحيرة البرت الى خزان لمصر ومساحة هذه البحيرة ٥٥٠٠ كيلو متر مربع فاذا ارتفعت حافتها متراً واحداً خزنت خمسة مليارات ونصف مليار متر مكعب فاذا ما أقيم سد على فوهة البحيرة بلغ المخزون ٤٠ مليار متر مكعب

تلك أقوالهم ولكنها حتى الآن تقديرية يفندوها كثير من المهندسين ولا يسلمون بهذا الحساب وعلى رأس هؤلاء جميعاً السير ويلكوكس ، أما المهندسون المصريون فهم لا يسلمون بأنه يصل الى اسوان من وراء نهر بحيرة البرت ٥٢ مليار متر مكعب كما لا يسلمون بأن الماء الذي يمر بخزان اسوان اذا كان النيل واطئاً كنيل ١٩١٣ واحداً وأربعين ملياراً فاذا تركنا هذا الموضوع جانباً لانه لم يدرس الدرس الكافي حتى الآن بقي أمامنا أمر واحد ثابت لا يجادل به أحد ويعترف به جهاراً علانية أصحاب مشروع ري الجزيرة وهو أن مصر لا تجد الآن وفي الحالة الحاضرة عن النيل الازرق بديلاً

وهذا ما يقضي على الذين يتحملون تبعة شؤون الدولة المصرية تدبر الأمر ورفع الضرر

ولما ظهرت مشروعات ري الجزيرة الى حيز الوجود وأعلن عنها الانكليز وبين المهندسون المصريون وبعض المهندسين الانكليز ضررها وشدة خطرها

احتجت على ذلك مجالس المديرية واحتج أعضاء الجمعية التشريعية الذين اجتمعوا في ١٩ مارس ١٩٢٠ وطلبوا إيقاف الأعمال الى أن يفصل بالأمر، وقرروا اعلان استقلال مصر والسودان وهذا ماجاء في قرار الجمعية :

« تحتج الجمعية التشريعية على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفا تاما حتى يبت في المسألة المصرية ويعرض الامر على الهيئة النيابية التي تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية :  
( أولا ) لان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الامة عليه

( ثانيا ) لان هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر ولا مصلحة الاثنين معا وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا بأن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الاجنبي وفائدة أصحاب رؤوس الاموال والشركات من الانجليز »  
وهذا نص قرار مجلس الوزراء في جلسة ٢٥ مايو ١٩٢١ :

« بما أنه يؤخذ من مذكرة وزير الاشغال العمومية أن اتمام خزان جبل الاولياء والقيام بأعمال الرى المتبعة له في مصر يقتضيان اتفاق مبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات المصرية ؛

وبما أن الحكومة المصرية لا يسعها تلقاء حالتها المالية الحاضرة القيام بمثل هذه النفقة الكبيرة بغير عقد قرض وهو أمر لا يمكن التفكير فيه في الوقت الحاضر ؛

وبما أن حكومة السودان أخذت على عاتقها الاتفاق على أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، وأنها لاجل تنفيذ هذه الاعمال حصلت على مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه من قرض سنة ١٩١٩ وقدره ستة ملايين جنيه ؛

وبما أنه سواء فيما يتعلق بخزان جبل الاولياء أو فيما يتعلق بخزان مكوار



وترعة الجزيرة لا يسع مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه الاعمال الا بعد الوقوف على ماتسفر عنه المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ؛  
فلهذه الأسباب :

١ — قرر المجلس ايقاف الاعمال التي شرع فيها بجبل الاولياء مع اتخاذ ما يلزم لصيانة ما عمل الى الآن ،

٢ — يرى المجلس ايقاف الاعمال بخزان مكوار (سنار) وترعة الجزيرة غير أنه اذا رأت حكومة السودان مع ذلك الاستمرار في هذه الاعمال تحت مسئوليتها فانه يجب أن يكون معلوما :

أولاً — ان الاعمال المذكورة لا يجوز أن يكون المقصود منها ري مساحة تزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ فدان طبقاً للعهد الذي قطع بهذا الشأن ،

ثانياً — ان الحكومة المصرية تحتفظ بحريتها في ابداء قرارها بشأن هذه الاعمال وسيتوقف هذا القرار على نتيجة المفاوضات السالفة الذكر «  
ونشر رسمياً كذلك من مجلس الوزراء قرار آخر هذا نصه :

« على أثر قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أرسل حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام الى حضرة صاحب المعالي وزير الاشغال العمومية الرسالة البرقية الآتية :

« اتنا ننوي مواصلة العمل في خزان سنار الى شهر يوليو وذلك للمحافظة على ما عمل الآن كما اتنا ننوي استئناف العمل في الخريف القادم اذا سمحت بذلك الظروف «

ويرى مجلس الوزراء أنه بما أن وزارة الاشغال العمومية المصرية هي المباشرة لاعمال ري الحكومة السودانية من عهد استرجاع السودان فقياسها بتنفيذ العمل في خزان سنار « مكوار » الى شهر يولييه سنة ١٩٢١ لا يترتب عليه توجيه أية مسئولية الى تلك الوزارة كما أنه ليس في القيام بذلك التنفيذ

رجوع أو تعديل في التحفظ الصريح الذي قرره المجلس بقراره الصادر في ٢٥  
مايو سنة ١٩٢١ »

وقال وزير الاشغال في جلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٢٤ ردّاً على سؤال النائب  
عبد الرحمن الرافعي :

« قد طلبت الوزارة من تفتيش ري السودان تقريراً وافياً عن الدرجة  
التي وصل اليها العمل الآن وعند وصوله ينظر في الامر »





## مشروع ري الجزيرة

ليس لدى المصالح المصرية ولا في دواوين الدولة مستندات يرجع اليها في مسألة ري الجزيرة وقروض السودان التي بلغت حتى الآن ١٣ مليون جنيه ونصف مليون جنيه.

كانما اتفاق ١٨٩٩ الذي يتمسك به الانكليز وقد اخذ من مصر كرها وقوة بات هو حبراً على ورق أودخل في ذمة التاريخ فلا مندوحة للباحث المصري من الرجوع الى الكتب والمجلات والصحف الانكليزية ليعرف ما هو مشروع التعمير في السودان وما هي شروطه وما هي الاغراض التي يرمون اليها من وراءه

وقد حدث مرة في مجلس نواب انكلترا سنة ١٩٢٠ أن احد النواب سأل وكيل الخارجية ابان البحث بقرض سبعة ملايين جنيه للسودان « هل اطلع المصريون على شروط هذا القرض ؟ » فأجابه يكفي أن يطلعوا على المناقشة التي تجري الآن هنا ليقفوا على الحقيقة . ثم أرسلوا بعد هذا السؤال نسخة من المناقشة الى الحكومة المصرية مطبوعة بالانكليزية

لذلك نرانا مضطرين الى اختيار أخبار التعمير في السودان عن جرائدهم ومناقشات مجلسهم .

ففي مجلة « موني ماركت » و « اتستورز كرونيكل » ( مارس ١٩٢٤ ) ما محصله :

« شغلت مسألة ايجاد مناطق واسعة لزراعة القطن بال كثير من رجال السياسة وزعماء صناعة المنسوجات في انكلترا أعواماً عديدة . وتتوقف صناعة الغزل في لانكشير على وجود كميات كافية من القطن الرخيص أما القطن العالي فيعيد التجارة ويمنع تقدم المشروعات ويجعل الأعمال التجارية مقتصرة على سياسة « من اليد الى الفم » . على أن القطن الرخيص يجب أن يتوقف قبل كل

شيء على قلة نفقات الإنتاج ، وهذا يعلل مآراه بعض الدوائر وهو أنه يتعذر الحصول على القطن رخيصاً حيث يستخدم عمال من البيض بصرف النظر عن الجهود التي تبذل الآن للحصول على كميات كبيرة من القطن اذ يقولون ان في البرازيل والمكسيك ما يبعث على الأمل بوقوع تطورات عظيمة في زراعة القطن خلال الأعوام القليلة المقبلة

على أن أوسع خطوة قطعت في الوقت الحاضر في سبيل زيادة محصول القطن زيادة عظيمة هي الخطوة التي قطعها نقابة السودان الزراعية . فقد تألفت هذه النقابة سنة ١٩٠٤ لتقوم بأعمال تجارية عامة تتعلق بالأراضي علاوة على زراعة القطن وأنماؤه ، وفي السنة الماضية تحولت المنطقة الأصلية التي رخص للنقابة بزراعتها في البداية ، الى ملكية النقابة الحرة وهذه المنطقة تبلغ مساحتها عشرة آلاف فدان وموقعها بجوار الزيداب شمالي الخرطوم

وقد عقد اتفاق مدته عشر سنوات تأخذ النقابة بموجبه ٢٥ في المئة من صافي أرباح مشروع الجزيرة العظيم وتستولى حكومة السودان على ٤٥ في المئة منه والباقي للفلاحين الوطنيين الذين يقومون بزراعة الأراضي . وهذه الانصبة يجوز تعديلها في نهاية العشر سنوات

عقدت حكومة السودان قروضاً تبلغ نحو عشرة ملايين من الجنيهات بضمان الحكومة البريطانية للاتفاق على بناء السد الكبير وحفر الترع الكبيرة اللازمة لري أراضي هذا السهل العظيم التي ستزرع قطناً . والمتنظر أن ينتهي العمل في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ واذ ذاك يصير من السهل الحصول على الماء اللازم لري الجزء الأكبر على الأقل من الثلاثمائة ألف فدان التي يراد زرعها في البداية اذ تبلغ مساحة الأراضي التي يمكن زرعها في هذا السهل نحو ثلاثة ملايين من الأفدة

وتشتغل النقابة ريثما يتم بناء السد في القيام بالأعمال التمهيدية كانشاء الطمبات في بضع محطات . وقد جاءت أعمالها هذه بنتائج مالية مرضية ولو



أن مجموع المنطقة التي زرعت في الجزيرة في العام الماضي لم يتجاوز نحو عشرة آلاف فدان.

ولما كانت النقابة تملك جميع الأسهم الممتازة ( وعددها ٢٥٠ ألف سهم ) وتملك ٤٧٥ ألف سهم من الأسهم العادية وعددها مليون سهم فإنها تستولى فعلاً على نصيب أرباح شركة القطن في كسلا.

والمفهوم أن الأعمال جارية الآن بسرعة لإنشاء الخط الحديدي في منطقة كسلا وهو العمل الذي يعد من الأعمال الأساسية اللازمة لترقية زراعة القطن في تلك المنطقة.

حصلت النقابة في السنة الماضية ( ١٩٢٣ ) على نحو ١٢٣٠٠ بالة قطن من زرع ٦٨٦ ١٤ فداناً في مناطق مختلفة . وقد أخذت النقابة تشتهر في الأسواق المالية كشركة تدفع أرباحاً وافرة . والواقع أن ما دفعته من الأرباح بلغ ٢٥ في المئة في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ و ٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٠ ( وقد زاد رأس مالها إذ ذاك الى ثلاثمائة ألف جنيه ) و ١٥ في المئة في سنة ١٩٢١ و ٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٢ و ١٧ ½ في المئة في سنة ١٩٢٣ ( ورأس مالها ٤٥٠ ألف جنيه كما هو الآن ) أما رأس مالها المصرح به فهو ٧٥٠ ألف جنيه.

وقد تم إنشاء المضخات الجديدة في وادي النور وسيزرع في هذه المنطقة عشرة آلاف فدان أخرى في سنة ١٩٢٣ - ٢٤ فتضاعف بذلك مساحة المنطقة التي تزرع قطناً في الجزيرة بالنسبة الى العام الماضي.

وتكلم رئيس النقابة في اجتماعها السنوي الذي عقدته في شهر نوفمبر الماضي عن التقدم المرضي الذي تم فيما يتعلق بالسد ومديرية كسلا وإنهاء محطة وادي النور . ومن المسائل الهامة التي ذكرها توفّر العمال الأكفاء . ولدى الشركة أموال وأمانات مودعة تقدر بنحو ثمانمائة ألف جنيه ، وستنفق في العامين التاليين أموالاً طائلة من رأس المال ولذا ينتظر صدور أسهم جديدة بشروط سخية كما حدث في العام الماضي ، وهذا يعلل السبب في ارتفاع سعر السهم.

الذي قيمته جنيه واحد الى سبعة جنيهات  
لا يزال المشروع في عهد الطفولة وقد تمضي أعوام عديدة قبل أن تستطيع  
نقابة السودان الزراعية أن تقول أنها لا تستطيع إيجاد اعمال لاستثمار رؤس  
الأموال التي ستزاد تبعاً لحاجة الإمبراطورية الآن وحاجتها الشديدة في  
المستقبل لزراعة القطن داخل دائرتها . فقد بلغ محصول النقابة من القطن في  
العام الماضي ١٢ ٣٠٠ بالة - وما تحتاج اليه مصانع لانكشير من القطن  
سنوياً هو ٣٥٠٠٠٠٠ بالة

\*\*\*

وفي الشهر ذاته بسط مراسل التيمس الكلام عن مشروع ري السودان  
بعنوان « مليون فدان لزراعة القطن » فقال :  
خطر مشروع ري أراضي الجزيرة بالسودان يبال السروليم جارستن  
في سنة ١٨٩٩ . وهذا المشروع يتعلق بمنطقة مساحتها ثلاثمائة ألف فدان  
واقعة بين خطي العرض الشمالي ١٤ و ١٥ وتمتد على طول النيل الازرق .  
وينتظر بعد اتمام المشروعات الاضافية في المستقبل ان تتسع هذه المنطقة  
حتى تبلغ مساحتها مليون فدان يمكن ريها وزرعها  
لم يفت الذين وضعوا مشروع السد ان يحسبوا حساب هذا التوسع في  
المشروع فيما بعد بحيث يمكن سد الحاجة متى حان الوقت . فان الخزان الذي  
أعد لحجز المياه باقامة هذا السد يمتد في الواقع الى بلدة « سنجبا » أي الى  
المسافة ٥٨ ميلا على طول النهر . وسيحجز خلفه نحو ٦٣٦ مليون متر مكعب  
من الماء وهذا المقدار سيكون كافياً لري المنطقة الكبرى  
وهناك نقطة هامة وهي ان الماء اللازم للمشروع الحالي زائد عما تحتاج  
اليه مصر . ومتى حان الوقت لتوسيع نطاق المنطقة الزراعية أنشيء سد آخر  
على المنابع العليا للنيل الازرق وبهذه الوسيلة تستخدم أرض الجزيرة المياه  
التي كانت تصل الى البحر وتذهب عبثاً ( كذا )



اما تقكات المشروع فتسدد من القروض التي عقدت في انكلترا بضمان الحكومة البريطانية في سنى ١٩١٣-١٩١٤ و١٩١٩ و١٩٢٠ وجميع هذه القروض ١٣٥٠٠٠٠٠ جنيه . ويتضمن المشروع انشاء سد في مكوار وترعة رئيسية طولها ٦٢ ميلاً وعرض الخمسة وثلاثين ميلاً الاولى منها - أي الى النقطة التي يخرج منها الفرع الاول - نحو ٨٧ قدماً ثم حفر ترع صغيرة طولها ٥٣٥ ميلاً وترع اضافية طولها ١٢٥ ٣ ميلاً ومجار وسط الحقول طولها ٦٢٥ ٥ ميلاً

ويبلغ مجموع الاتربة التي حفرت من الترع الصغرى والترع الاضافية والمجارى الاخرى ( عدا الترعة الرئيسية ) ثمانية اضعاف حجم هرم الجيزة الأكبر تقريباً . وربما يجد القارىء صورة أوضح تبين له مقدار الحفر من الحقيقة الواقعة وهي انه اذا صنع من الاتربة المحفورة طوب فانه يكفى لبناء سور ارتفاعه خمس اقدام وسمكه قدم ، حول الارض عند خط الاستواء . وتتولى شركة بكيروس الاميركية حفر الترع الكبرى وهي تشتغل ليلاً ونهاراً بآلاتها الضخمة لاتمام العمل قبل الميعاد المحدد في عقد الاتفاق

وتتولى نقابة السودان الزراعية انشاء المجارى في المزارع واعداد الأرض وتهيئتها للزراعة . وقد اكتسبت هذه الشركة خبرة واسعة في زراعة القطن في هذه المنطقة . اما اعمال البناء الكبرى فقد عهد بها الى شركة الخواجات بيرسون وولده الذين تعهدوا بأن يسيروا بالاعمال سيراً سريعاً يوصل للحصول على محصول القطن في سنة ١٩٢٥

وتتروح النقابة ان تقسم الثلاثمائة ألف فدان الى عشرين منطقة مساحة كل منها خمسة عشر ألف فدان يدير كل جزء منها مفتش كبير . وستتولى النقابة أيضاً الاشراف على الزراعة وتنشئ مصانع الملح اللازمة

وتدرك ضخامة المشروع الذي تقوم به النقابة الزراعية في السودان من معرفة المنطقة الجديدة لزراعة القطن فانها تعادل سبعة اضعاف مساحة أكبر

منطقة تزرع قطناً في أميركا وتملكها شركة واحدة.

أما السد فبناء صلب من الجرانيت (حجر الصوان) المستخرج من  
الحاجر المجاورة لتلال سيجادة وهو مؤسس فوق منطقة من الصخر اللامع  
بارز في النهر عند هذه البقعة

ويقدر أن ماسيستخدم في بناء هذا السد بنحو ١٥٠٨٠٠٠ و٤٠٨٠٠٠ قدم  
مكعب من الحجر ومائة ألف طن من الاسمنت بورتلند. ويبلغ طول السد  
ميلين تقريباً ومتوسط ارتفاعه تسعين قدماً. وسيكون به ثمانون عيناً كبيرة  
ارتفاع الواحدة منها ٢٧ قدماً وعرضها سبع اقدام، وأربع عشرة بوابة  
لضبط مياه الترع ارتفاع الواحدة منها ١٧ قدماً وعرضها عشر اقدام أو  
أزيد بقليل، و١١٢ مصرفاً. وسيستخدم نحو ٣٣٠٠ طن من المصنوعات  
الحديدية في العيون والآلات الخاصة بها تقدمها شركة رانسومز وراير  
الانكليزية في ابسوتش

ويصنع الاسمنت هناك من المواد المتوافرة كثيراً في الاراضي المجاورة.  
وقد انشيء معمل من أحدث طراز مجهز بافران (قمان) وطواحين دائمة  
العمل تصنع يومياً نحو مئة طن من الاسمنت لا يقل جودة عن الاسمنت  
المصنوع في انكلترا

وقد ساعدت جزيرة صغيرة ناشئة عن تتوء صخري في النهر على بناء السد  
مساعدة مادية عظيمة، فقد سهلت تحويل مجرى الماء وهو عمل لا مندوحة  
عنه لوضع اساس السد في النهر. وقد وضعت الاسس في الجهة الغربية وحول  
مجرى الماء نحوها. ثم أقيمت سدود موقوفة من الطين لتصل طرف الجزيرة  
الشمالي بطرفها الجنوبي بالضفة الشرقية وبدأ السد الدائم يرتفع في المجرى.  
الرئيسي. وقد بانء الاجزاء المؤسسة من السد على ارض جافة في حين تم  
انشاء الجزء الواقع على الضفة الغربية.



ولا ريب في ان اتمام مشروع ري اراضى الجزيرة في السودان لا يكون  
حجر الزاوية في سياسة انكلترا الامبراطورية فقط بل يرجى ان يكون بداية  
عهد من الرخاء التجارى في بلاد استقر كثير من البريطانيين فيها لاعلاء شأن  
حضارتها اهـ

ذلك هو مشروع ري الجزيرة وذلك ما يرمون اليه من وراء انجازه



## الجيش المصرى والسودان

مصر هبة النيل والجيش سياج الدولة

مصر هبة النيل كلمة مأثورة عن هيرودوت بل حكمة صادقة توارثتها الامم جيلا عن جيل . ولقد صرفت مصر الحديثة نحو ١٠٣ سنوات وهي تقذف بعشرات الالوف من ابنائها وبالملايين من مالها الى فيافي السودان الشاسعة لضم ابنائها السودانيين أو المصريين السود الى احضانها فتقرب بينها وبينهم الشقة وتأمين على مائها وحياتها . اذ ان مصر والسودان شقيقان بل صنوان لا ينفصلان قد جمعت بينهما رابطة الدين واللغة والنيل والمصالح . والنيل وحده يحيط المملكة الممتدة من شواطئ البحر الابيض شمالا الى ٢٠٠ كيلو متر جنوبي الخرطوم

فقبلي هذا الخط يروي النيل شقة ضيقة من الارض على ضفتيه وتسعة اعشار الاراضي الأخرى تروىها الامطار الغزيرة التي تهطل هناك . وفي شمال هذا الخط حيث لا يهطل المطر فلا نبات ولا حيوان ولا انسان . فالحياة كلها بالنيل أو بقرب النيل . فاذا ركبت طائرة مجتازاً وادي النيل من مصبه الى ينابيعه برزت لعينيك أولاً دلنا النيل بحلة سندسية خضراء مترامية الاطراف . وأما بعد القاهرة فيبتدي وادي النيل ضيقاً بين جبلين فترى في وسط هذا الوادي خطاً أزرق هو النيل وعلى جانبيه خطان أخضران هما ضفتاه يأخذان بالضيق تدريجياً حتى الخرطوم . واذا سرحت النظر على طول هذه المسافة شرقاً وغرباً فانك لا ترى بعد هذا الوادي المبارك الخصب غير رمال قاحلة مقفرة . ان مساحة مصر تعادل نحو مليون كيلو متر مربع أي ضعف مساحة فرنسا تقريباً ولكن تسعة اعشار هذه المساحة صحراء مجربة . ومساحة مصر الزراعية أو القابلة للزراعة لا تزيد كثيراً على مساحة بلجيكا البالغة نحو ثلاثين الف كيلو متر مربع . ويقدر عدد السكان بالكيلو متر المربع في بلجيكا



بنحو المائتين ويعتبرونها مع بعض مقاطعات ألمانيا وإنجلترا أكثر بلاد العالم ازدهاما بالسكان وهم لا يزيدون على السبعة ملايين ونصف مليون . فإذا يقال عن مصر ومساحتها الزراعية لا تزيد عن مساحة بلجيكا وهي تموج بنحو أربعة عشر مليونا من السكان وسكان الكيلومتر المربع بالمنوفية ٣٦٠ شخصا . ومتى تحسنت الأحوال الصحية وقلت الوفيات خصوصا وفيات الاطفال فستضيق البلاد بمن فيها وسيجرف تيار المهاجرة هذه الزيادة الى السودان متتبعا مجرى النيل لان النيل وحده مصدر الرزق والحياة

ان الفضل الاكبر في فتح السودان سنة ١٨٢٠ ثم باسترجاعه سنة ١٨٩٨ جأء الى الفلاح الذي هو عماد الجيش المصري . نعم ان البريطانيين الذين كانوا نحو ثلث القوات المصرية سنة ٩٨ قد اشتركوا بالمدافع وأبلوا بلاء حسنا وانما كانوا بعد الانتهاء من القتال يعودون مهرولين الى بواخرهم بالنيل التي أفلتهم من مصر الى الخرطوم . وهذه حملة ولسلي التي أرسلوها سنة ٨٥ لا تقاذ غوردون كان يخترها في الصحراء الجيش المصري ولولاه ما استطاعت التقدم . ولما وصلت مراكبهم الى شلالات دال منعها التيار عن المرور فحملها الجيش المصري على اكتافه مسافة ثلاثة أميال

أما الذي قطع الالف ومائتي كيلومتر من أسوان الى الخرطوم على قدميه والذي مد الخطوط الحديدية والتلغرافية تحت وابل من الرصاص وتحت نار محرقة والذي ضجى دمه وماله بصحاري السودان فهو الفلاح المصري

لقد كان هم الانكليز من يوم احتلوا هذه البلاد أن يجعلوا مصر مزروعة تقدم القطن للانكشير وأن يجعلوا الجيش قوة بوليس حربي في قبضتهم كهيأة البوليس والخفر لهذه المزرعة . ففي سبيل المزرعة القطنية أهملوا الشؤون الصحية والتعليم وكل ما يرقى مدارك الامة وفي سبيل البوليس أهملوا أمر الجيش فلم يعلموه تغليا يتفق مع روح العصر فصار جيش مصر الذي فتح الاقطار والامصار على عهد محمد علي وابراهيم ومن خلفوها أضعف جيوش

العالم لا لأن الاتفاقات الدولية حددت عدده بثمانية عشر ألف مقاتل بل لأن  
١٤. لا نكلير حولوه بعد الاحتلال الى بوليس بسيط جميع قواده منهم وأكثروا  
عدد الضباط الانكليز فيه حتى انه لم يبق لمصري مقام واقتصروا في تعليمه  
على ما يكفي لاثالة أغراضهم

قال الكولونل بوفور الفرنسي في تقرير رفعه الى حكومته عن  
جيش ابراهيم باشا « اني واثق كل الثقة بأنه ليس في العالم كله جندي قوي  
متين كالجندي المصري فهو قوي العضل باسل صبور على المكاره كبير الجلد  
يتحمل أشد المتاعب ولا يستطيع جندي في العالم أن يفعل ما يقدر الجندي  
المصري على فعله »

هذا الجندي المصري الباسل كانت أعماله في خدمة المدنية والحضارة  
أعمالا عظيمة الشأن فهو الذي ألف الامة السودانية أمة واحدة وقد كانوا  
خرقا وشيعا وسلاطين وملوكا ، وهو الذي علمهم لبس الرداء ، وهو الذي ابطل  
النخاسة منذ عهد محمد علي وقبل ابرام اتفاق ١٨٧٧ بين مصر وانكلترا ، وهو  
الذي أنشأ المدارس في السودان ، وهو الذي فتح القارة السوداء فاجتاز  
السودان الى زنجبار فأدخل في حماية مصر بعد الاوغندا زنجبار بمعاهدة تعرف  
بمعاهدة سليم ، وهو الذي يقوم الآن على حراسة النيل وعلى حفظ الامن في  
تلك الاقطار المترامية الاطراف ، وهو الى اليوم يواصل عمله بجهد ونشاط ففي  
سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ أتم تسكين دارفور<sup>(١)</sup> وسواها من أطراف البلاد

(١) دارفور أقدم سلطنة عربية في السودان تمتد حدودها من بئر النطرون في الصحراء  
الى بحر النزال شمالا ومن النيل الابيض الى ترجة برقو شرقا وغربا وسكانها نحو مليون ونصف  
قالوا في تاريخها ان أحد العباسيين حل بدارفور وتزوج من بنت ملكها فرزق ولدا بايعه الفور  
وهم نصف سود سنة ١٤٤٥ ق. نشر الاسلام وبنى المساجد ثم حكمت العلات بين مصر ودارفور  
بطريق الصحراء التي يسمونها طريق الاربعين . وفي سنة ١٧٩٣ ذهب الباشا الانكليزي  
برون من مصر بهذه الطريق الى دارفور . ولما استولى نابليون على مصر كتب الى السلطان محمد الفضل  
عبد الرحمن ليؤمن طريق التجار . وفي سنة ١٨٣٠ كتب محمد علي الى السلطان محمد الفضل  
يطلب منه الطاعة فأجاب بأنه مسلم يقيم الفروض وينصر الدين . ولما خلفه السلطان محمد حسين  
أحكم صلات المودة مع سعيد باشا واسماعيل باشا . وفي سنة ١٨٧٤ خلفه السلطان ابراهيم وهو



التي فيها من أيدي الاعداء ، وهو الذي قابل في جهة الاوغندا الألمان القادمين من تانجانيكا ولهذا نظر الانكليز في اتفاق ١٨٩٩ اذا اشترطوا أن يكون لهم حق الشركة في ما يفتح من البلاد لعلمهم أن الجندي المصري هو الجندي الوحيد القادر على الفتح وعلى صيانة هذا الفتح وضبط الامن بالسودان ولا يغيب عن ذهن القاريء المصري ان اللورد كرزون قال في مذكرته التي قدمها للوفد الرسمي برئاسة عدلي باشا انه يجب على مصر ان تقدم دائماً القوة العسكرية للخدمة في السودان مقابل ضمانه ماء النيل لمصر فقي شروط الانكليز ذاتهم يظل الجيش حامي النيل وحامي مياه النيل وضابط الامن بالسودان وحارس هذا الملك

وقد تعاقب في صفوف هذا الجيش آلاف من الضباط البريطانيين منذ الاحتلال للآن فانشروا تأليفاً واحداً فيما يستحق الذكر او تحسیناً بالجيش تأدى لزيادة قوته المادية والمعنوية. ومن الاسف الزائد ان المخطط جيشنا صار امراً مشهوراً لدى الوطنيين والاجانب. والجيش والسودان واحد لا فرق بينهما حتى جعلوا في اتفاق ١٨٩٩ حكم السودان وقيادة الجيش شيئاً واحداً فلانكليز عليهما السلطة التامة والسيطرة المطلقة من كل قيد فأنجلترا هي المتحكمة هناك حكم السيد بالموالي ويندها مالية السودان وعدليتها وداخليتها وخارجيتها ومواصلاتها ومدارسها وبوليسها الخ فمنهم الحاكم العام والمديرون والمفتشون

آخر سلاطين دارفور حاربه الزير رحمة وقته في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ وضم بلاده الى مصر وأرسل الاسراء الى مصر فأثزلهم اسماعيل باشا في سوق السلاح ومنهم الأمير حميد ابن السلطان ابراهيم و١٩ من ابناء عمه

ولما قامت الثورة المهدية ثار الشيخ مادي في دارفور وعصت حامية داره لما بلغها عن عصيان غرابي وهكذا عمت الثورات تلك البلاد التي خضعت للمهدي الى أن سقطت ام درمان سنة ١٨٩٨ فعاد اليها علي دينار وهو من سلالة الاسراء وكان سجين التعاشي قتولى الأمر مقابل جزية يدفعها لحكومة السودان ، ولما نشبت الحرب أرسل اليه الالمان من طرابلس الغرب من يحرصه على الثورة فجردت عليه حكومة السودان حملة قوضت ملكه وجعلت البلاد مديرية كما كانت قبل ثورة المهدي

والحكمدارات الخ . وليس للمصريين من كل ذلك سوى بعض وظائف  
كتابية حقيرة

وهذا احصاء عدد الضباط البريطانيين وعدد الضباط المصريين ورتبهم :

مصري	بريطاني	
١	١	فريق
٩	١٢	لواء
٨	٢٠	اميرالاي
٢٨	٤١	قائمقام
٧٣	١٥٥	بكباشي
١١٩	٢٢٩	

ان الارقام افصح من كل بيان ، والارقام تنبيء بان عدد الضباط  
البريطانيين ضعف عدد الوطنيين وهؤلاء الضباط الاجانب جيش من المترجمين  
يستولى على عشرات الالوف من الجنيهاات من الخزانة المصرية ليترجم لهم .  
فما معنى استخدام هؤلاء المترجمين والانجليز يقدمون الامتحانات بالعربية  
والناجحون منهم يستولون على المكافآت المالية الباهظة ، فان كانوا قد  
أجادوا الامتحان فهم لاشك يعرفون قضاء اشغالهم بالعربية فلا حاجة بهم الى  
المترجمين . وان كانوا لا يجيدون بعض اللغة العربية لقضاء حاجتهم فما الداعي  
لهذه الامتحانات والمكافآت المالية

ومن المضحكات ماجرى حديثاً وهو أن جماعة تظاهروا بالانسحاب من  
الجيش بحجة افساح مجال الترقى للضباط الوطنيين وذلك بالطريقة الآتية :  
كان قومندان الجنود العام بالقطر المصري حتى آخر ١٩٢٣ ضابطاً بريطانياً  
برتبة لواء ويليه اثنان من الضباط المصريين بصفة أركان حرب فهذا القومندان  
عين حديثاً بوظيفة مفتش عام للجيش المصري بالقطر المصري وتحت رئاسته  
أركان حرب ضابط مصري وبكباشي بريطاني لتمرن الجنود المصرية



وسلطة المفتش هذا هي كما جاء في أوامر الجيش بنصبها الشائق ومعناها  
الرائق : « مفتش عام الجنود المصرية بالقطر المصري هو المسؤول عن تهذيب  
(كذا) وتدريب الجيش المصري بالقطر المصري الخ وهو مسؤول عن اعداد  
معدات الدفاع عن القطر المصري بحالة الاضطرابات والحصول على الأخبار  
الخاصة بها الخ »

وقد عين مكانه بوظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان . أحدهما  
برتبة لواء والثاني برتبة ميرالاي وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب  
فترى مما تقدم أن النتيجة هي أولاً أن وظائف قومندانية الجنود  
المصرية بالقطر التي كانت محصورة بثلاثة ضباط أي قومنداناً إنجليزياً وضابطين  
مصريين صار يتولاها الآن ثمانية ضباط منهم اثنان بريطانيان وستة مصريون  
وليس لهؤلاء الضباط المصريين الذين حلوا محل البريطانيين من السلطة  
سوى الاسم ومن الوظيفة سوى الرتبة والمهنية فهم يأمرون بأمر المفتش  
العام الذي مازال بالحقيقة قومندان الجنود كما كان سابقاً

وهناك مسألة أخرى تستحق الالتفات وهي مسألة ترقية الضباط فقد  
جاءت بطيئة جداً لا سيما أصحاب الرتب الصغيرة من رتبة بكباشى فادون  
ولذلك عدة أسباب نسردها بالايجاز

أولاً كثرة الضباط الانجليز بالرتب العليا فصار الوصول اليها صعباً جداً .  
فلا يصل اليها الا طويل العمر وكبير الحظ . ثانياً صغر الجيش وكثرة الضباط  
فترى الضباط وقد يمكث نحو ١٢ سنة برتبة الملازم الثاني أو الاول  
ونحو ١٥ سنة برتبة يوزباشى فيكون قد بلغ السن الثامنة والأربعين وهي  
السن القانونية التي يحال بها الى المعاش وبمعاش حقير . ولمكافحة هذا الداء  
أي داء بطء الترقى أدوية ناجعة : أولاً الاستعاضة عن الضباط البريطانيين  
الذين يخرجون من الجيش بضباط مصريين فيخلو نحو ٢٥٠ رتبة يتبوؤوها  
الضباط الوطنيون . ثانياً زيادة عدد الجيش أي عدد الصف والعساكر فقط

لأن عدد الضباط الموجودين الآن بالخدمة مع الذين يعادون من المعاش والاستيداع أو يتخرجون من المدرسة الحربية كاف لإنشاء الأورط الجديدة أما السلطة العسكرية فكلها بيد السردار والادجوتانت جنرال وكاتم أسرار الحربية وبيد كل الضباط البريطانيين المتوزعين بالجيش . وليس لأى فرد من الأربعة عشر مليون مصرى أدنى سلطة على الجيش

فالسردار في الجيش وحاكم السودان في السودان والمدير بمديريته والقومندان العسكرى في وحدته والمفتش في مركزه — لكل هؤلاء من السلطة ما لم يحلم به ملك إنجلترا وسلاطين آل عثمان أو قياصرة الروس على أريكة عروشهم

وما زال دأبهم منذ وطأت قدمهم هذه البلاد أن يضعفوا هذا الجيش حتى صار اسماً بدون جسم فهو لا يكاد يعد ١٥ ألف عسكرى محارب و ١٨ ألفاً إذا أضفت اليه الوحدات غير المحاربة ومن هؤلاء نحو ٦ آلاف عسكرى مصرى فقط لأنهم ما برحوا منذ استرجاع السودان للآن ينقصون عدد الوحدات المصرية البعثة ويزيدون الوحدات السودانية عملاً بدافع التفريق وظناً منهم بأنهم يؤلفون نواة جيش سودانى يكون خير معوان لهم ليستقلوا عن مصر بالسودان في مستقبل الأيام . أجل أنهم ينقصون الوحدات المصرية ويزيدون السودانية بدون استشارة مصر وضد مصلحتها فهم يصنعون ذلك من مال مصر لمحاربة مصر

فقد ألغوا الأورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من البيادة المصرية وأنشأوا أورطتي خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين حيث يعلمون العساكر النداء بالانجليزية ولم يبقوا من البطاريات الطوبجية المصرية العديدة سوى أربع مصرية وأنشأوا واحدة سودانية . ومن أورط السوارى المصرية لم يبقوا أيضاً سوى أورطة مصرية أي نحو ١٥٠ عسكرياً وأنشأوا بدلاً منها ست أورط سودانية أطلقوا عليها اسم البيادة الراكبة وأركبوها الخيل



السودانية والبنغال الحبشية . وقد أبدلوا المهجاة المصرية بهجاة سودانية وانشأوا فرقتي العرب الشرقية والغربية السودانييتين . وقد زودوا كل هذه الوحدات السودانية بزيادة وسوارى بالمدافع المكسيم بينما انهم حرموا منها الوحدات المصرية . وبينما الاورطة السودانية تعد ٨٠٠ ضابط صف وعسكري فالأورطة المصرية لا تعد سوى ٦٠٠ فقط وقد انقصوا الضباط المصريين في الوحدات السودانية حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين وأما في أورطتي بحر الغزال وخط الاستواء فلا أثر للمصري ولا يعرف عساكر هذه الوحدات عن مصر الا تقودها ولهاؤلاء نظام مخصوص هو أقرب لنظام ميليسا أو غندامنه الى نظام الجيش المصري

وأما الذخيرة فلا يصرف للجيش سوى التزر اليسير والباقي هو محفوظ في مصر والخرطوم تحت حراسة البريطانيين . وقد انشأوا بالخرطوم منذ سنوات عديدة مدرسة سموها كلية غردون لتخريج قضاة ومهندسين ومعلمين ومدرسة حربية لتخريج الضباط . وقد افتتحوا حديثاً مدرسة طب وهذه المدارس مثل كل منشآت البريطانيين في الشرق تكتفي بالقشور دون اللباب فالسوداني مثل أخيه المصري لا ينقصه الذكاء الفطري فهو قابل للعلوم وأما طرق تعليمه عقيمة وناقصة فالبريطانيون لا يقصدون تعليمه بل يقصدون ازاحة المصري من السودان واحلال البريطاني محله . خذ مثلاً مدرسة وكلاء المآمر التي انشأوها بالخرطوم فهي تخرج وكلاء مآمر سودانيين تحل محل المأمورين المصريين شيئاً فشيئاً . وهكذا قل عن المدرسة الحربية وعن المهندسين والقضاة والأطباء فهم يعينون السوداني بوظيفة المصري بماهية ٦ أو ٨ جنيهات شهرياً بدل الثلاثين والخمسين التي كان يستولي عليها المأمور أو المهندس أو الطبيب المصري . والوفر الذي يتجمد يخصص لانشاء وظائف جديدة للبريطانيين

عثر المسيو أوربان في محفوظات الوزارة البريطانية على تلغراف من لورد

كلارندون ناظر خارجية انجلترا الى اللورد « كاولي » سفير بريطانيا في باريس بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٥٨ معترضاً على فتح قناة السويس وقد نشر في مجلة مركور دي فرانس وهذا نصه :

« اذا ما تم فتح هذه القناة فانها تفصل مصر عن تركيا ويمكن حينئذ أن تملن استقلالها متى أرادت . فالاسكندرية وسائر السواحل البحرية هي الآن بحالة حصينة وقوية للدفاع ضد كل اعتداء من جانب بريطانيا أو تركيا وإذا لم تكف الحامية المصرية فهناك قوة افرنسية يمكن ازالتها للسيدات لأجل النجدة وان هذه القناة التي ستكون بعرض ٣٠٠ قدم وعمق ٨٠ قدماً اذا أقيمت خطوط الدفاع على جوانبها وقامت السفن الحربية على الحراسة في وسط مياهاها فستكون سداً منيعاً ضد كل جيش عثماني يهجم عليها من ناحية سوريا »

ولقد تمت نبوءة اللورد التي تنبأها سنة ١٨٥٨ بما وقع سنة ١٩١٥ حينما هاجمت الجنود التركية القناة ولكن ذلك كان لمصلحة انجلترا التي وضعت نصب عينها احتلال مصر فحالت دون استقلالها لتبتلعها وهذا ما تفعله الآن في السودان وتجد منا من يتساهل معها وينسى أن الأمة باقية خالدة ويكفي أن تعشق حقوقها حتى تنال هذه الحقوق اما عاجلاً واما آجلاً

واذا كان الجيش هو الذي ألف الدولة المصرية وألف وحدة السودان ومصر ومدن السودان وصانه وعمره فان اسم الجيش لاسم مقدس في مصر وعند المصريين وهو الفلاح الذي صرف أكثر من مئة عام وهو يريق ماله ودمه في ارجاء السودان ليبقى السودان لمصر ويبقى مصر للسودان ويبقى الاثنين واحداً لا يقبل تفرقة ولا تجزئة ويظل هو سياج هذه الدولة ويظل اسمه وعمله نخرها الى الابد





## في بحر الغزال

### زيارات اللورد اللنبي للسودان

في كل عام يزور معتمد انكلترا السودان وكانت زيارة اللورد اللنبي السودان في عام ١٩٢٤ غير زيارته له في العام السابق ولكنها لا تقل عنها أهمية ولا يسع المصري الا أن يرقبها ويتدبر نتائجها . ففي العام الماضي كان الغرض من تلك الزيارة جمع الدين أطلقوا عليهم اسم « اعيان السودان واشرافه وأرباب العشائر والقبائل » ليلقوا على مسامعهم بفهم بعضهم ما يريدون هم ان يكون رأي السودانيين باتقسيم وبشقيقتهم مصر . وفي هذا العام كان الغرض التوغل في أعالي السودان حتى الحدود التي ضربوها له على ما يهون ويريدون كالحدود التي ضربوها لمصر مع السودان . فحال السودان مع منابع النيل الآن كحال مصر مع النيل ذاته . فاذا نحن أوجسنا خيفة من كل يد تسيطر على النيل في السودان فانه يحق للسودانيين أيضاً ان يوجسوا خيفة من كل يد تسيطر على منابع النيل ، فنحن والسودانيون في ذلك سواء ونحن وهم تحت سيطرة القابضين على منابع النيل لان هذه المصادر التي كانت لنا ولهم معا صارت اليوم لا لنا ولا لهم بل للانكليز يتصرفون بها على هواهم . ان الانكليز يسيرون هنا وفي الهند على وتيرة واحدة فهناك يقبضون على عنق البلاد بالبوليس والري وهنا أيضاً يقبضون على عنق مصر والسودان بالبوليس والري



كل مصري يعرف ان النيل يؤلف من نهري النيل الابيض والنيل الازرق فالنيل الابيض يجري من بحيرة فيكتوريا نياتزا عند خط الاستواء ثم يجري على مسافة ٢٩٠ ميلا فيصب في بحيرة البرت نياتزا الواقعة شمالي الاولى . وكلتا البحيرتين كانت في قبضة مصر على عهد اسماعيل باشا واطلق عليهما اسمان انكليزيان لان اسماعيل باشا استعمل على تلك المنطقة صموئيل باكر

الانكليزي فاوحت اليه حكومته بهذه التسمية لانها كانت ترمي بنظرها الى تلك البلاد والى مصر معا ، فارادت أن يسجل بالتاريخ وان تعرف الامة الانكليزية ان البحيرتين انكليزيتان

\* \* \*

وبعد ان يخرج النيل الابيض من بحيرة البرت نيازا يجري في خط الاستواء وهو الاقليم المصري الذي كان يتولى الحكم فيه أمين باشا حتى سنة ١٨٨٩ ولكنهم سلبوه سلباً وبعد ان يجري على مسافة ٦٢٠ ميلا يلتقي ببحر الغزال وهو نهر كبير ويتغير بعد ذلك الاسم ثم يلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم بعد أن يجري من منبعه ١٥٣٠ ميلا

اما النيل الازرق فيخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري شمالا الى الغرب حتى يدخل سنار وتصب فيه أنهر أخرى ويصل الى الخرطوم بعد جريه ٨٤٦ ميلا . وكلنا يعرف مساعي الانكليز في الحبشة لتكون بحيرة تسانا في قبضتهم كما هي الآن بحيرة فيكتوريا نيازا وكما يطمحون الى بحيرة رودلف ذانك هما النهران اللذان تعيش بهما مصر والسودان معا وتلك سياسة الانكليز في ان تكون في يدهم حياة مصر والسودان بالقبض على منابع النيل . واذا كان اللورد اللنبي قد أتم مهمته في العام الماضي مع مشايخ القبائل ، فانا لا ننسى أقوال صحف لندن وردها على صحف مصر « بان هناك غير القبائل التي يدعي المصريون قرابتها ولحمة النسب بها ووحدة اللغة والدين معها قبائل السود وهي أكثر عدداً وأوسع بلاداً ولا تربطها بالمصريين أقل رابطة ؟ » فهل السلطان « أجومس كيانبجو » الذي أهداه اللورد اللنبي المدالية « التي ينعم بها على رؤساء القبائل ووجوه القوم في افريقيا » ومشايخ العشائر « الذي انعم عليهم الحاكم العام بالهدايا » كما قالت صحف الانكليز - يمثلون السود ؟ فيكون اللورد اللنبي قد أتم الآن مهمته في سنتين : سنة مع رؤساء



العشار والقبائل العربية المسلمة ، وسنة مع رؤساء القبائل والعشار السوداء غير المسلمة ؟

\* \* \*

اما مديرية بحر الغزال فانه يفصلها عن دارفور وكردوفان شمالاً بحر العرب وبحر الغزال ويفصلها عن محافظة فاشودة بحر الجبل وتفصلها الجبال غرباً عن الكونغو الفرنسية وتتصل جنوباً بالكونغو البلجيكية وجميع سكان بحر الغزال من السود وهم يتعاملون بالخرز والحديد .

نارت هذه المديرية بعد قيام المهدي وكان لبنك مديراً لها ومحمود المحلاوي مفتشاً طاماً لمنع تجارة الرقيق فتمكن محمود من اخضاع الثورة ومن ارسال المدد الى امين باشا في خط الاستواء وانتهى الامر بان سلم لبنك لمعامل المهدي . اما امين باشا فتب في خط الاستواء وله حديث عجيب يدل على نيات الانكليز منذ ذاك الحين

اخلى الدراويش بحر الغزال سنة ١٨٨٦ وفي ١٤ يوليو سنة ١٨٩٤ عقد الفرنسيون اتفاقاً مع حكومة الكونغو على ان تكون بلاد بحر الغزال في دائرة نفوذهم وانشأوا مواقع عسكرية في ديم الزير وبحر العرب وارمبيك واياك ومشرع الربك ثم تقدموا الى فاشودة فاحتلوها الى ان اتفقوا مع الانكليز على الخروج منها ومن بحر الغزال في سنة ١٨٩٨ . وفي سنة ١٩٠٠ أرسل السردار قوة احتلت بحر الغزال وجعلت واو عاصمة لتلك البلاد

\* \* \*

اما خط الاستواء فتملكه المصريون سنة ١٨٧٢ وطلب ولي عهد انكلترا من الخديوي اسماعيل ان يكون غوردون حاكماً لخط الاستواء فعيّنه من سنة ٧٤ الى ٧٦ ثم تولاه امين باشا ولكن الانكليز الذين اكرهوا حكومة مصر على الجلاء عن السودان ابوا ان تظل الجرثومة المصرية في خط الاستواء فخلاًوا الدنيا صياحاً وعويلاً لمصاب « امين باشا » وأخذوا يستصرخون

الانسانية لا تقاذه حينما كان امين باشا بكل راحة وسكون وأمان مع الجيش المصري والعمال والموظفين . على ان الانكليز الذين أوفدوا ستانلي « لا تقاذه » امين باشا سنة ٨٩ كلفوا حكومة مصر ان تدفع له ١٢ الف جنيه وان تصحبه بكتاب الى امين باشا ليغادر تلك البلاد لانه رفض مغادرتها بغير أمر الخديوي ولما عاد امين باشا الى زنجبار مع ستانلي أبي فريق من الجيش المصري اخلاء تلك البلاد وظل فضل المولى مع ذلك الفريق في واد لاي . وفي سنة ٩٢ ادخل البلجيكي فضل المولى وعساكره في خدمتهم وقتل الدراويش فضل المولى في تلك السنة

\* \* \*

والآن اسمع قصة أمين باشا لتدرك من السياسة الانكليزية ، أي تلك السياسة التي لا يزالون يعملون لتحقيقها حتى الآن والتي نعد بسفر اللورد اللنبي الى واو شطراً منها أو تنمة لها .

الف الانكليز شركة مموها الشركة الافريقية على مثال شركة الهند الشرقية التي أوصلتهم الى تملك الهند . وجعلوا غرضها تجارياً كذلك وهي مثلها سياسية كلفت بتمهيد الطريق لتأليف الامبراطورية الافريقية فلما أخذت هذه الشركة بالعمل ايقنت ان بقاء امين باشا حاكماً مصر يبا على خط الاستواء يحول دون مرامها فاطلقوا عليه لقب « سجين خط الاستواء » بعد اكرامه مصر على اخلاء السودان . وارسلوا اليه ستانلي فلما سلمه أمر الخديوي بالعودة عاد معه الى زنجبار ، وهناك كشف له القنصل الالماني عن وجه الحقيقة فابى المجيء الى مصر وعزم على العودة الى وادلاي مع فريق ممن أتوا معه من هناك . ودخل في المسألة عامل جديد وهو السياسة الالمانية التي طلبت من امين باشا وهو من اصل الماني ان يكون في عودته تحت ظل علمهم . وهيت يصحب الالماني على الانكليز واتهمتهم بالحياة والفساد فرد عليهم الانكليز باشبه من ذلك وأظهروا عجز امين باشا عن العودة لان الشركة



الافريقية رفعت العلم الانكليزي على خط الاستواء بعد خروج المصريين واضطرار فضل المولى الى خدمة البلجيكيين . وحدث ستانلي أحد الكتاب الالمان فقال له « اني لما وصلت الى امين باشا خيرته بين ثلاثة امور : اما البقاء في وادلاي تحت السلطة الانجليزية والعلم الانكليزي براتب ١٥٠٠ جنيه في السنة واعانة ١٢ الف جنيه تدفع له حالا - وهو المبلغ الذي أخذه ستانلي من خزانة الحكومة المصرية - واما أن يرحل عن وادلاي الى جهة أخرى لترفع على خط الاستواء العلم الانكليزي . واما ان يرجع معي الى القاهرة ويترك تلك البلاد وشأنها » فرد عليه امين باشا بان ستانلي عرض علي ان اترك منصبي في خدمة الحكومة المصرية فرفضت وعرض علي ان اجمع له جيشاً من السود يقولى هو قيادته ثم نذهب بالجيش لأوغندا فنجعلها مركزاً ثم نرجع الى وادلاي باسم الشركة الافريقية لا باسم الحكومة المصرية فرفضت . فهددني بتجريدى من قوتي وسلاحى وذخيرتي فاضطرت أن أرافقه

أما ستانلي الذى اكسب الانكليز منابع النيل في خط الاستواء فانه رفع الى مقام الاشراف ورسم الخطة التي ينفذها الانكليز اليوم فقال : « الآن وقد وضعت الشركة الافريقية يدها على خط الاستواء وصارت منابع النيل في قبضتنا بعد ما اكرهنا المصريين على اخلاء السودان وبات باستطاعتنا ان تفتح السودان بعد خط حديدي بين البحر الاحمر والنيل لا يكون طوله اكثر من ٣٠٠ كيلو متر ثم نسين من بربر الى الدرجة الخمسين طولا فنأخذ الابيض وسنار ثم نصعد في النيل الذى يكون قد صار ملكنا الى فاندوكرو وبذلك يكون النهر لنا على مسافة ١٥٠٠ ميل ونصل الى البحيرات التي هي ملكنا والتي ينبع النيل فيصير بذلك السودان ثم مصر مستعمرات انكليزية »

ولا شك بان الالمان كانوا يزاحمون الانكليز بالمناكب في تلك الجهات ولكن انكسارهم بالحرب أوقع مستعمرتهم في قبضة الانكليز فلم يبق لهم

مزاحم هناك ولا عقبه في طريق سكة حديد الكاب . على ان ذلك كله تم لهم على حساب مصر وباموال مصر وعلى ايدي المصريين الذين يخادعونهم عن انفسهم حتى الساعة بكلمة « ضمانة مياه النيل » وهي ضمانة لا قيمة لها كما حر بالقارىء

## الخاتمة

### سياسة انكلترا وسياسة مصر

لقد بسطنا شيئاً من سياسة الانكليز في السودان وفي تحكمهم بالري أو بالأحرى بالنيل الذي قال فيه هيروت « ان الله خلق العالم كله واما النيل فانه خلق مصر » فما هي سياستنا التي تقابل بها سياستهم بل كيف يجب ان تكون سياستنا التي تنجح مقاصدنا وتجعلنا اولادنا واولاد اخواننا السودانيين احراراً لا يخشون ضرراً ولا يخافون مستقبلاً مكفهرأ ؟!

انا اذا ما تساءلنا هذا السؤال خلص اليها الجواب عليه مما يطوف بأفئدتنا من الميول دون ان نعلمها ودون ان نرجع الاسباب الى مراجعها وأصولها، لان النفس هي التي تملي وما تمليه النفس لا يخطيء ولا يزل

ففي سنة ١٨٨١ فتح البرلمان المصري وعلى كرسية ٢٠ نائباً عن بلاد السودان فعلى تلك الكرامى والمقاعد امتزجت مصر بالسودان امتزاجاً كلياً تاماً ولم يكن في قاعة المجلس نائب سوداني وآخر مصري بل كان الجميع واحداً وكان النائب المصري نائباً عن السودان ومصر وكان النائب السوداني نائباً عن مصر والسودان فكان البلدان واحداً ، واذا لم يكن البلدان واحداً ومنافعهما مشتركة متلاحمة مترابطة كأنها منفعة واحدة نجم عن ذلك حتماً تضارب المنافع ، ومتى تضاربت المنافع واختلفت وقع الشقاق ومتى وقع الشقاق تلاه الخصام وهذا ما يرمى اليه الانكليز بفصل السودان عن مصر حتى يظلوا الحكم بينهما وأصحاب السلطة على القطرين معاً ، وهذا ما يجب ان



تفادى عنه كل التفادى حتى تمنع النفور بين الاخوين بتفريق منافعهما وحتى تمنع تسلط الاجنبى عليهما معا بحجة الدفاع عن مصلحة هذا آناً ومصلحة ذاك أوتة أخرى

ومن العيب في السياسة وسياسة بعد النظر والنظر الى الغد . ما يقولونه ويرددونه عن « ضمانة ماء النيل لمصر » فمن هو الضامن ذلك وما قيمة هذه الضمانة والى كم تدوم ألا يعد وجودها ذاته سبباً للخلاف والخصام واذا هي نفذت في عشرة اعوام أو عشرين أو أربعين أو خمسين أو في ما هو فوق ذلك فهل تنفذ الى الابد ونحن الآن نحو ١٤ مليوناً وبعد ربع قرن — وربع قرن بل قرن كامل في حياة الأمم لا يستحق ان يذكر — يربو عدد المصريين على ٢٠ مليوناً ويربو عدد السودانين على ١٢ مليوناً فحين يجد المصريون عززقا وهم الآن يزدحمون في أرضهم ازدحاماً شديداً حتى ان الكيلو متر المربع في المنوفية يسكنه ٣٦٥ شخصاً وهؤلاء السكان المزدحمون في وادي النيل ازدحاماً شديداً جداً كانوا يكتفون بالامس القريب بالضروريات القليلة الزهيدة وهم لا تكفيهم الآن الكماليات وغداً يزدادون مدنية وحضارة وعلماً وقد نص دستورهم على التعليم الاجبارى فترداد حاجتهم وتقل ثروتهم وتضييق أرضهم فالى اين يكون المصير الى الصحراء غرباً أم شرقاً أم الى الصناعات ومصر لا يحتمل ان تكون لها صناعة كبيرة اذا هي جدت في هذا السبيل بل ان كل ما يمكن ان يتوافر لها الصناعات الصغيرة . فمجرى النيل هو هو طريق الرزق بقوة التقاذف الذى لا تشعب به الأمم كأن ينتقل ابن اسوان الى دقته وهكذا صعودا وابن قنا الى اسوان ويلحق به في قنا ابن جرجا وهكذا من مصب النيل الى منبعه

فمن جعل حلقتا حداً قاصلاً بين مصر والسودان فقد جعل مصر والمصريين مسجونين في واد ضيق وجعلهم عبيداً خاضعين لمن بيده منبع النيل بل جعل ما هو أكبر شأناً وأشد خطراً بجملة القطرين منفصلين فيباعد

بين الاخوين مباحدة تدعو الى النفور والشحناء والبغضاء كما نحن نرى الآن من الدعوة التي تنشر ومن الوسائل التي تتخذ . واذا كان الانكاز — كما قلنا قبل — قد نظروا منذ عهد اسماعيل الى ما يجنون ثماره الآن فاطلق مستخدمو مصر منهم اسم ملكتهم والامير زوجها وولي عهدها علي منابع النيل ليرسخ في التاريخ وليرسخ في اذهان ابناءهم ان تلك المنابع لهم لانها تسمى باسماء ملوكهم وامرائهم : فكم يكون واجباً علينا بل لازماً محتماً ان نعمل على الأقل عملهم في ابقاء صلة الاتحاد والاخاء بيننا وبين اخوتنا الذين ابوا على عهد الخديوي سعيد باشا ان تجلي الجنود المصرية عن أرضهم وان يستعيد الخديوي عماله من بلادهم فكانوا بعيدى النظر وكانوا على سياسة الاخاء بل على أحدث سياسة يجب الاخذ بها وهذه السياسة يجب ان تكون سياستنا أي سياسة الوحدة والاتحاد مع اخواننا بالسودان لاسياسة « ضمانة المياه » التي يتغنون بها الآن وهي شديدة الخطر خطيرة النتائج على مصر والسودان معا لانها تتضمن في طياتها شراً كبيراً قوامه « فرق تسد »

\*\*\*

ان بين مصر وانكلترا عهداً وميثاقاً ابرم سنة ١٨٩٩ فهذا العهد والميثاق علله أحسن تحليل رئيس لجنة الدستور حسين رشدي باشا مستشهداً بقوال اللورد كرومر الذي وضع ذلك الاتفاق فلم يقل اللورد واضع الاتفاق انه ينازع مصر في ملكية السودان أو بالاحرى في ان السودان ومصر واحد ، بل قال ان الغرض الوحيد من ذلك الاتفاق هو الحيلولة دون تسحب الامتيازات على السودان . فاذا كانت لانكلترا منافع في السودان فان المصريين لا ينكرونها وهم يحترمون تلك المنافع والمرافق كل الاحترام ، واما الملكية واما فصل السودان عن مصر فصلا يؤدي في المستقبل حتماً الى النزاع والخصام فانه لا يسلم به مصرى مهما كان الأمر ، والاتحاد في رأس برنامج كل حزب من الاحزاب المصرية وهو مطبوع على قلب كل مصرى كبيراً كان أو صغيراً



الا الذين كنت بصيرتهم فلا يرون غدهم وهم عائشون ليومهم وهؤلاء  
لا يؤخذ بقولهم ولا برأيهم في مصير أمتهم أو مستقبلها

\*\*\*

إذا كان الانكليز والمصريون فريقين مختلفي الغاية والغرض في السودان  
فإن الفريق الطامع بذلك الملك الشاسع وهو الفريق الانكليزي يعمل والقوة  
تؤيده لتنفيذ طمعه . أما الفريق الثاني صاحب الحق وهو الفريق المصري فإنه  
يستند الى حقه فقط . وقد قال السياسيون ان الحق قد تخلقه القوة وقد تستميله  
اليها . وقال الاجتماعيون مامات حق من ورائه مطالب ومعنى قولهم أن كل  
حق لا يطالب به قد يموت

هم يعملون ولا يكونون وهم يعتمدون في عملهم على خلق فكرة الاتصال  
وتقويتها وانمائها في نفوس السودانيين أنفسهم وبتصوير المصريين لعيون  
السودانيين تصويراً ينفرهم منا ويبعدهم عنا  
فهلأ رشد تقرر منا فهب لزيادة احكام الروابط والاخاء والمحبة والولاء  
بين مصر والسودان حتى لا تجد البذرة الفاسدة مكاناً من انفسهم وقلوبهم ،  
وهلأ قام تقرر منا يختص بالدعاية السودانية فوق برامج الاحزاب واكثر من  
مباحث الصحف والاقلام حيناً بعد حين ؟

لقد طابوا على الامير الكبير عمر طوسون قوله في بعض رسائله « ان لم  
تتجهم السودان فليحكمنا السودانيون »

وما كان في هذا القول عيب ولا عار اذا كان الغرض منه ان تكون  
الامتان امة واحدة ومتى كانتا كذلك لا يسال فيهما من هو الحاكم ومن هو  
المحكوم . ألا ان من السودانيين ابطلا في خدمة القضية المصرية وأبطلاً  
يواسل في سبيل الاستقلال والفتح المصري لا يحصى اثرهم من تاريخ مصر  
الخالدة ، فكيف تنساهم مضر وكيف تنسى دماءهم التي سفكت كرماً وجوداً في  
سبيل مصر واستقلالها وتوسيع سلطانها وتوطيد اركانها

ان بين السودان ومصر من اواصر النسب وشائج القربى مالا يقبل  
اتصالا ولا فكا

ان بينه وبين مصر افخاذ القبائل وبطون العشائر وروابط اللغة والدين  
والتاريخ

ان بينهما روابط المنفعة الادبية والمادية فاذا عملت مصر وعمل المصريون  
لاحكام هذه الروابط ، روابط الاخاء والمحبة والقربى ثم المنفعة ، فقد عملت  
كل شيء يدفع عنها وعن السودان الغير ويشمر الخير ويحقق الآمال ، في كل  
مصير ومآل





## الاعانات المالية

من مصر للسودان

- عن الحساب العمومي لسنة ١٩٢٢ المالية -

بيان السلف المعطاة للسودان لاجل الاعمال المتعلقة بنموه

والا طانات الممنوحة سنويا لسدّ عجز ايراداته

السنوات	السلف المعطاة لاجل الاعمال المتعلقة بنمو السودان	الاطانات الممنوحة سنويا لسدّ عجز ايرادات السودان	المصاريف العسكرية الخاصة بالسودان الداخلة في ميزانية وزارة الحرية
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٨٩٩	-	٤٤٤٨٨٧	—
١٩٠٠	-	٤٥٧٨٩٢	—
١٩٠١	١٢١٣٥٢	٤١٧١٧٩	—
١٩٠٢	١٤٢٨٣٢	٣٨٩٧٢١	—
١٩٠٣	١٢٩١١٠	٣٨٩٧٢١	—
١٩٠٤	٦٢١٨٦٣	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٥	٧٥٠٢١٣	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٦	٦٩٨٦٤٠	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٧	٩٢١٥٩٨	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٨	٦٣٧٧٦٨	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٩	٦٤٥٢٠٠	٣٣٥٠٠٠	—
١٩١٠	٥١٨٨٦٦	٣٢٥٠٠٠	—
١٩١١	١٣٢٥١٠	٣٦٠٠٠٠	—
١٩١٢	٤٥٧٢٨	٣٣٥٠٠٠	—
١٩١٣	٤٣٨٥٦	—	١٧٩٤٨١
١٩١٤ الثلاثة اشهر الاولى	٤٩٨٩	—	٤٤٨٧٠
١٩١٤ - ١٩١٥	-	—	١٧٩٤٨١
١٩١٥ - ١٩١٦	-	—	١٧٩٤٨١
١٩١٦ - ١٩١٧	-	—	١٧٩٤٨١
١٩١٧ - ١٩١٨	-	—	٤٢٢٧٦٤

## « بقية الاعانات المالية »

السنوات	السلف	الاعانات السنوية	المصاريف العسكرية
١٩١٨ - ١٩١٩	جنيه مصري —	جنيه مصري —	جنيه مصري ٤٤٥٦٩١
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٧٠٠٠٠ (١)	—	٣٢٩٤٨١
١٩٢٠ - ١٩٢١	—	—	٤٦٤٤٠٣
١٩٢١ - ١٩٢٢	—	—	٤٧٧٩٤٧
١٩٢٢ - ١٩٢٣	—	—	٥١٥٧٢٥
المجموع .....	٥٥٨٤٥٢٥	٥٣٥٣٢١٥ (٢)	٣٤١٨٨٠٥

\* \* \*

هكذا قالت الحكومة والذي يلاحظ انه في سنة ١٩١٣ ابرم اتفاق بين حكومة مصر والسودان بان تدفع الجمارك المصرية رسوم البضائع التي ترد من مصر للسودان فتغير شكل الحساب ووقفت الاعانة على ما يرى القاريء

١

(١) سددت حكومة السودان مبلغ ٢٩٥١٩ جنيها مصريا من أصل هذه الاعانة وبذلك خفض المجموع الى ٥٣٢٣٦٩٦ جنيها مصريا

(٢) منحت هذه السلفة لاجراءات مؤقتة اتخذت أثناء الحرب لاكثر المواد الغذائية في مصر والسودان . وقد تعهدت حكومة السودان بدفع قسط سنوي قدره ٢٠٠٠٠ جنيه الى الحكومة المصرية لاستهلاك تلك السلفة مع فوائدها بواقع ٥ في المائة ابتداء من فبراير سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ ولأجل التمجيل في وفاة المبلغ المطلوب سيزاد مقدار القسط في أية سنة كانت متى رأت حكومة السودان ذلك ملائما والباقي من هذه السلفة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ هو ١٠٠٠٦١ جنيها





## فهرس

صفحة	
٣	مقدمة
٤ - ٦	السودان المصري والسياسة الانكليزية بمصر والسودان منذ ١٧٩٧ الى ١٨٨٥
٧ - ١٠	السودان المصري وماذا كان وماذا صار ؟ تجارته أمس واليوم اقتسام الملحقات بين الدول القوة المصرية يوم قيام الثورة
١١	كيف دفع السودان للثورة ؟
١٢ - ١٤	محمد احمد والثورة عبد القادر باشا واتحاد الثورة بسنار استدماؤه وتعيين علاء الدين باشا حملة هيكس وهلاكها استعفاء وزارة شريف
١٥ - ١٧	اخلاء السودان والتعليمات لغوردون العلنية والسرية تأييده الثورة وهو في الطريق حملة ولسلي لا تقاذ غوردون وقائع السودان واتفاق الأموال
١٨ - ١٩	الزير رحمة : تجارته . اخضاعه دارفور وبحر الغزال وضمهما الى السودان . عفوه عن عبد الله التعايشي . مقتل ابنه سليمان . تقيده الى جبل طارق . . الخ



## صفحة

- ٢٠ - ٢٣ بعد اخلاء السودان : تسابق فرنسا وانكلترا الى احتلاله  
حملة مارشان وحملة كتشنر وحملة كافانديش . فاشودة
- ٢٤ - ٢٥ مصر هي النيل  
آراء المهندسين المصريين
- ٢٦ - ٣٣ تمدين السودان : من محمد علي الى عباس الثاني (١٨١٤ الى ١٩٠٣)
- ٣٤ - ٣٨ السودان مصري فقط : كيف مهدوا لأخلائه . اتهام عبد القادر  
باشا . السودانيون وسعيد باشا . المهدوية داء دائم بالسودان .  
السودان ظل مصرياً بعد اخلائه . كتاب بطرس باشا حجة انكلترا  
على فرنسا
- ٣٩ - ٤٤ السودان وطريق المواصلات الامبراطورية . خطط السودان قبل  
اخلائه . اكتشاف البحيرات . امتلاك خط الاستواء . خطط  
السودان بعد استعادته
- ٤٥ - ٤٨ اخلاء السودان ليس تركه نهياً مباحاً . مسألة أمين باشا
- ٤٩ - ٥٤ استعادة السودان ١٨٩٩ . نص الاتفاق . قوة الحملة
- ٥٥ - ٦٠ بعد اتفاق مصر وانكلترا واتفاق انكلترا وفرنسا . مطاردة عبدالله  
التعايشي : تعبير السودان . نبوءة غلادستون ١٨٧٧
- ٦١ - ٦٣ سياسة الاحرار وسياسة المحافظين
- ٦٤ - ٦٨ اتفاق السودان في نظر رجال السياسة والقانون
- ٦٧ السودان مصري ومن مصر وجزء لا يجزأ عن مصر (بقلم رشدي باشا)
- ٧٥ حالة السودان من الوجهة السياسية (بقلم رشدي باشا)
- ٧٩ - ٨٤ كيف يحكم السودان على عهد الشركة . اللورد كرزون والوفد  
السوداني . نظام الحكم . مجلس الحاكم العام . بيان اللورد كرزون  
في مجلس اللوردات

- ٨٤-٨٩ وثائق رسمية : مذكرة الوفد المصري . في تقرير اللورد ملر . في مشروع اللورد كرزون . رد الوفد الرسمي المصري . في مشروع الدستور المصري
- ٩٠ مستقبل مصر بالسودان
- مالية مصر من عهد القراءة الى اليوم ( بقلم محمود الأمير عمر طوسون )
- ١٠١ مراقبة النهرين الكبيرين - النيل الأبيض والنيل الأزرق
- بيع الماء لمصر يبعاً
- ١٠٨ القبض على نواصي الأمة بالماء والبوليس
- مقابلة بين مصر والهند
- ١١٣ مشروعات الري الحديثة . بيان السير مكدونالد
- ١٣٦ مصر بعد ٣٥ سنة
- السودان وزرع القطن
- احتجاجات مصر على مشروعات الجزيرة
- ١٤٤ مشروع ري الجزيرة
- ١٥١ الجيش المصري والسودان - ماضيه وحاضره
- ١٦٠ في بحر الغزال
- زيارات اللورد اللنبي
- ١٦٥ سياسة انكلترا وسياسة مصر بالسودان

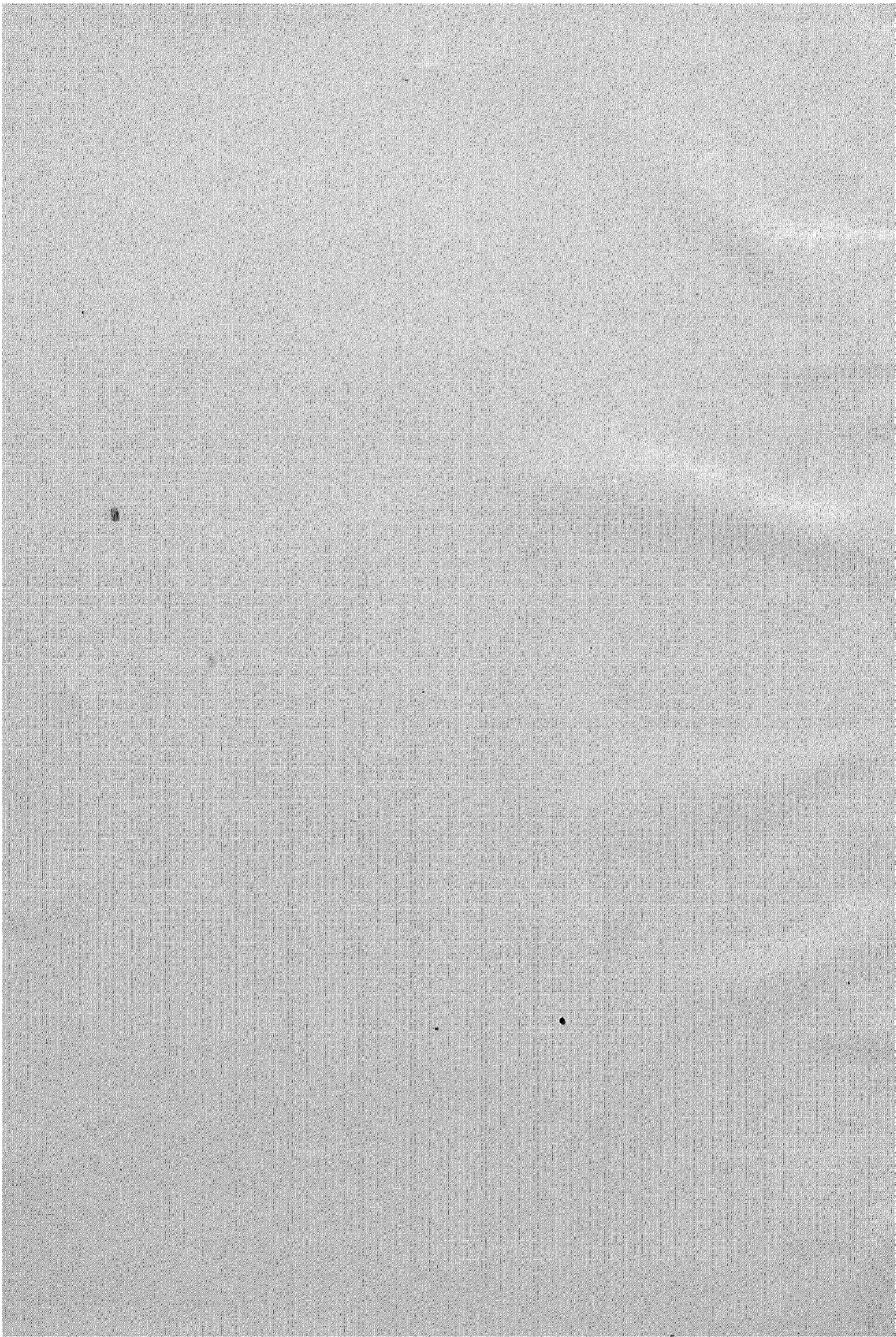




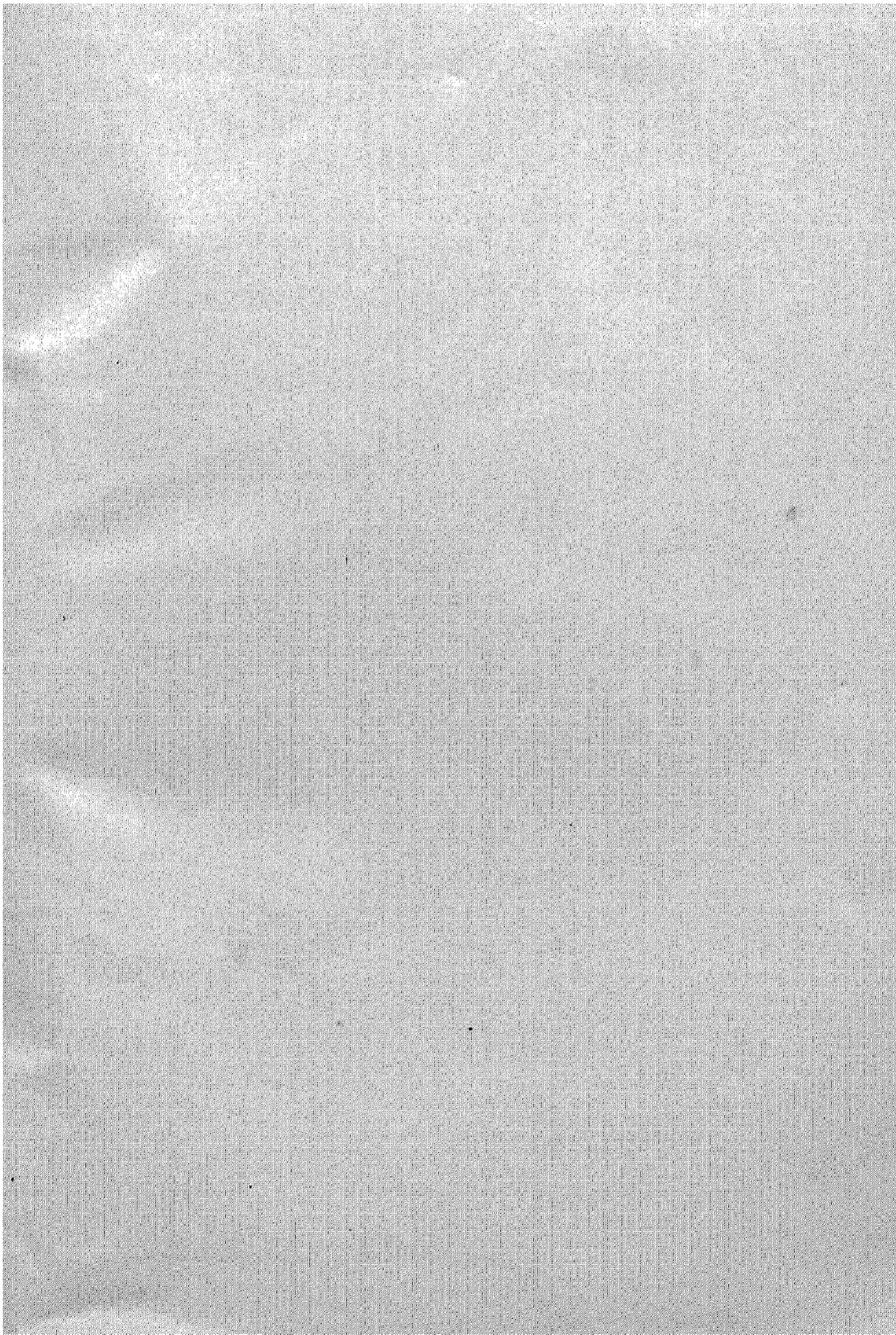
المُطَبَّعَةُ السَّيِّدِيَّةُ - وَمَكَتَبَتُهَا

لصاحبها : محب الدِّينِ الطَّيْبِ وعبد الفلاح مُشَدُون

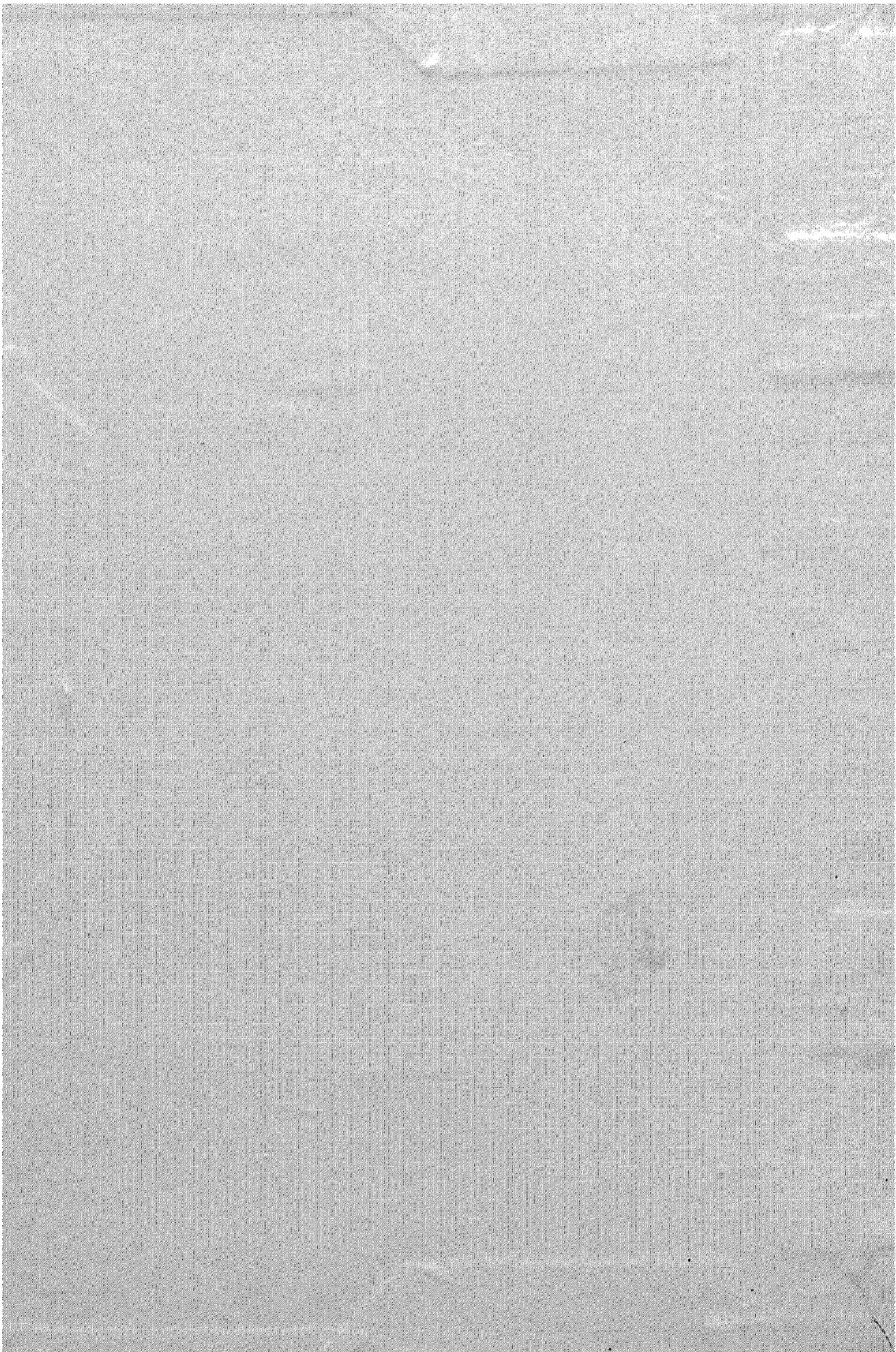










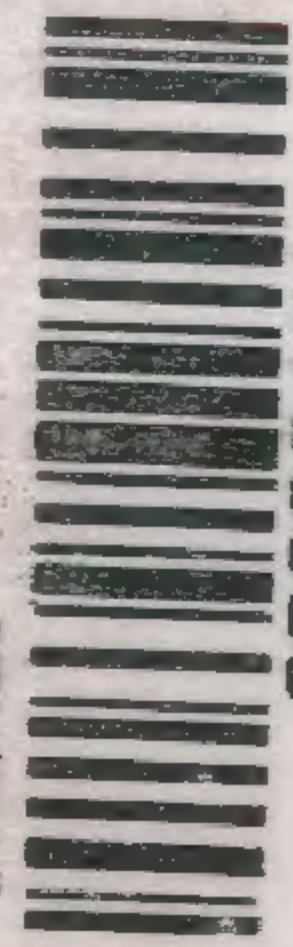






3  
Bibliotheca Alexandrina

الكتاب  
المكتبة  
القومية  
بمصر



0238248